

بحث

محددات القانون العام في المواطنة البيئية

” دراسة مقارنة ”

الباحث الدكتور

ياسر محمد عبدالسلام رجب

أستاذ مساعد القانون العام

كلية الحقوق – جامعة القاهرة

محددات القانون العام في المواطنة البيئية

الملخص:

ظهرت فكرة المواطنة البيئية لإيقاف التلوث والتدهور البيئي ومن أجل رفع درجة الوعي والاهتمام بالأرض ، ودفع المواطن إلى المشاركة الفعالة والمسؤولة تجاه البيئة ؛ ومن خلال المزيد من التطور ومن أجل بسط مزيد من الحماية ونتيجة استفاقة الضمير العالمي عقب ظهور التلوث البيئي ، ومن أجل لفت انتباه الاهتمام الدولي للتحرك وحماية البيئة والبشرية ومن هنا تأسست فكرة المواطنة البيئية العالمية.

تناول البحث محددات القانون العام في المواطنة البيئية من خلال محددات القانون الدستوري حيث تتباين المواقف الدستورية بشأن تكريس المواطنة البيئية ، أما على النطاق الدولي تم تكريس المواطنة البيئية في بعض المواثيق الدولية ، كالاتفاقية الخاصة بإتاحة فرص الحصول على المعلومات عن البيئة ومشاركة الجمهور في اتخاذ القرارات بشأنها والاحتكام إلى القضاء في المسائل المتعلقة بها اتفاقية الأمم المتحدة الاقتصادية و(اتفاقية آرهوس) كما أفرزت محددات القانون الإداري في المواطنة البيئية ظهور مفاهيم جديدة كمثال (الأمنة البيئية) التي تعد أحد مبررات تكريس المواطنة البيئية.

وتجدر الإشارة إلى أن القانون الإداري والمواطنة البيئية صنوان فقد تشكلت الكثير من القوانين البيئية في قالب القانون الإداري ؛ وذلك لعدة أسباب من أهمها: تطلب إنشاء القانون البيئي إنشاء مؤسسات عامة جديدة، وبالتالي يحكم القانون الإداري تصرفات صناع القرار كأنظمة القانون العام، ومن ناحية أخرى لا يمكن الحديث عن وجود شراكة بيئية حقيقية بين الدولة ممثلة في سلطاتها المعنية بالبيئة، وبين المواطنين إلا إذا تحققت ركيزتيها وهما : حق الاطلاع البيئي وحق الإعلام البيئي ؛ وذلك لأن الشراكة البيئية هي الحل الأنسب والأصح لجبر الضرر البيئي ؛ وتعتبر دعوى "أجربوم" من أهم الأمثلة

القضائية فى مصر : ولقد ظهر جليا من خلال هذه القضية الحق فى الاطلاع البيئى باعتباره من المحددات الإدارية للمواطنة البيئية ، حيث كان للمجتمع المدني دور فعال ولقد ظهر جليا من خلال هذه القضية الحق فى الإعلام البيئى .
علاوة على ما تقدم تم التطرق إلى المحددات القضائية التي نجد صداها فى بريطانيا و فى مصر لأهمية وضع المسؤولية البيئية موضع الاعتبار ، وتأسيسا على ذلك شهدت الرقابة القضائية فى بريطانيا فى سياق القانون البيئى نمواً هائلاً .
و من بين جميع آليات المساءلة المختلفة فى القانون الإدارى حظيت الرقابة القضائية فى بريطانيا فى السنوات الثلاثين الماضية بنقاش مستمر حول المبررات الدستورية للرقابة القضائية بشأن نظم التنظيم البيئى فى المملكة المتحدة .
وتعد مطالبات الرقابة القضائية البيئية من بين إجراءات الرقابة القضائية الأكثر تعقيداً فى المملكة المتحدة ، وغالبا ما تتطلب هذه المطالبات من المحكمة فهم العمليات أو النماذج العلمية المعقدة ، كما تتصل أسس الرقابة القضائية فى بريطانيا بالمحددات القضائية للمواطنة البيئية ؛ حيث يوفر القانون البيئى تحديات محددة للقانون العام ، فالقضاة مطالبون بالتعامل مع الحقائق البيئية وهذا أحد أسباب وجود محكمة بيئية متخصصة .

وانتهى البحث إلى عدة توصيات ومن ضمنها أننا نهيىب بالمشرع الدستورى المصرى تكريس المواطنة البيئية فى الدستور المصرى بنصوص واضحة وأكثر إلزاماً تتضمن حقوق المشاركة البيئية والاطلاع والإعلام البيئيين .فضلا على أهمية ترسيخ المسؤولية الشخصية البيئية وضرورة أن تتضمن التشريعات بوجه خاص مبدأ مسؤولية الملوث، والمبدأ الوقائى فى مجال حماية البيئة، ومبدأ تقييم الأثر البيئى لجميع أوجه النشاط البشرى، ومبدأ المشاركة فى صنع القرارات ذات الأثر البيئى، وضمان حق الحصول على العدالة البيئية .

كما نوصى أن تأخذ الدراسات القانونية البيئية المتخصصة فى الاعتبار الحق فى حرية التعبير عن الشأن البيئى، وأن تأخذ الجهات الإدارية عند إصدارها القرارات البيئية الأخذ فى الاعتبار أنها كقرارات إدارية تتألف من مزيج من الحقائق والقانون والسياسة والسلطة التقديرية

،وأخيرا نوصي بالنظر في استحداث محكمة بيئية متخصصة كي يتعامل القضاة مع الحقائق البيئية وذلك لترسيخ العدالة البيئي.

مقدمة

تمثل قضية حماية البيئة واحدة من أخطر القضايا المعاصرة من الناحية العملية والقانونية ، الأمر الذي استلزم ضرورة ايقاظ الشعور والوعي البيئي لدى المواطن ،وقد تجسدت حماية البيئة في الأديان والتشريعات القديمة من خلال ربط التدهور البيئي بالسلوك الإنساني كما في قوله تعالى بسورة الروم « ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس ليذيقهم بعض الذي عملوا لعلهم يرجعون »

وقد ظهرت فكرة المواطنة البيئية لإيقاف التلوث والتدهور البيئي ومن أجل رفع درجة الوعي والاهتمام بالأرض ، ودفع المواطن إلى المشاركة الفعالة والمسؤولة تجاه البيئة ؛ وتتلخص هذه الفكرة في أن المواطن يعد جزءاً لا يتجزأ من النظام الايكولوجي وهو مسؤول عن البيئة وعن مستقبل الأجيال القادمة انطلاقاً من تكافؤ الفرص لكل المواطنين ، وتمكينه من المشاركة في صياغة الاستراتيجيات والخطط وبرامج العمل.

فضلا على ما تقدم تجسدت فكرة المواطنة البيئية العالمية - والتي تعد مصطلحا مستحدثا - نتيجة استفاقة الضمير العالمي ، ومن أجل لفت انتباه الاهتمام الدولي للتحرك وحماية البيئة والبشرية ، كما تأسست أركانها على المشاركة الإنسانية القائمة على تغيير مركز المواطن من كونه جزءا من المجتمع الوطني إلى كونه جزءا من المجتمع العالمي.

ومن الأهمية بمكان الإقرار بأن حقوق الإنسان لا تعد كما ثابتا راكدا ينحصر في الحقوق المدنية والسياسية بل على العكس من ذلك اتسعت مجالاتها مع التطور القانوني و الاقتصادي والعلمي والتكنولوجي ، ليتكسر جيل ثالث من حقوق الإنسان يطلق عليها (حقوق التضامن أو الحقوق الجماعية)؛ والمراد بها أنها حقوق لا تخص جيلا بعينه في الجيل الحاضر بل تمتد على المدى الأبعد لتشمل الإنسان في الأجيال المقبلة .

ومن زاوية أخرى إن الاعتراف بالحق في بيئة نظيفة من الحقوق الأساسية للإنسان مثله مثل الحق في المساواة والحق في الحرية، وهذا ما أكدته المواثيق والاتفاقيات الدولية، وقد جاء في المبدأ الأول من المبادئ الصادرة عن المؤتمر العالمي للبيئة الإنسانية المنعقد في ستوكهولم عام ١٩٧٢ : «للإنسان حق أساسي في الحرية والمساواة وفي ظروف عيش مناسبة تسمح بحياة كريمة برفاهية وهو يتحمل كامل المسؤولية في حماية وتحسين البيئة من أجل الأجيال الحاضرة والمستقبلية » وتأسيساً على ذلك سوف نتناول محددات القانون العام في المواطنة البيئية من خلال محددات القانون الدستوري حيث تتباين المواقف الدستورية بشأن تكريس المواطنة البيئية والجدير بالذكر أن مفهوم الحقوق البيئية في الدستور المصري بشكل عام والمواطنة البيئية بشكل خاص في الدساتير المصرية بمراحل متعاقبة ،ومن أهم الأمثلة القضائية لتكريس الحق في المشاركة البيئية واقعيا تعتبر قضية "أجريوم" مثالا بارزاً.

على النطاق الدولي تم تكريس المواطنة البيئية في بعض المواثيق الدولية ، كالاتفاقية الخاصة بإتاحة فرص الحصول على المعلومات عن البيئة ومشاركة الجمهور في اتخاذ القرارات بشأنها والاحتكام إلى القضاء في المسائل المتعلقة بها اتفاقية الأمم المتحدة الاقتصادية و(اتفاقية آرهوس) .

أما على نطاق القانون الإداري أدت محددات هذا القانون في المواطنة البيئية إلى ظهور مفاهيم جديدة كمثال (الأمنة البيئية) وفي منحنى آخر تتوافق المواطنة البيئية مع الحوكمة البيئية التي تفترض توسيع الفئات القانونية لتشمل حقوق ومصالح الأقليات، والشركات، ويجب أيضاً أن تُوسع لتشمل حقوق المشاركة التي تعزز الشفافية والمشاركة والمساءلة، وهي الأسس التي تقوم عليها الحوكمة البيئية مثال ذلك : الحق في الاطلاع البيئي أحد ركائز المواطنة البيئية ، كما برز الحق في الإعلام البيئي من خلال النصوص الدولية الأخرى ، فالحق في المعرفة البيئية جزء من الحق في معرفة المعلومات الإدارية، ويعد مبرره على أساس الحكم الذاتي ومشاركة الأفراد في صنع القرار البيئي؛ ولذلك يلعب الحق في المعلومة البيئية دوراً هاماً في تشكيل حقوق المواطنة حيث إنه من أهم آليات تعزيز ودعم ممارسة الحقوق الأخرى على اختلاف أنواعها.

علاوة على ما تقدم تترايط المواطنة البيئية مع المسؤولية البيئية برابط لا فكاك بينهما ؛ حيث تتضح أهمية المسؤولية البيئية في حماية البيئة من خلال أنها تفرض على الجميع من أفراد

وحكومات ومؤسسات إعادة النظر في دورهم تجاه البيئة ، وأن تكون نظرتهم لمشكلة التلوث البيئي نظرة متكاملة للحفاظ على الموارد البيئية وإيقاظ السلوك والوعي البيئي ، والاستعانة بالتشريعات والقوانين ، كما تعكس المسؤولية البيئية السلوك الرشيد للفرد تجاه بيئته، وهذا التفاعل بدوره يشكل مفهوم المواطنة البيئية التي تعد أساس المسؤولية البيئية.

وفي السياق ذاته ، ولأهمية وضع المسؤولية البيئية موضع الاعتبار شهدت الرقابة القضائية في دعاوي القانون البيئي نموًا هائلًا ، وقد حظيت الرقابة القضائية في بريطانيا في السنوات الثلاثين الماضية بنقاش مستمر حول المبررات الدستورية للرقابة القضائية بشأن نظم التنظيم البيئي في المملكة المتحدة.
أهمية البحث:

[١] على الصعيد العلمي:

أولاً: قلة الدراسات البيئية المتخصصة التي تأخذ في الاعتبار الحق في حرية التعبير عن الشأن البيئي بما يتلائم مع الحق في المعلومة البيئية والحق في الإعلام بها ، وكذا مصالح الأجيال القادمة.

ثانياً: رصد المواثيق الدولية بشأن تكريس المواطنة البيئية والتي تعد إطارًا شاملاً للتفكير في اتخاذ القرارات البيئية في سياق القانون العام .

ثالثاً: تناول المواطنة البيئية في ضوء المسؤولية الشخصية البيئية ، والمبدأ الوقائي في مجال حماية البيئة، ومبدأ المشاركة في صنع القرارات ذات الأثر البيئي، وضمان حق الحصول على العدالة البيئية.

رابعاً : بيان المحددات القضائية للمواطنة البيئية في بريطانيا من خلال استعراض مطالبات الرقابة القضائية البيئية.

خامساً: توضيح مصطلحات مستحدثة كمثال (الأمينة البيئية) التي تعد أحد مبررات تكريس المواطنة البيئية

[٢] على الصعيد العملي:

أولاً: ارتباط موضوع البحث في الواقع العملي بموضوع المواطنة البيئية العالمية التي تهدف إلى الحفاظ على البيئة وضمان بقاء الإنسان، وانطلاقاً من ذلك ظهرت ملامح الوعي البيئي العالمي.

ثانياً: ارتباط موضوع البحث بموضوع القرارات البيئية باعتبارها تتألف من مزيج من الحقائق والقانون ، وبالتالي فإن الرقابة القضائية على هذه القرارات تعد عملية دقيقة.

ثالثاً: ارتباط المواطنة البيئية بالعدالة الإجرائية وأسباب الرقابة الأخرى ذات الصلة مثل واجب تقديم الأسباب و"التوقعات الإجرائية المشروعة حيث تطورت العدالة البيئية اجرائياً لتشمل الحق في التوزيع العادل لعوائد استغلال الموارد الطبيعية.

إشكالات البحث:

هناك مسألتان تهيمنان على البحث وهما : المحددات الدستورية والإدارية في المواطنة البيئية

إلى جانب العديد من التساؤلات ومنها ما يلي:

- ١- هل يلزم أن تتشكل القوانين البيئية في قالب القانون الإداري ؟ وما هي الآثار المترتبة على ذلك؟
- ٢- هل تم تكريس المواطنة البيئية في الدستور المصري بنصوص واضحة وأكثر إلزاماً تتضمن حقوق المشاركة البيئية والاطلاع والإعلام البيئيين؟
- ٣- هل يلزم وجود محكمة بيئية متخصصة بعد دراسة لآليات الرقابة القضائية في التشريعات المقارنة؟
- ٤- مدى ارتباط المواطنة البيئية بموضوعات أخرى كمثال العدالة الإجرائية وأسباب الرقابة الأخرى ذات الصلة مثل واجب تقديم الأسباب و"التوقعات الإجرائية المشروعة!

الدّراسات السّابقة:

هناك بعض الدراسات من بينها ما يلي:

- Elizabeth Fisher , Bettina Lange , and Eloise Scotford, Environmental Law: Text, Cases & Materials (2nd edition) – Oxford University Press 2024
- Richard Macrory, ENVIRONMENTAL CITIZENSHIP AND THE – LAW: REPAIRING THE EUROPEAN ROAD , Journal of Environmental Law, Volume 8, Issue 2, 1996

صعوبات البحث:

أولاً: قلة المؤلفات العربيّة التي تناولت تباين النظرة بشأن تطور القانون الإداري؛ ما بين الفريق الأول : الذي يعتقد أن القانون الإداري قد فقد كثيراً من خصوصيته وأوجه تميزه، حيث أصبح هذا القانون خليطاً غير متجانس كما ويفتقد للاستقرار الضروري لتطوره، ويعتقد بأننا قد وصلنا إلى "نهاية عصر القانون الإداري" بسبب تراجع دور الدولة.

والفريق الثاني: الذي يعتقد بيزوغ ميلاد "قانون إداري جديد أكثر انفتاحاً مقارنة بالقانون الإداري القديم، وأكثر تركيزاً على وسائل "الحث steering" خلافاً للقانون الإداري القديم الذي كان يركز على وسائل "الأمر ordering". ويمكن القول إن "القانون الإداري الجديد" يعد نتاجاً للدور الجديد للدولة، كمعزز للنشاط ، وكمنظم للمخاطر، ومن ثم فإن "القانون الإداري الجديد" يتطلب تبنياً لمقاربات جديدة تفتح على فروع قانونية متعددة، ومن بينها المواطنة البيئية التي تتصل بالقانون الإداري البيئي، فتتصل بالعمل الإداري الواقع على بعض الجهات التي تقوم بالرقابة؛ حيث تنهض الإدارة بالعبء الملقى على عاتقها .

ثانياً: غموض تطبيق آليات المواطنة البيئية كونها تتبع من الشعور الذاتي للمواطن بالانتماء لبيئته ونابعة من ارتباطه بها وعيشه في كنفها ، بحيث يكون المواطن مدركاً وواعياً لحقوقه ومسؤولياته المتعلقة بشؤون محيطه البيئي ؛ حيث لم تعد مشكلة المواطنة بما تتضمنه من حقوق وحرّيات في الوقت الحاضر تكمن في تبيان ماهيتها أو صورها، وإنما انتقلت المشكلة إلى كيفية ممارستها أو تطبيقها عملياً من قبل الأفراد.

ثالثاً: غموض بعض مصطلحات المواطنة البيئية كمثل مصطلح الأمنة البيئية الذي يعد أحد ميررات تكريس المواطنة البيئية .

رابعاً: وقوع موضوع البحث على تخوم العلاقة مع الحوكمة البيئية التي تفترض توسيع الفئات القانونية لتشمل حقوق ومصالح الأقليات، والشركات

منهج البحث:

- يقوم البحث على منهجين:

أحدهما: استقرائي عن طريق رد الفروع إلى أصولها.

والآخر: استنباطي بتحليل نصوص الدساتير، والتشريعات المحليّة والمقارنة، إضافة إلى تحليل بعض فقرات المواثيق الدوليّة والإقليميّة، وعرض الآراء الفقهيّة مدعماً ذلك بأحكام كل من القضاء المصري والدولي.

- إضافة إلى المنهج المقارن بتناول عديد من المواثيق الدوليّة والإقليميّة، والدساتير الوطنيّة والمقارنة.

كما اعتمد الباحث في ذلك على الكتب والمراجع العلميّة والدراسات المقارنة والموسوعات والأبحاث والدوريات ومجموعات وثائق الدساتير والقوانين وأحكام القضاء ومواقع شبكة المعلومات الدوليّة (الإنترنت).

خطة البحث:

ستكون المعالجة البحثيّة على النحو الآتي:

المبحث التمهيدي :ماهية المواطنة البيئية ونشأة المواطنة البيئية العالمية و :وفيه مطلبان

المطلب الأول: مفهوم المواطنة البيئية وتأصيله

المطلب الثاني: نشأة المواطنة البيئية العالمية

الفصل الأول :المحددات الدستورية للمواطنة البيئية وبعض المواثيق الدولية:وفيه مبحثان

المبحث الأول :المحددات الدستورية للمواطنة البيئية :وفيه مطلبان

المطلب الأول : تحديات القانون البيئي بالنسبة للقانون العام

المطلب الثاني: المحددات الدستورية للمواطنة البيئية في الدساتير المقارنة وفي الدستور

المصري

المبحث الثاني :المحددات الدستورية للمواطنة البيئية في بعض المواثيق الدولية:وفيه

مطلبان

المطلب الأول : تكريس المواطنة البيئية في بعض المواثيق الدولية

المطلب الثاني : الأمننة البيئية

الفصل الثاني:المحددات الإدارية والقضائية في المواطنة البيئية :وفيه مبحثان

المبحث الأول:المحددات الإدارية فى المواطنة البيئية :وفيه مطلبان
المطلب الأول : حق الاطلاع على المعلومات البيئية والحق فى التعبير والاعلام البيئي
المطلب الثانى: المشاركة البيئية.
المبحث الثانى :المحددات القضائية فى المواطنة البيئية وفيه ثلاثة مطالب:
المطلب الأول : الاطار العام للمحددات القضائية فى المواطنة البيئية
المطلب الثانى : المحددات القضائية فى المواطنة البيئية فى بريطانيا
المطلب الثالث : المحددات القضائية فى المواطنة البيئية فى مصر

المبحث التمهيدي

ماهية المواطنة البيئية ونشأة المواطنة البيئية العالمية

تتصل المواطنة البيئية بالقانون البيئي فلا يُعنى بالبيئة الطبيعية فحسب، وإنما بالبيئة البشرية أيضاً.

وقد عُرِفَ قانون البيئة من حيث الغرضُ بأنه:

" ذلك الفرع من فروع القانون الذي يسعى إلى إيقاف كل مسلك إنساني أو الحد منه، إذا كان من شأنه أن يؤثر على العوامل الطبيعية التي ورثها الإنسان على الأرض."

وتعتبر المواطنة البيئية من المفاهيم التي شغلت اهتمام الباحثين بالتحليل والدراسة والتعمق، للوصول إلى أساس يمكن الاعتماد عليه في ظل المشكلات والمخاطر البيئية، التي أدت إلى حدوث أضرار وتداعيات أثرت على سلامة النظم البيئية وديمومتها؛ وما ينتج عن فكرة المواطنة البيئية من علاقات متبادلة بين المواطن والبيئة والدولة، وما تقرره من حقوق وواجبات تجاه جميع الأطراف في العلاقة.

لهذا يستلزم معالجة مفهوم المواطنة البيئية وتأصيله في مطلب أول، ثم نشأة المواطنة البيئية العالمية في مطلب ثان، وفق ما يلي:

المطلب الأول: مفهوم المواطنة البيئية وتأصيله.

المطلب الثانى: نشأة المواطنة البيئية العالمية.

المطلب الأول

مفهوم المواطنة البيئية وتأصيله

إن مصطلح المواطنة البيئية مصطلح فرضه الوضع البيئى المتدهور من أجل رفع درجة الوعي والاهتمام بالأرض وما عليها من ماء وهواء وحيوان ونبات وإنسان؛ ودفع المواطن إلى المشاركة الفعالة والمسؤولة تجاه البيئة دون التقيد بحدود جغرافية.

كمصطلح مستحدث، ولد نتيجة استفاقة الضمير العالمى عقب ظهور التلوث البيئى؛ فهو من إبداع العقل البشرى من أجل لفت انتباه المشرع الوطنى وكذا الاهتمام الدولى، للتحرك من أجل حماية البيئة والبشرية.

وقد برزت فكرة المواطنة البيئية نتيجة فشل الحكومات فى إيقاف التلوث والتدهور البيئى؛ وأول ظهور لفكرة المواطنة كان من قبل وزارة البيئة الكندية، وتبعتها دول العالم فى تبنيها مما أدى إلى نشوء «المواطنة البيئية العالمية»، بيد أن البدايات الأولى لفكرة المواطنة البيئية كفكر مفاهيمى وفلسفى يعود إلى الإسلام؛ عندما جعل حماية البيئة مقصداً أو مطلباً أساسياً للوجود الإنسانى.

وعليه سنبحث مفهوم المواطنة البيئية وتأصيله من خلال الفرعين التاليين :

الفرع الأول : مفهوم المواطنة البيئية

الفرع الثانى : تأصيل المواطنة البيئية

الفرع الأول مفهوم المواطنة البيئية

لبيان مفهوم المواطنة البيئية يتعين بيان المدلول اللغوي والاصطلاحي للمواطنة أولاً، ثم بيان مفهوم البيئة ثانياً، ليتسنى لنا بيان مفهوم المواطنة البيئية ثالثاً.

أولاً: المدلول اللغوي والاصطلاحي للمواطنة:

(أ) المواطنة لغة: من الوطن، والوطن هو المنزل الذي يقيم فيه الإنسان، موطن الانسان ومحلّه (١).

والموطن يسمى به المشهد من مشاهد الحرب، والمواطنة صفة مشتقة من اسم الفاعل (مواطن) (٢).

كما اشتقت كلمة مواطن في اللغة الفرنسية من كلمة Citoyennete و تستعمل المواطنة كترجمة للكلمة الفرنسية (Cité) وتقابلها باللغة الإنجليزية كلمة (City) المشتقة من كلمة (Citizenship) وهي مأخوذة من كلمة (City) المدينة الكبيرة (٣).

(ب) المواطنة اصطلاحاً: المواطنة في الموسوعة العربية العالمية «اصطلاح يشير إلى الانتماء إلى وطن أو أمة، وتعرف على أنها العلاقة الإيجابية بين الفرد والوطن الذي ينتمي إليه وترتيب ما له من حقوق وما عليه من واجبات بناءً على القواعد التي قننتها التشريعات والأنظمة المنظمة لهذه العلاقة» (٤).

(١) ابن منظور لسان العرب دار المعارف، بيروت، ١٩٦٨، مجلد ١٣، ص ٤٥١.

(٢) المرجع السابق، ص ٤٥١.

(٣) عبد المنعم أحمد سلطان عيد، المواطنة بين الفقه الإسلامي من القانون الوصفي (دراسة مقارنة) دار النهضة العربية - بدون سنة نشر، ص ١١.

وتعرف المواطنة أيضا بأنها: لحظة تتحرك فيها الجماعة متجاوزة كل الأشكال الأولية للتجمع البشري، والتي تتمثل في الطائفة والقبيلة والعشيرة، بحيث تصبح المصلحة المشتركة هي المعيار الرئيسي الذي يحكم حركة الجماعة مما يدعم الترابط الكامل بين مكوناتها المختلفة^(١).

وهناك العديد من التعريفات للمواطنة وهي:

١. منظومة قيم ومشاعر وانتماءات تتضمن مفاهيم التعددية والمساواة.
٢. فكرة تضم أبناء الشعب الواحد رغم تنوع مكوناته.
٣. المشاركة الواعية والفعلية لكل شخص دون استثناء ودون وصاية من أي نوع في بناء الإطار الاجتماعي والسياسي والثقافي للدولة.
٤. العضوية الكاملة والمتساوية في المجتمع، بما يترتب على ذلك من حقوق وواجبات^(٢).

وذهب رأي آخر لتعريف المواطنة بأنها: عدة أسس وقواعد تكفل العضوية المجتمعية، بما يترتب على ذلك من اكتساب حقوق أهمها المشاركة الواعية والفعلية لكل شخص بلا استثناء وكذلك الالتزام بالواجبات تجاه الدولة.

وتجدر الإشارة إلى أنه لا يجب أبداً الخلط بين الوطن والدولة:

= (٤) أحمد جميل، المواطنة وحقوق الانسان في ضوء التشريعات الوطنية والمواثيق والاتفاقيات الدولية، مقال منشور بمؤلف المواطنة وحقوق الانسان الصادر عن جامعة ٦ أكتوبر، ص ٤١٢

(١) المرجع السابق ص ٤١٣

(٢) انظر التعريفات الاصطلاحية واللغوية تفصيلا في: أحمد المواقى، المواطنة على ضوء التعديلات الدستورية في جمهورية مصر العربية، "دراسة مقارنة" دار النهضة العربية، ٢٠٠٨، ص ١٠. وانظر أيضا محمد أحمد عبد المنعم، مبدأ المواطنة والإصلاح الدستوري، دراسة تحليلية، دار النهضة العربية، ١٩٥٧، ص ٦٨.

فالدولة هي الشكل المؤسساتي للوطن، وعلى عاتقها واجب هام في تنظيم العلاقات بين المواطنين، وتحقيق مبادئ العدالة والمساواة، التي هي محل المواطنة، لكن إذا أهملت الدولة هذا الدور وانتصرت لجماعة أو لفئة أو حتى طغت على حقوق المواطنين فتكون قد أخلت بميزان المواطنة، ومن ثم يلزم إعادة ذلك الميزان للوضع الطبيعي من خلال الدستور والقانون(١).

من جانب آخر لا يجب الخلط بين المواطنة والجنسية:

فالمواطنة: تعبر عن الرابطة المعنوية بين الفرد ووطنه، حتى لو كان يحمل جنسية مزدوجة.

أما الجنسية: فهي رابطة قانونية تنشئ الالتزامات والواجبات وتمنح الحقوق والمميزات لكل من يحملها(٢).

من ناحية أخرى يمكن أن تعني المواطنة مفهومًا ينتمي إلى وطن تربطه به علاقة من الانتماء والولاء.

و الوطن بالمعنى الخاص هو: البيئة والأرض التي تتجه إليها عواطف الإنسان القومية(٣).

وقد ركز علماء الاجتماع السياسي على فكرة العقد الاجتماعي المعروفة قانونيًا:

جاء في قاموس علم الاجتماع أن المواطنة هي: علاقة اجتماعية بين فرد طبيعي

(١) المرجع السابق، ص ٨.

للمزيد انظر بحث : د/ياسر محمد عبد السلام رجب: تداول المعلومات والمواطنة الرسمية-(أزمة المواطنة) مقدم للمؤتمر السنوي الثاني عشر-المواطنة والقانون- بكلية الحقوق-جامعة بنها عام ٢٠١٨

(٢) أحمد الدسوقي، مرجع سابق، ص ٤٦٦.

(٣) جميل صليب، المعجم الفلسفي (بيروت - دار الكتاب اللبناني)؛ ١٩٧٩ مشار إليه في مقال أحمد الدسوقي، مرجع سابق؛ ص ٤٦٢.

ومجتمع سياسي (الدولة)؛ ومن خلال هذه العلاقة يقدم الطرف الأول (المواطن) الولاء، ويتولى الطرف الثاني (الدولة) الحماية، وتتحدد هذه العلاقة بين الفرد و الدولة عن طريق أنظمة الحكم القائمة(١).

علاوة على ما سبق يمكن تعريف المواطنة بأنها:

«كل العلاقات بين دولة ما والمواطن الفرد، وكذلك العلاقات السياسية بين المواطنين أنفسهم، وإذا كان المواطن هو الشخص الذي ينتمي إلى وطن تربطه به علاقة من الانتماء والولاء فإن الوطن هو البيئة أو الأرض التي تتجه إليه عواطف الإنسان القومية(٢)».

-وعرفتها دائرة المعارف البريطانية بأنها:

« العلاقة القائمة بين الفرد والدولة وما تتضمنه هذه العلاقة من حقوق وواجبات في تلك الدول (٣)».

-ويعرف الفقه المواطنة :

« صفة تثبت بشكل أساسي لمن تكون له، طبقاً للدستور والقانون والحقوق السياسية التي تخوله أن يشارك في حكم بلاده، فضلاً عن الحقوق المدنية التي يتمتع بها كما يتمتع بها من سواه، أما الحقوق المدنية فإنها قد تتأتى لكل المقيمين على أرض الدولة والذين يجبرون على الانصياع لأوامرها دون أن يكون لهم دور في

(١) محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية ١٩٩٥، ص٥٦.

(٢) أحمد الدسوقي، مرجع سابق ص ٤٦٢.

(٣) علي خليفه الكواري، المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية ط٢، مركز الدراسات الوحدة العربية بيروت، ٢٠٠١ ص٣٠.

إصدارها(١)».

والحقيقة أن مبدأ المواطنة هو الأساس الذي ينهض عليه نظام الحكم مرتكزا على مفهومي المساواة والعدالة بين المواطنين في الحقوق والواجبات دون تمييز لأي اعتبار، والعدالة في تكافؤ الفرص السياسية والاجتماعية(٢).

إذاً فالمواطنة حالة معنوية وشعورية تعبر عن درجة عالية من الانتماء إلى دولة بذاتها كبديل عن الانتماء التقليدي للقبيلة أو العشيرة أو الطائفة أو الملة، ويترتب على ذلك الانتماء حقوق وواجبات متبادلة؛ ولقد مر ذلك المفهوم بتطورات عميقة واكتسب شكله الحديث بعد الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩، وانتشر بعد الحركات القومية الأوروبية، وتنامى بعد الحرب العالمية الثانية وصدور القوانين التي كرست لتحقيق المساواة بين الأفراد(٣).

كل فرد متمتع بالمواطنة إذا كان يتمتع بخصائص اجتماعية معينة لها معناها السياسي المعتمد به قانوناً (مثل الحقوق والواجبات والالتزامات والحرية في اتخاذ القرارات التي تمثل شأنًا يتصل بمصلحته الخاصة، وفي المشاركة في المصالح العامة، وكذلك المشاركة في حياة المجتمع المدني) .

ويصطلح على تسمية هذه المواطنة "بالمواطنة الأساسية أو الفعلية"، وذلك في مقابل

(١) المرجع السابق، ص ٤٦٣.

فالمواطنة مستمدة من كل وطن وما يندرج تحت ذلك من معاني الارتباط بالأرض والانتماء للشعب والمشاركة في سلطة الحكم . علاوة على ما سبق يرى الفقه أن: المواطنة تتضمن في مفهومها العدالة والمساواة، لذلك يقصد بالمواطنة أن كل مواطن ينتمي للدولة ويحمل جنسيتها له من الحقوق وعليه من الواجبات دون تفرقة بين مواطن وآخر، والكل سواسية أمام الدستور والقانون.

(٢) محسن عبودي، الأبعاد القانونية للمواطنة وحقوق الانسان: مقالة منشورة في مؤلف المواطنة وحقوق الإنسان الصادر عن جامعة ٦ أكتوبر الدار المصرية السعودية، ص ١٢٦.

(٣) أحمد الدسوقي، مرجع سابق، ص ٧.

التمتع بالمواطنة الرسمية، وهذا لفظ أصبح من المعتاد في أيامنا هذه أن يقتصر معناه على كون الفرد عضوًا في دولة قومية.

أما المواطنة السياسية: فتتضمن حق المشاركة في ممارسة القوة السياسية في المجتمع، سواء من خلال التصويت في الانتخابات، أو من خلال شغل المناصب السياسية.

وتشير المواطنة الاجتماعية إلى حق الاستمتاع بمستوى ملائم من الحياة^(١).

وأخيراً تجدر الإشارة إلى وجود اختلاف واضح بين مفهوم المواطنة في النظرية الفرنسية والنظرية الأمريكية، فالمفهوم في النظرية الأولى قائم على أساس الفردية أو الذاتية لكل فرد بما يعنى المساواة بين المواطنين كمواطنين أفراد، دون نظر إلى علاقاتهم أو ارتباطاتهم الدينية أو العرقية أو الطائفية أو الثقافية، أو حتى دون مراعاة للعادات والتقاليد المحلية^(٢).

ثانياً: مفهوم البيئة:

لغة : البيئة كما ورد في معاجم اللغة العربية مشتقة (بوا) وهي المكان أو المحيط أو المنزل المستقر فيه والذي يقيم فيه الكائن الحي، وجاء في معجم لسان العرب: (بواً تك بيتاً) أي اتخذت بيتاً، وقيل تبوأه أي تبوأ أي نزل وأقام^(٣).

في عام ١٨٦٦ وضع العالم الألماني أرنست هيجل كلمة إيكولوجي (Ecology)، وهي

(١) جون سكوت وجوردن مارشال: موسوعة علم الاجتماع، ٢٠١٩ ص ٢٤٩-٢٥٠

(٢) دكتور/أحمد أحمد الموافي، المواطنة على ضوء التعديلات الدستورية في جمهورية مصر العربية، "دراسة مقارنة" دار النهضة العربية ٢٠٠٨، ص ٣٣ وما بعدها

يشير مصطلح المواطنة في النظرية السياسية والقانونية إلى حقوق وواجبات الفرد المنتمي إلى الدولة القومية أو دولة المدينة. ويذهب بعض المؤرخين إلى أن المواطنة قد اتسع نطاقها عند تطبيق الديمقراطية، فأصبحت تتضمن تعريفاً أوسع نطاقاً للمواطن بصرف النظر عن اعتبارات النوع، أو السن..

(٣) كرم علي حافظ، الاعلام وقضايا البيئة، الجندرية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٧ ص ٩.

عبارة عن دمج الكلمتين اليونانيتين (Oikes) بمعنى مسكن، وكلمة (Logos) بمعنى علم، وقد ترجمت بعد ذلك إلى علم البيئة.

وقد عرفتها القواميس اللغوية الأجنبية تعريفات مختلفة: فالقاموس الفرنسي «لاروس» عرفها بأنها: " العناصر الموضوعية والذاتية التي يتكون منها الوسط الذي يحيط بحياة الفرد. وعرفها قاموس « روبير » بتعريف موسع تناول العناصر الطبيعية والفيزيائية والكيميائية والبيولوجية والثقافية.

وعرفها قاموس «Oxford» الإنجليزي: بأنها المحيط الذي يعيش أو يعمل فيه الشخص أو الحيوان أو النبات.

وعرفها قاموس «Longman»: بأنها الهواء والماء والأرض التي يمكن أن تتضرر من خلال نشاطات الإنسان (١).

اصطلاحاً : يشير مصطلح البيئة إلى الطبيعة بمكوناتها جميعاً من إنسان وحيوان ونبات

(١) دكتور / أنور جمعة علي الطويل دعوى المسؤولية المدنية عن الأضرار البيئية - دراسة مقارنة - جامعة المنصورة-دار الفكر والقانون. ٢٠١٤ ص ٦٥

عرف قانون حماية البيئة البريطاني لسنة ١٩٩٠ البيئة بأنها "تتكون من كل أو أي من الأوساط التالية وهي الهواء، الماء والأرض وكذلك الوسط الهوائي الموجود داخل المباني والهواء الموجود داخل المنشآت الطبيعية والتي من صنع الإنسان سواء كانت فوق الأرض أو تحتها ويلاحظ أن هذا التعريف هو ما تضمنه التعريف القاموسي اللغوي للبيئة في قاموس Longman الإنجليزي بينما عرفها القانون المصري رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ بشأن البيئة بأنها " المحيط الحيوي الذي يشمل الكائنات الحية وما يحتويه من مواد وما يحيط بها من هواء وماء وترية وما يقيمه الإنسان من منشآت.

ورغم تلافي المشرع المصري ما جاء بالتعريف الإنجليزي من قصور، إلا أنه لم يشمل ما يؤثر على المجال الحيوي من ظواهر غير العناصر المادية البحتة التي الظواهر الطبيعية والعوامل الأخرى مثل الرطوبة والحرارة والضغط، وكذلك الاهتزازات والموجات اللاسلكية والضوئية وغير الضوئية، وهي بالتأكيد من ضمن الظواهر المؤثرة على المجال الحيوي

وكل ما يقع في المجال الحيوي للأرض من ماء وتراب وهواء، فالبيئة هي الوسط الذي يعيش فيه الإنسان يتأثر به ويؤثر فيه .

والبيئة عبارة عن وحدة تتألف من شقين هما «البيئة الطبيعية» وهي: كل ما يحيط بالإنسان من عناصر حية أو غير حية' وليس للإنسان دخل في وجودها من ماء وتراب ونبات وحيوان.

والشق الثاني هو «البيئة المشيدة» وهي: كل ما أضافه الإنسان من عناصر بيئية نتيجة تفاعله مع بيئته ورغبته في استغلال مواردها (١).

والمفهوم القانوني للبيئة قد أخذ في الاعتبار مصالح الدول والأفراد بشكل عام، وكان لتزايد الإدراك لمدى الحاجة في حماية البيئة دور في وضع الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية للحد من المخاطر البيئية(٢).

وقد عرّف مؤتمر ستوكهولم سنة ١٩٧٢ البيئة بأنها:

مجموعه النظم الطبيعية والاجتماعية التي يعيش فيها الإنسان والكائنات الحية الأخرى ويؤدون فيها نشاطهم ويستمدون منها زادهم .

ثالثاً: مفهوم المواطنة البيئية.

بعد بيان مفهوم المواطنة ومفهوم البيئة، يتضح مفهوم المواطنة البيئية بدمج المفهومين. والأصل أن أجهزة الدولة هي التي تقوم بصورة أساسية في حماية البيئة، ولكن لا يمكن إنكار

(١) إبراهيم الذهبي، أشواق بن عمار - دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز مبادئ المواطنة البيئية - مجلة الشامل للعلوم التربوية والاجتماعية، المجلد ١٤ العدد ٠٢، ديسمبر ٢٠٢١، ص ٧٠٥.

(٢) دارا محمد أمين سعيد: حماية البيئة في ضوء الشريعة الإسلامية والصكوك الدولية والقوانين الوطنية - دار الفتح للدراسات والنشر ٢٠١٥ ص ٦٧

هذا الدور على الأفراد والجماعات غير الحكومية في الدولة، وخاصة بعد أن أصبحت البيئة النظيفة حقا من حقوق الأفراد في الدولة(١).

يتصل بتعريف المواطنة البيئية تعريف (المسؤولية الشخصية البيئية) والتي تعرف على أنها: « قدرة الفرد على اتخاذ القرار لتحمل مسؤولياته البيئية بوعي ووازع أخلاقي بتعاونه مع الآخرين، بينما تسعى المواطنة البيئية إلى تأكيد هذه الحقوق والمسؤوليات البيئية عن طريق التخطيط لاستخدام الموارد الطبيعية، مما يؤكد على مسؤولية الأفراد والافعال المرتبطة بها، فتضمن استخدام الموارد البيئية بشكل أمثل للمطالبة بإعادة التدوير والاستهلاك بطاقة أقل، وتفرض على المواطن القيام بسلوكيات تساهم في التوجه للتخفيف وتحقق المسؤولية البيئية (٢)».

لذا يمكن القول أن حماية البيئة أصبحت واجبا وطنياً، ومخالفة ذلك يعتبر جنائية في حق الوطن والمواطن، فهي تمثل البعد الثالث لحقوق الإنسان؛ فإذا كان الإنسان بحاجة إلى حقوق مدنية وسياسية (وهذا أحد أبعاد حقوق الإنسان) أو كان بحاجة إلى حقوق اقتصادية واجتماعية وثقافية (٣)، فالبعض يرى أن مفهوم حق الإنسان يمتد ليشمل حقه في أن يحيى في بيئة

(١) نبيله عبد الحليم كامل، نحو قانون موحد لحماية البيئة، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٩٣، ص ٤٧. مشار إليه لدى شيماء صالح ناجي: الاطار الدستوري للحق في سلامة البيئة- المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية-مجلة علمية فصلية تصدر عن كلية القانون جامعة بابل - (دراسة مقارنة) 2021، ص ٢٥٥

(٢) مهرة بن نسيم، العالم البيئي ودوره في المحافظة علي البيئة، رسالة ماجستير في العلوم القانونية والإدارية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر ٢٠٢١، ص ١٩.

(٣) فيصل شطناوي- كتاب حقوق الانسان والقانون الدولي الانساني دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع ؛ سنة النشر، ٢٠٠١. ص ٢٣٨

سليمة، وهذا الحق يعني أن للإنسان الحق في استعمال مع التمتع بظروف بيئية طبيعية سليمة بحيث تسمح له بحياة كريمة مرفهة؛ ومن ناحية الواجب الواقع عليه كمواطن فتمثل في ضرورة المحافظة على بيئته الطبيعية والحد من تدهورها (١).

ويرى آخريين تعريف المواطنة البيئية بأنها: «الرادع الذاتي النابع من داخل الإنسان الذي يدفعه إلى احترام البيئة وحمايتها وصيانتها».

و يمكن تعريفها بأنها: « مجموعة المثل والقيم والمبادئ لدى أفراد المجتمع والتي تساعدهم على المشاركة النشطة والفعالة في كافة القضايا البيئية ومعالجة مشكلاتها» (٢).

وعليه يمكننا تعريف المواطنة البيئية بأنها: اعتبار المواطن كجزء لا يمكن تجزئته من النظام الايكولوجي، وهو مسؤول عن البيئة وعن مستقبل الأجيال القادمة من خلال تفعيل انتمائه ومواطنته للبيئة، التي تسعى إلى تمكين المواطن من التمتع بالحقوق البيئية المؤيدة بالقوانين انطلاقاً من تكافؤ الفرص لكل المواطنين، ليتسنى تمكينه من المشاركة في صياغة الاستراتيجيات والخطط وبرامج العمل.

د. منى رمضان محمد بطيخ: المواطنة التصورات النظرية والممارسات العملية- دراسة في النظم السياسية والدستورية المصرية والمقارنة -مجلة البحوث القانونية والاقتصادية-جامعة المنوفية - كلية الحقوق العدد: ٢٠١٩ ص ١٩٣

(١) الدكتور محمد محمود الروبي محمد: الضبط الإداري ودوره في حماية البيئة دراسة مقارنة الطبعة الأولى مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض الطبعة الأولى ٢٠١٤ ص ١٦٠

(٢) علي عيسى، المواطنة البيئية والسياحة المستدامة. مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة، مج ٧، ٢٠٢٢، ص ٢٣٦.

الفرع الثاني تأصيل المواطنة البيئية

جعل الله سبحانه وتعالى الأرض محور الحياة الإنسانية، وأمدّها بما يحتاج إليه الإنسان من ماء وحيوان ونبات وموارد طبيعية هائلة للانتفاع والاستفادة منها، واستخلف الله تعالى الإنسان في الأرض وجعله أميناً عليها قال تعالى: «... وهو الذي جعلكم خلائف في الأرض»^(١)، فأقام الإسلام علاقة بين الإنسان والبيئة تأسست على تحميل الإنسان أمانة الحفاظ عليها؛ فليس له أن يتحكم في مواردها مدعياً ملكيتها المطلقة، لأن هذا التعسف يؤدي إلى حرمان الأجيال اللاحقة من خيراتها، فالاستثمار في مواردها يجب أن يكون عقلانياً دون إسراف أو إضرار لقوله تعالى: «... وكلوا واشربوا من رزق الله ولا تعثوا في الأرض مفسدين»^(٢)، فالإنسان هو أهم محور للمحافظة على البيئة على صعيد آخر فهو مركز المشكلات التي تلحق أضراراً بها في ذات الوقت من خلال أنشطته الغير مسؤولة، لذا فإن المدخل الأساسي للحفاظ على البيئة يتم من خلال الانتماء للأرض وتفعيل فكرة المواطنة البيئية، وجميع ما نزل في القرآن الكريم والسنة الشريفة في مواطن متعددة ومواقف مختلفة من أوامر بحفظ البيئة ونهي عن إلحاق أي ضرر بها إنما يدل على تكريس فكرة المواطنة البيئية والتأكيد على أن حفظ البيئة من الفساد مقصد هام من مقاصد الشريعة^(٣)، وبذلك تكون الشريعة الإسلامية من أهم مصادر المواطنة البيئية من خلال وضعها الإطار العام لحماية البيئة^(٤).

(١) سورة الأنعام، آية ١٦٥.

(٢) سورة البقرة آية ٦٠.

(٣) بوزيان عليان، تفعيل فكرة المواطنة البيئية في السياسات التشريعية: دراسة مقارنة. "مجلة القانون الدولي والتنمية"، ٢٠١٤، ص ١٠٥.

(٤) محمد فيض الحامدي، تلوث البيئة فساد في البر والبحر، بحث منشور في مجلة نهج الاسلام عن عدد ٦٣ رمضان ١٩٩٦ ص ١٦٠.

استحدث مفهوم المواطنة وتهيء فى أوروبا، حيث كان للثورة الفرنسية وانتشار الحركات القومية الفضل الأكبر فى تعزيزه والتأكيد عليه، وبخاصة مع صدور بيان حقوق الإنسان والمواطن.

وفضلاً عن ذلك يمكن إجمال حقوق المواطن فى مجالات أربعة: السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية (١).

إن مبدأ المواطنة يشكل أحد الأسس الدستورية فى الدولة الحديثة، كما يشكل هذا المبدأ عنصر من العناصر الأساسية للأمن الإنساني، فهى تمنح الإنسان الشعور بالانتماء، وتعطيه الحق فى حماية الدولة. (٢).

إن كان للمواطنة مجالها الاجتماعي والسياسي والاصطلاحي العام، فإن لها جانبها الدستوري الخاص بها، أى مفهومها القانوني الأسمى فى الدولة (٣).

ويستدل هذا الجانب الفقهي بما انتهى إليه حكم المحكمة الدستورية العليا: من أن الدستور هو القانون الأعلى الذي يرسى القواعد والأصول التي يقوم عليها نظام الحكم ويحدد

(١) طارق عزيزة: العلمانية- سلسلة التربية المدنية - بيت المواطن للنشر والتوزيع سوريا الطبعة الأولى عام ٢٠١٤ ص ٥٣ وما بعدها.

ثمة تلازم بين المواطنة وحقوق الإنسان، فقد ولدتا معاً، وتنتمیان إلى تاريخ واحد هو تاريخ الحداثة. وكما تنظر شرعة حقوق الإنسان إلى كل شخص بصفته الفردية كإنسان مستقل فإن المواطنة تعبير عن تمثيل الفرد لنفسه سياسياً واجتماعياً فى الدولة بوصفه مواطناً دون أية محددات مسبقة.

(٢) الدكتور المستشار تامر ريمون فهمي: حقوق المواطنة بين الدستور المصري والمواثيق الدولية. مجلة المحكمة الدستورية العليا المصرية العدد: ٢٨ ص ٣٤-٣٦.

(٣) الدكتور / احمد مجدى حجازي المواطنة وحقوق الإنسان فى ظل المتغيرات الدولية، الدار المصرية السعودية للنشر والتوزيع ٢٠١٠، ص ٤٨٥، مشار إليه فى مرجع د منى رمضان محمد بطيخ، مرجع سابق، ص ٣٤.

السلطات العامة ويرسم لها وظائفها ويضع الحدود والقيود الضابطة لنشاطها ويقرر الحريات والحقوق العامة ويرتب الضمانات الأساسية لحمايتها (١).

ومن هذا المنطلق أصبحت حماية البيئة والمواطنة لا ينفصلان ، أو بمعنى آخر أصبحت المواطنة وحماية البيئة وجهان لعملة واحدة، فالمطالبة بحماية البيئة يعنى المطالبة بالمواطنة، وكذلك المطالبة بالمواطنة يعنى المطالبة بحماية البيئة (٢).

أما النظريات المقارنة وخاصة النظرية الفرنسية فإنها تقوم على نظرية فردية أو ذاتية لكل فرد، فالمواطنة مساواة بين أفراد في ظل دولة علمانية.

لذا لا تعترف النظرية الفرنسية بهوية الجماعة ولا تعند بالهويات الفردية دينياً أو عرقياً أو طائفيًا أو ثقافيًا (٣).

أما النظرية الأمريكية فتقوم على النقيض حيث لا يمكن أن يتعاطى الفرد مع المواطنة دون أي عمق اجتماعي أو إنساني، لذا قام ذلك المفهوم الجماعي للمواطنة على حماية الخصوصية لأي جماعة ضعيفة أو مهمشة (أقليات) (٤).

ومما لا شك فيه أن نشر قيم ومبادئ المواطنة بين أفراد المجتمع الواحد أمر يضمن الحفاظ علي هويتهم بما يؤول في النهاية إلي تحقيق تماسك المجتمع ووحدته، حيث تتأسس مقتضيات المواطنة الكاملة على دعامتين: (١)

(١) الدعوى رقم ٣٧ لسنة ٩ ق دستورية، بتاريخ ١٩ مايو ١٩٩٢، مجموعة أحكام المحكمة الدستورية العليا، السنة الرابعة، قاعدة رقم ٣٣، ص ٢٥٦ .

مشار إليه لدى : د/ منى رمضان بطيخ، مرجع سابق، ص ١١٦

(٢) الشافعي محمد بشير :قانون حقوق الإنسان مصادره وتطبيقاته الوطنية والدولية، الإسكندرية منشأة المعارف، ص ٢٢٣ ٢٠٠٤مشار إليه لدى د: رمضان محمد بطيخ، مرجع سابق، ص ١٩٤ .

(٣) هشام بنحزار: المواطنة والوطن (سفارة فرنسا لدى البحرين، المنامة) منشور على شبكة المعلومات الدولية موقع <http://www.tanmia.ma> مشار إليه في المرجع السابق، ص١٨ .

(٤) أحمد الموافي، مرجع سابق، ص ٥٢ .

-الأولى: فعل المشاركة؛ وهى الجسد الحسى للعلاقة بين الوطن والمواطنين من خلال مساهمته فى بناء مجتمعه وانتمائه لوطنه، ومن ثم تعنى المواطنة فى هذا السياق «ممارسة وانتماء».

-الثانية: المساواة؛ بمعنى (أن يعامل أبناء الوطن دون تفرقة أو تمييز سواء بسبب الدين أو العرف أو الجنس)؛ فالمساواة الكاملة بين أبناء الوطن الواحد هي الترجمة العملية لمصطلح المواطنة الكاملة.

- وعلى ذلك فإن مفهوم المواطنة يشير إلى جوانب ثلاثة من العلاقة بين المواطن والدولة كالتالى:

الجانب الأول: العلاقة القانونية (علاقة الجنسية).

الجانب الثانى: العلاقة السياسية وبموجب تلك العلاقة تتبادل الحقوق والالتزامات بين الفرد والدولة، فالمواطن فقط له حق ممارسة الحقوق السياسية كالترشيح والانتخاب وتكوين الأحزاب ومراقبة سلوك الحاكم من خلال الرأي العام وهيئات المجتمع المدني.

الجانب الثالث: العلاقة العضوية والعاطفية بما تحمله من مشاعر الحب والشعور بالولاء والانتماء (٢).

ومن جهة أخرى إذا كان كلا من المواطنة والهوية يعبران عن الانتماء والانتساب إلى شيء ما، فإنه يمكن التفرقة بينهما على أساس أن المواطنة انتساب جغرافي، أي انتساب إلى أرض معينة بينما الهوية انتساب إلى ثقافة ومعتقدات وقيم معينة فالهوية لازمة للمواطنة،

(١) أحمد مجدى حجازي، وفاء لطفى، غزلان محمود، المواطنة بين النظرية والتطبيق، في: أحمد مجدى حجازي (محرر): المواطنة وحقوق الإنسان في ظل المتغيرات الدولية الراهنة، القاهرة، الدار المصرية السعودية، ٢٠١٠، ص ١١٩.

(٢) سامح فوزي، حقوق المواطنة فى دستور إسلامي ديمقراطي.. وكيف ولماذا؟ جريدة القاهرة؛ س ٨، ع ٣٨٨ الصادر فى ٢٠٠٧/٩/١٨ ص ٧ مشار إليه فى: أحمد المواقى، المرجع السابق، ص ٩٤.

فالمواطنون لابد أن يكون لهم نظام سياسي، وعلاقات اجتماعية واقتصادية وسياسية وقوانين تحكم هذه العلاقات؛ وهذا كله ينبني على قيم ومعتقدات معينة (١).

وفي منحى آخر تتوافق المواطنة البيئية مع الحوكمة البيئية ومفهوم "حقوق الطبيعة" الذي تم صياغته بشكل من قبل «كريستوفر ستون» في عام ١٩٧٢، والذي يرى أن البيئة قادرة على حمل حقوقها القانونية الخاصة.

يفترض بذلك توسيع الفئات القانونية لتشمل حقوق ومصالح الأقليات، والنساء، والشركات. يجب أيضًا أن تُوسع لتشمل العالم الطبيعي؛ لذا فإن حقوق المشاركة تعزز الشفافية والمشاركة والمساءلة، وهي الأسس التي تقوم عليها الحوكمة البيئية.

وتتصل المواطنة بالقانون الإداري البيئي، فتتصل بالعمل الإداري الواقع على بعض الجهات التي تقوم بالرقابة؛ حيث تنهض الإدارة بالعبء الملقى على عاتقها (٢).

صفوة القول إذن: هو أن الحرص على دولة القانون والمواطنة يتطلب تحمل مواطني المجتمع مسؤوليتهم في المواطنة من أجل الرقابة والمتابعة وتصحيح الأخطاء (٣). وفي اعتقادنا أن المواطنة البيئية تتصل اتصالاً وثيقاً بالنهج الأنثروبوسنتري (المتمركز حول الإنسان)، الذي يسعى إلى إعادة صياغة الحقوق والواجبات الإنسانية القائمة في سياق حماية البيئة، فدور البشر محوري في كل من المشكلة والحل لأزمات البيئة.

(١) جعفر شيخ دريس، المواطنة والهوية، مجلة البيان العدد رقم ٢١١ الصادر في ربيع الأول ١٤٢٦ منشور على شبكة المعلومات الدولية موقع <http://www.Jaafaridris.com> في: أحمد الموفاي، مرجع سابق، ص ٢٢.

(٢) أحمد مبارك سالم- الاستعدادات والأدوات القانونية اللازمة لكفالة تنفيذ التشريعات البيئية في دول مجلس التعاون إعداد قطاع الشؤون الثقافية والإعلامية أكتوبر ٢٠١٣ م مجلس التعاون الدول الخليج العربية الأمانة العامة ص ٦٧.

(٣) منى رمضان بطيخ، مرجع سابق، ص ١١٢

المطلب الثاني نشأة المواطنة البيئية العالمية

إن قضية البيئة لم تعد قضية الدول الكبرى فقط بل أصبحت قضية الإنسانية جمعاء، لما لها من آثار تمس الوجود البشري، الأمر الذي يؤكد على الالتزام بحماية البيئة وإلزام الدول الأخرى بقواعد حماية البيئة من خلال دعوتهم لذلك ضمن أطر التعاون الدولي (١).

تعود نشأة المواطنة البيئية على الصعيد العالمي إلى المواثيق العالمية وخصوصاً قمة ميثاق الأرض؛ والتي تعد وثيقة جامعة للمبادئ والقيم المحققة لمستقبل مستدام. وقد حددت هذه الوثيقة حقوق وواجبات كل شخص تجاه البيئة، وبناء مواطنة بيئية عالمية هدفها الحفاظ على البيئة وضمان بقاء الإنسان.

ففي عام ١٩٩٧ انعقد مؤتمر قمة الأرض الثاني في نيويورك (٢)، وانطلاقاً من ذلك ظهرت ملامح الوعي البيئي العالمي التي عملت منظمات المجتمع المدني منها الوطنية وكذا العالمية على ترسيخه، مما أدى إلى بناء فكرة المواطنة البيئية.

(١) خالد شبلي، دسترة الحق في بيئة سليمة نحو تحقيق الأمن البيئي في القضاء المغربي، مجلة المجلس الدستوري، العدد ٥ لسنة ٢٠١٥ ص ٩١.

(٢) تقرير الامم المتحدة، الدورة السبعون، البندين ١٥ و ١١٦ من جدول الأعمال، قرار اتخذته الجمعية العامة في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، تحويل عالماً: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. المنشور على الموقع الإلكتروني : <https://www.un.org/ar/conferences/environment/stockholm1972>

وانتهى إلى اقرار بيان ختامي له تضمن اتخاذ إجراءات جديدة لمقاومة ارتفاع درجات حرارة الأرض، وأكد رئيس المؤتمر بأن الدول الصناعية الكبرى بحكوماتها السياسية ليس لديها الإرادة لحل المشاكل البيئية وأشار إلى الخلافات القائمة بين الدول النامية والدول الصناعية بسبب عدم قيام الأخيرة بمبادرات بيئية ومطالبة الدول النامية لها بالتعويض على الأضرار البيئية التي تلحقها من جراء أنشطتها الصناعية، وانتهى المؤتمر إلى بيان مفاده " أن التدهور المتزايد للوضع البيئي يدعو إلى القلق العميق وأن التغيرات المناخية تشكل أكبر التحديات التي سيواجهها العالم خلال القرن الواحد والعشرين وأنه يوجد توافق واسع غير أنه لم يكن ملماً بضرورة اعتماد

ويعود تاريخ أول مؤتمر في الأمم المتحدة يُعنى بالبيئة إلى مؤتمر استكهولم في السويد الذي عقد عام ١٩٧٢؛ وقد اعتمد المؤتمر إعلان وخطة عمل تتضمن أسس ومبادئ الحفاظ على البيئة، كما أنشئ برنامج الأمم المتحدة للبيئة وهو أول برنامج يعمل فقط على القضايا البيئية(١).

إن المواطنة القومية في حالة من الأزمة، هذا ما يسبق الانهيار! وفي هذا الصدد فالمواطنة بين خيارين؛ إما انهيار فتقلص حتى تحتد إلى جماعة إثنية أو مجتمع محلي، وإما عافية تكتسبها لتتكون داخل إطار إنساني أكثر رحابة فيما يعرف ب (المواطنة العالمية). علاوة على ذلك فإن الفشل الاقتصادي للدولة في السيطرة الكاملة على الموارد أو إحكام فاعلية العدالة التوزيعية يؤدي إلى وجود حالة من الاستياء العام بين المواطنين داخل حدود الدولة القومية، مما يؤدي لزيادة مساحة التهميش الاجتماعي والسياسي والثقافي بما يعني وجود نسبة كبيرة من المواطنين تعيش حالة أزمة المواطنة(١).

ولابد من التحذير من الطابع الاستثنائي للقدرات السياسية والاقتصادية لصالح قلة معينة داخل المجتمع، إذ أن ذلك الاحتكار يؤثر على المواطنة من صعيدين:
-أولهما: نشأة المواطنة غير المتوازنة، فيحصل بعض أفراد المجتمع على امتيازات كثيرة لا تتناسب مع واجباتهم، مما يدفع تحت وطأة المصالح الأنانية إلى توسيع مساحة الحقوق الخاصة بهم حتى يتخطوا ما هو مباح إلى منطقة الفساد مما يُضعف معه روابط أفراد القلة بالوطن.

قيود ملزمة وواقعية وأيضاً عادلة للدول الصناعية مما أدى إلى انخفاض كبير في انبعاث الغاز وفق جداول زمنية محددة"، وتتالت بعد ذلك المؤتمرات العالمية للتنمية المستدامة والتي تعتبر حماية البيئة هدفاً أساسياً من أهدافها، ففي عام ٢٠١٥ أصدرت قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة جدول أعمال ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة السابعة عشر والذي أكد على مبادئ إعلان ريو ١٩٩٢.

(١) على ليلة، المواطنة على خلفية السياق القومي والعالمي: تأمل في حراك المفهوم ومقوماته، مقال في: مؤلف المواطنة وحقوق الانسان الصادر عن جامعة ٦ أكتوبر-المرجع السابق ص ٩١

-ثانيهما: على الجانب الآخر سنتشأ حالة من السخط العام لدى غالبية المواطنين الذين لم يستفيدوا من مقدرات الوطن، فيؤدي ذلك إلى الانزواء والبعد عن المشاركة سياسياً واجتماعياً(١).

فالمواطنة إذا ليست مجرد ارتباط بأرض، وإنما هي عقد اجتماعي بين الإنسان ووطنه. وكلما كان هذا العقد عادلاً ومتوازناً، وتمتع بموجبه الإنسان فعلياً بحقوقه، وبالإحترام الواجب لحرياته، وأدى في ذات الوقت ما عليه من واجبات سيزداد معه إحساس الفرد بمواطنته ، ويقوى ارتباطه بوطنه ورغبته للتفاني في خدمته (٢).

تأسيساً على ما تقدم يمكن أن نخلص إلى أهمية المواطنة البيئية العالمية والتي يمكن تعريفها بأنها هي: «المشاركة الإنسانية القائمة على تغيير مركز المواطن العالمي من كونه جزءاً من المجتمع الوطني إلى كونه جزءاً من المجتمع العالمي، وانعكس هذا الطرح على حقوقه و واجباته على الصعيد الدولي، من خلال تغيير قيم هذا المجتمع وممارساته عبر تبيين كيف يتصرف بمسؤولية أكبر كمواطن من العالم(٣)».

علاوة على ما سبق؛ تلعب المواطنة العالمية أو متعددة الحدود دوراً هاماً في ذلك الصدد، إذ تنتمي القلة المتضررة من العدالة التوزيعية - والتي انزوت عن المشاركة السياسية - إلى مواطنة أخرى من نوع آخر؛ لذا فالمواطنة العالمية بما تحويه من مفهوم لفكرة العولمة في حد ذاتها تضرب دوماً في جذور المواطنة القومية.

فالمواطنة الناقصة محلياً أخطر ما يواجه فكرة المواطنة القومية بفضل التفاعلات والتحويلات الكونية (٤).

(١) المرجع السابق، ص ٩٢ وما بعدها.

(٢) أحمد الدسوقي: مرجع سابق، ص ٤٥٨.

(٣) الحسين عمروش، المواطنة البيئية العالمية المصدر: مجلة الجنان لحقوق الإنسان ٢٠١٤ ص ٨٧

موقع مبادرة مواطنين عالميين <http://theglobalcitizensinitiative.org>

راجع: موقع هيئة المواطن العالمي www.globalcitizencorps.org/about :

(٤) على ليلة، مرجع سابق، ص ٩٣ وما بعدها. ويمكن تحديد ذلك في عدة مظاهر كالتالي:

وتعتبر "هيئة المواطن العالمي" حركة دولية من تطبيقات المواطنة العالمية (١). يؤكد ما سبق ذكره أن المواطنة تختلف عن القومية؛ حيث يتسع المصطلح الثاني ليشمل أبعاداً إقليمية تعبر عن حالة الولاء لمجموعة إقليمية بعينها، كالقومية العربية والقومية الأوروبية.

أولاً: على الصعيد الداخلي تم تفكيك الرابطة بين بعض المواطنين المهاجرين مع أمتهم التي كانت وطناً وبالتالي تشكلت هنا مواطنة بديلة.

ثانياً: على الصعيد الداخلي أيضاً قامت المواطنة الناقصة بتفكيك الروابط بين الوطن والمواطنين المقيمين داخل الوطن والذين تضرروا من العدالة التوزيعية وانعزلوا - بتعمد أو بدون تعمد - عن المشاركة السياسية.

ثالثاً: على الصعيد الدولي فرضت القوى العالمية المسماة بقوى العولمة تعديلات عديدة على أنماط المواطنة عن طريق قوى الاقتصاد المتداخل (Inter linked Economy (ILE وتتشكل من ثلاثي الولايات المتحدة وأوروبا واليابان، وتعمل القوة الجديدة ILE على تأمين التدفق الحر للمعلومات والمال، والسلع والخدمات، والهجرة الحرة للبشر والمؤسسات

(١) الحسين عمروش، مرجع سابق، ص ٥٨

وتعتبر "هيئة المواطن العالمي" حركة دولية متكونة من الشباب الذين يتصرفون عالمياً، من أجل بناء عالم أفضل وهم ملتزمون بإنهاء الفقر العالمي، وتركز الهيئة على مسائل الوعي والإجراءات لإحداث التأثير، من أجل التعرف على القضايا التي ترتبط بالفقر والجوع العالمي والصراع والتعليم وتغير المناخ، و تبادل الأفكار والتنسيق مع الخبراء المتخصصين؛ وتنوع طرق جديدة للتحرك من أجل التغيير، لإحداث عالم أفضل عبر تنظيم التظاهرات وحضور المناسبات التي تتمركز حول "أيام التحرك العالمي" ومشاريع أخرى عبر الالتزام بمضمون عهد المواطنة العالمية

راجع:

عهد المواطنة العالمية، موقع www.globalcitizencorps.org : موقع حملة هيئة المواطن العالمي في رفع مستوى الوعي في مسائل التغيرات المناخية والطقس، موقع منظمة عالم الإنسان و المواطنة العالمية، موقع www.world-human.org/content/205 / :

-موقع معهد ليفين لتعزيز فهم أكبر للعولمة (Globalization 101) الخاص بالصحة:

www.globalization101.org/infectious-diseases-and-global-public-health

-موقع عهد المواطنة العالمية، موقع www.globalcitizencorps.org :

إن فكرة القومية تعني «المصير المشترك لمجموعة أفراد داخل الدولة، يسعون لتحقيق هدف جماعي يربطهم به إحساسهم بالولاء والانتماء لقوميتهم التي ينتمون إليها(١)».

من ناحية أخرى إن الحق في البيئة يعد من حقوق التضامن : ومقتضى ذلك وجوب اشتراك الجميع على المستوى الدولي والوطني لحماية هذا الحق وممارسته بشكل يكفل الحفاظ على البيئة والإنسان.

كما إن موضوع حقوق الأجيال القادمة من الأركان الأساسية للمواطنة العالمية أو متعددة الحدود لم يلفت الأنظار حتى سبعينات القرن العشرين".

حيث أدرك المجتمع الدولي أهمية هذه الحقوق بالنسبة للأجيال الحاضرة والمستقبلية على حد سواء، وعلى الخصوص مسؤولية الأجيال الحاضرة في صون احتياجات الأجيال المقبلة ومصالحها صونا كاملا وحماية حقها، بالنظر إلى التقدم والنمو الذي تعرفه البشرية على مختلف الأصعدة، بحيث يفضي ما يُتخذ اليوم من قرارات إلى تغييرات أو أضرار لا سبيل إلى إبطالها.

وستنتقل لا محالة إلى أجيال قادمة، فلا تؤثر هذه القرارات في نوعية حياة أجيال المستقبل وحسب، بل أن تجعل وجودهم ذاته في خطر(٢).

(١) أحمد الدسوقي، مرجع سابق، ص ٤٦٦.

(٢) بن حمو أمينة - حقوق الأجيال القادمة هل من دسترة؟ على ضوء التعديل الدستوري لعام ٢٠١٦ - العدد العاشر - المجلد الأول يونيو ٢٠١٨ ص ٥٦

ويتحدد نمو الدولة بامتلاكها لتقافة الدولة التي تؤكد على المشاركة والديمقراطية والمساواة أمام القانون. على هذا النحو نجد أن الدولة الاستبدادية لا تتيح الفرصة الكاملة لنمو المواطنة، وذلك باعتبار أنهم تحرم قطاعاً كاملاً من البشر من حقهم في المشاركة أو أن الدولة ذاتها قد تسقط فريسة حكم القلة التي تسيطر على الموارد أو المصادر الرئيسية للمجتمع، ومن ثم تحرم بقية البشر من حقوقهم في المشاركة أو الحصول على نصيبهم من الموارد، الأمر الذي قد يدفعهم إلى التخلي عن القيام بواجباتهم والتزاماتهم الأساسية، وهو ما يعني تقلص مواظنتهم بسبب عدم تحقق حصول المواطن على جملة الحقوق والالتزامات الأساسية التي ينبغي أن تتوافر له".

د. ياسر محمد عبدالسلام رجب _____ محددات القانون العام فى المواطنة البيئية " دراسة مقارنة "

بشأن الأجيال القادمة، نلاحظ أن المقصود بها: (ومما لاشك فيه) هي الأجيال غير القائمة الوجود حالياً، ولكنها تلك الأجيال التي سيتم إنجابها في السنوات والعقود القادمة والمستقبلية، التي سوف تلينا وترثنا على وجه البسيطة (١).

(١) نجيبه الزاير، ، حماية البيئة بين القانون وحقوق الإنسان، مجمع الأطرش النشر وتوزيع الكتاب ، ٢٠١٩ ص ١٤٩.

والواقع أن تمكين الأجيال القادمة من التمتع بحقوقها البيئية ليس أمراً هيناً؛ فالخلافات تبرز بين الجيل نفسه أو بين الأجيال، وقد تكون المصالح متناقضة باستمرار، على نحو ما هو ظاهر من خلال المفاوضات الحاصلة في المؤتمرات، خاصة من قبل الدول المتقدمة (١).

الفصل الأول

(١) بن حمو أمينة، مرجع سابق، ص ٦٦

ويمكن اعتبار إعلان ستوكهولم لعام ١٩٧٢ بشأن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية نقطة انطلاق لنهج قائم على الحقوق لحماية البيئة فهو واضح مبدأً أن للإنسان حق أساسي في الحرية والمساواة والظروف الملائمة للحياة في بيئة ذات نوعية تسمح بالعيش في كرامة ورفاه، وأنه يتحمل مسؤولية كبيرة لحماية وتحسين البيئة للأجيال الحاضرة والأجيال القادمة. كما أكد في الفقرة ٦ منه على أن صون البيئة البشرية وتحسينها لأجيال الحاضر والمستقبل أصبح هدفاً لا سبيل لبني الإنسان إلا تحقيقه مانحاً بذلك هذا النوع من الحقوق بعداً جدياً من حيث ترسيخه في الوعي الفردي والجماعي على المستوى الوطني والدولي، وضربة بداية نحو تكريس الحقوق البيئية على مستوى النصوص والآليات التي تترجمها على أرض الواقع في إطار قانون دولي للبيئة، جعل من الإنسان مواطناً عالمياً لا ينحصر حقه في العيش في بيئة نظيفة وسليمة، على رقعة جغرافية بعينها بل يعطيه امتداداً في الزمان من حيث الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة في الثروات الطبيعية والموارد القابلة للنضوب أو الأجناس المهددة بالانقراض.

هذه الفكرة والتي تجعل من الأجيال القادمة موضوعاً للقانون، وخاصة في المجال البيئي والتتموي تجدها مضمنة في توطئة اتفاقية واشنطن لسنة ١٩٧٣. والمتعلقة بالاتجار في الأصناف الحيوانية والنبات البري المهده بالانقراض". والتي وضعت نظماً عالمية فعالة ومتكاملة للتجارة في الحياة الفطرية بهدف الحفاظ على الطبيعة والاستخدام المستدام للموارد.

ودعمت ذلك لجنة بروند تلاند Brundtland لسنة ١٩٨٧ عند صياغتها لتقرير «مستقبلنا المشترك Our Common Future» والذي أقر صراحة أن «الاستغلال الكبير للموارد المحدودة سيقضي على الوحدة الطبيعية وسيفقّر الأجيال القادمة».

المحددات الدستورية للمواطنة البيئية وبعض المواثيق الدولية

تمهيد:

سنقوم من خلال هذا الفصل بعرض التكريس الدستوري للمواطنة البيئية وذلك من خلال بيان ما هي العوائق التي تواجه القانون البيئي بالنسبة للقانون العام وكيف تعامل معها المشرع المصري في الدستور.

وسناقش أيضا ما هي المحددات الدستورية للمواطنة البيئية على الصعيد الدولي وبيان ماهية الأمانة البيئية.

المبحث الأول: المحددات الدستورية للمواطنة البيئية .

المطلب الأول: تحديات القانون البيئي بالنسبة للقانون العام.

المطلب الثاني: المحددات الدستورية للمواطنة البيئية في الدساتير المقارنة وفي الدستور المصري.

المبحث الثاني: المحددات الدستورية للمواطنة البيئية في بعض المواثيق الدولية.

المطلب الأول : تكريس المواطنة البيئية في بعض المواثيق الدولية.

المطلب الثاني: الأمانة البيئية.

المبحث الأول

المحددات الدستورية للمواطنة البيئية

تمهيد:

يكتسب موضوع حماية البيئة في الدساتير والقوانين أهمية كبيرة، ومن هذا المنطلق لابد

من ضمانات وآليات لتكريس هذه الحماية سواء على الصعيد الوطني أو الدولي.

د. ياسر محمد عبدالسلام رجب _____ محددات القانون العام فى المواطنة البيئية " دراسة مقارنة "

وسنبحث فيما يتعلق بالضمانات على الصعيد الوطني تحديات القانون البيئي وتكيفه في ظل القانون العام، وخصوصاً الضمانة الدستورية من خلال الاعتراف الدستوري بالحق في الحماية البيئية؛ ومن ثم نبين دور المواطنة البيئية في حماية البيئة.

وذلك في المطلبين التاليين :

المطلب الأول : تحديات القانون البيئي بالنسبة للقانون العام

المطلب الثاني: المحددات الدستورية للمواطنة البيئية في الدساتير المقارنة وفي الدستور المصري

المطلب الأول تحديات القانون البيئي بالنسبة للقانون العام

حتى قبل اللجوء إلى قانون البيئة، لا بد من الاعتراف بأن القانون العام في المملكة المتحدة معقد إذ إن الجانب الأول المعقد للقانون العام هو التطور المستمر لكل من الهياكل الدستورية والإدارية للدولة ومع تطور الدولة نفسها، تطورت أيضًا الأطر والمواضيع القانونية الإدارية (١).

Elizabeth Fisher , Bettina Lange , and Eloise Scotford, Environmental Law: (١)

Text, Cases & Materials (2nd edition) – Oxford University Press 2024. , P. 451)

وهكذا، خلال العصر الفيكتوري، كان الافتقار إلى سلطة تنفيذية مركزية يعني أنه لم يكن هناك سوى القليل جدًا من الإطار المتناسك للقانون الإداري (أو البيئي). ومع ذلك، تغير هذا مع نمو الدولة الإدارية طوال القرن العشرين، وبحلول السبعينيات، كان هناك اعتراف بالقانون الإداري كموضوع منفصل. وكان قانون البيئة جزءًا من هذا التطور.

وقد استمر هذا التغيير، وفي السنوات الثلاثين الماضية، شهد كلا الموضوعين تحولات جذرية. وهكذا، في أواخر التسعينيات، خضع القانون الدستوري لتغييرات كبيرة مع نقل السلطات وإقرار قانون حقوق الإنسان في عام 1998. كما تغير هيكل ونطاق الإدارة العامة خلال هذا الوقت، وبشكل أكثر وضوحًا مع خصخصة الخدمات العامة على نطاق واسع في البلاد. أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات. وبشكل أكثر تحديدًا، شهدت أنظمة القانون البيئي تطورًا هائلًا في السنوات الثلاثين الماضية. وهذا يخلق تحديات حقيقية لكل من الممارسين والباحثين، الذين يجب عليهم مواكبة التغييرات الدراماتيكية والتي تكون غامضة في بعض الأحيان

The Department for Host Cloner Industrial Strategy the Information Commissioner
(2017) BWCA CIV 844

Office of Accommodations Information Commissioner (2010) UKSC 3 and Dra field
v The Information Commissioner [2015] EWCA Civ 454.

Evans & Anor, R. (on the application of) v Attorney General [2015] UKSC 21.

من ناحية أخرى: يتصل القانون الدستوري في المملكة المتحدة بالقانون البيئي، حيث يوفر الإطار الذي ينظم قدرة البرلمان البريطاني، والبرلمان الأسكتلندي، والجمعيات الويلزية والإيرلندية الشمالية على التشريع فيما يتعلق بالقضايا البيئية.

و فيما يتعلق بالبرلمان البريطاني، فإن القيود على الكفاءة التشريعية قليلة نظرًا لمبدأ سيادة البرلمان، على الرغم من أن العضوية في الاتحاد الأوروبي وقانون حقوق الإنسان (HRA) يفرضان قيودًا على الإجراءات التشريعية في الممارسة العملية (١). علاوة على ما سبق تشكلت الكثير من القوانين البيئية في قالب القانون إداري؛ و هذا لسببين:

-أولاً: تطلب إنشاء القانون البيئي إنشاء مؤسسات عامة جديدة يمكنها جمع وتقييم المعلومات، واتخاذ القرارات، وإنفاذ القانون.

(١) Adam Tomkins, Public Law (Clarendon Press 2003)p. 18

وقد أسفرت اللوائح البيئية لعام ٢٠٠٤ (EIR 2004) عن عدد كبير من السوابق القضائية التي تتعلق بتفسير أحكامها. وقد يتطلب ذلك في كثير من الأحيان الرجوع إلى كل من الاتفاقية البيئية والتوجيه الخاص بالمعلومات البيئية.

Information and repealing Council Directive 90/313/EEC [2003] OJ 1/41. 4/2003/EC of the European Parliament and of the Council of 28 January 2003 on public access to en 51 2004/3391. These apply in England and Wales. Similar regulations apply in Scotland and Northern Ireland Section 74 FOIA Reg 2(1). Reg 5. Reg 12(4)(c) material still in the course of completion and reg 17 (special provisions for historic records) the Data Protection Act 1998 Commissioners Offices and reg 17 Reg 11. Reg EIR 2004 and a 50 FOIA Section 13 Tribunals, Courts and Enforcement Act 2007, Section 57 FOIA

- ثانياً: نظراً للحاجة إلى الخبرة في تنفيذ هذه المهام، تم إنشاء هذه المؤسسات من قبل الهيئات التشريعية التي فوضت السلطة التقديرية للمؤسسات التنفيذية؛ وبالتالي يحكم القانون الإداري تصرفات صناع القرار كأنظمة القانون العام(١).

على سبيل المثال، تم تأسيس وكالة البيئة بموجب قانون البيئة لعام ١٩٩٥، ولكن في الغالب يتم إنشاء الإدارات الحكومية والهيكل التنظيمية لممارسة السلطات العامة من خلال الصلاحيات الملكية مثلما يتم تحديد هيكل وطبيعة الإدارات الحكومية المركزية مثل وزارة البيئة والأغذية والشؤون الريفية (DEFRA) (٢).

ولا يَنْصَبُ التركيز على نتائج عملية صنع القرار، بل على ما إذا كان صناع القرار الإداري يمارسون بشكل صحيح السلطة التقديرية الممنوحة لهم بموجب التشريعات البيئية؛ وبالتالي فإن صلاحية اتخاذ القرارات الإدارية لا تتحدد فقط من خلال بقاء صانعي القرار ضمن حدود الصلاحيات الممنوحة لهم، ولكن أيضاً من خلال كيفية ممارستهم لتلك السلطة (٣).

النقطة الأخيرة التي يجب الإشارة إليها حول القانون العام، خصوصاً فيما يتعلق بالقانون البيئي، هي أنه ليس متماسكاً بشكل كبير، حيث إن جزء من هذا التشتت ناتج عن العلاقة بين القانون الأوروبي والقانون البريطاني؛ والجزء الأكبر يتعلق بحقيقة أن الدولة الإدارية في المملكة المتحدة نادراً ما تم تنظيمها بشكل منهجي وليس لديها أي ترميز محدد.

(١) Ibid , P. 451

(٢) Ibid, P. 451

decision-makers to account. This is considered in more detail in Section 4.4 below.

David Weir and David Beetham, Political Power and Democratic Control in Britain (Routledge 1999) 158

(٣) Ibid , , P. 451

لذلك، لا توجد هيئة إدارية واحدة تشرف على القانون البيئي في المملكة المتحدة، بل توجد شبكة من المؤسسات المختلفة المتداخلة التي تملك صلاحيات مختلفة.

كذا وتستمد المؤسسات سلطاتها المتعلقة بالمشكلات البيئية من مجموعة متنوعة من التشريعات الأولية والثانوية المختلفة؛ ونتيجة لذلك يتطلب الأمر عيناً تحليلية ثابتة لرؤية الصورة الكاملة للقانون العام وآثاره المحتملة في القانون البيئي في المملكة المتحدة(١).

المطلب الثاني

المحددات الدستورية للمواطنة البيئية في الدساتير المقارنة وفي الدستور المصري

تعتبر مسألة حماية وتحسين البيئة مسألة ذات أهمية كبيرة تؤثر في رفاهية السكان والتنمية الاقتصادية في العالم بأسره، وبذلك أصبح الدفاع عن البيئة وتحسينها للأجيال الحاضرة والمقبلة هدفاً رئيسياً يتطلب تدخل المشرع لإدماج الحقوق البيئية في الوثيقة الدستورية (١).

(١) Ibid , , P. 451

لا يمكن فهم طبيعة ومحتوى القانون الدستوري والإداري بشكل صحيح إلا من خلال النظر إلى النظرية السياسية التي تتبناها المجتمع، أو من خلال النظر إلى تلك الخلفية التي يعتقد أحد المعلقين أن المجتمع يجب أن يتبناها. كذلك، أشار هارلو وراولينغز إلى أن "وراء كل نظرية من نظريات القانون الإداري توجد نظرية للدولة".=

=إن الطبيعة المعيارية للقانون العام تثير بالتالي بعض الأسئلة المعقدة حول ما يشكل محتوى القانون العام - هل يتضمن معايير للمشاركة العامة المباشرة في الحكومة؟، وإلى أي مدى يجب أن يُعزز القانون العام، أو كيف يجب أن يعزز لحماية حقوق الإنسان؟ كيف تعكس المحاكم (بشكل صحيح) دورها الدستوري عند تطبيق مبادئ الرقابة القضائية؟ ولكن هذه الأسئلة الفرعية نفسها تتعلق بمسألتين مختلفتين تتناولان كلا من: ما هو القانون العام وما يجب أن يكون؟!..

التمييز بين هاتين الفئتين ليس واضحاً دائماً، خصوصاً في القانون الإداري حيث تتداخل الحجج حول ما هو القانون وما يجب أن يكون. هذا الجانب المعقد الثالث من القانون العام هو أن الكثير منه ليس قانونياً بطبيعته. كما أشرنا سابقاً، يوصف الدستور البريطاني غالباً بأنه دستور سياسي، بالإضافة إلى ذلك، يتم تقييد وإخضاع الإدارة العامة للمساءلة في بعض النواحي على أسس غير قانونية.

إنّ الدستور ضروري لحماية الحقوق الأساسية للإنسان، من خلال الاعتراف بهذه الحقوق، وإضفاء طابع الشرعية عليها، الشيء الذي يمكّن الإنسان من حقوقه الأساسية والانتفاع بها، واللجوء إلى القضاء متى تم المساس بها(٢).

عليه تتباين وجهات النظر الفقهية بشأن تكريس المواطنة البيئية من عدمها وفق ما يلي:

الاتجاه الأول:(٣) يرى أنه ليس هناك حاجة إلى إضافة مادة أو مواد خاصة بالبيئة في الدستور .

الاتجاه الثاني: يرى حق الإنسان في بيئة نظيفة دستوريا

من ناحية أخرى تتباين المواقف الدستورية بشأن تكريس المواطنة البيئية من عدمها وفق ما يلي: ولقد قام المشرع الدستوري بعدة أمور لتكريس حق الإنسان في بيئة نظيفة، واتبع في سبيل ذلك عدة اتجاهات:

الاتجاه الأول الدساتير البيئية:

أشارت العديد من دساتير شرق أوروبا في عام ١٩٧٨م بما في ذلك المجر، بولندا، سلوفينيا على أن « لكل إنسان الحق في بيئة كافية لتطوير شخصيته، بالإضافة إلى اعتمادها لأحكام بيئية أخرى».

و الملاحظ على هذه الدساتير، أنه قد تم اعتمادها بعد مؤتمر ستوكهولم لعام ١٩٧٢م (٤).

(١) د. أحمد عبد الوهاب، ، التشريعات البيئية، سلسلة دائرة المعارف البيئية، ١٩٩١ القاهرة، ص ٤٥ .

(٢) مصباح مقدادي، دسترة الحق في بيئة سليمة وأثرها على حقوق الإنسان، بحث منشور في مجلة الفقه والقانون، العدد الثالث والستين، يناير ٢٠١٨م، -، ص ١٥ .

(٣) د. محمد حامد الجمل وآخرين، مقال جماعي تحت عنوان: "التعديلات الدستورية والبيئة" بجريدة الوفد، العدد رقم ٦٢٥٤ بتاريخ ١/٣/٢٠٠٧م، ص ٤ .

(٤) د. نبيله عبد الحليم كامل، مرجع سابق، ص ٢٦ .

في عام ٢٠٠٨، أصبحت الإكوادور أول دولة تشمل في دستورها اعترافاً محدداً بحقوق الطبيعة غير القابلة للتصرف، مما يمنح الطبيعة "الحق في الاحترام الكامل لوجودها ولصيانتها وتجديد دورات حياتها وهيكلها ووظائفها وعملياتها التطورية".

وقد تبعت عدة دول هذا النموذج، بما في ذلك بوليفيا ونيوزيلندا فقد تناولت الدساتير ما يزيد عن ٦٠ دستوراً أجنبياً حق الإنسان في البيئة، كألمانيا، وبلجيكا، والبرازيل، وإسبانيا، واليونان، وفنلندا، والبرتغال، وهولندا، وغيرها...

وباستقراء الدساتير المقارنة، نجد نصاً صريحاً "بالحق في بيئة نظيفة" في دستور جمهورية كينيا الصادر عام ٢٠١٠م؛ فقد أشار صراحة في المادة (٤٢) على حق الإنسان في بيئة نظيفة، إلى جانب النص على واجب الدولة في حمايتها، في الآتي: "لكل شخص الحق في بيئة نظيفة وصحية، وهو ما يتضمن الحق في:

أ- توفير الحماية للبيئة لمصلحة الأجيال الحالية والمستقبلية من خلال تدابير تشريعية وتدابير أخرى، وخاصة تلك المشار إليها في المادة ٦٩.

ب- الوفاء بالالتزامات المتعلقة بالبيئة طبقاً للمادة ٧٠" (١).

وفي ذلك : نص الدستور الكيني، الصادر في ٢٧ أغسطس ٢٠١٠، في المادة ٦٩ (٢) على أنه يقع الالتزام على كل فرد بالتعاون مع أجهزة الدولة والأفراد الآخرين

(١) الموقع الرسمي الإلكتروني للمؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، الدستور الكيني عام ٢٠١٠م

https://www.constituteproject.org/constitution/kenya_2010.pdf?lang=ar

آخر تحديث : تاريخ ٢٠٢٤/١١/١ الاطلاع : ٢٠٢٤/١١/١

لحماية وحفظ البيئة وضمان تنمية مستدامة للنظام الإيكولوجي واستخدام الموارد الطبيعية (١).

ومن الملاحظ أن العديد من الدول الأفريقية تظهر بصورة بارزة، بين دول العالم التي تدرج أو تكرر الحقوق البيئية في دساتيرها (٢).

ويميل البعض الآخر من الدساتير للصياغة الخاصة بالحقوق الاجتماعية والطبيعية - الممثلة للجانب الجماعي للحقوق الموضوعية - وذلك من دون أن تنص على هذا الحق منفرداً، من ذلك ما نصت عليه المادة ٥٦ من الدستور السلوفيني على أن "لكل الأشخاص الحق في التمتع ببيئة صحية للعيش".

وكذلك المادة ٤١ من الدستور الأرجنتيني على أن لكل السكان التمتع بالحق في بيئة صحية، ومتوازنة وملائمة للتطور البشري، لذلك فإن الأنشطة الإنتاجية يجب أن تلبى الاحتياجات الحالية دون مساس باحتياجات الأجيال المستقبلية، كما يقع على عاتقها واجب المحافظة على البيئة (١).

وما نصت عليه أيضاً المادة ٥٠ من دستور جمهورية إيران الإسلامية من أنه "في الجمهورية الإسلامية تعتبر المحافظة على سلامة البيئة التي يجب أن يحيا فيها جيل اليوم والأجيال القادمة حياتهم الاجتماعية السائرة نحو النمو، مسئولية عامة، لذلك تمنع الفعاليات الاقتصادية وغيرها التي تؤدي إلى تلوث البيئة، أو إلى تخريبها بشكل لا يمكن جبره (٢).
وكذلك المادة ١٩ من دستور غينيا الصادر عام ١٩٨٤، حيث نصت على أن للشعب الحق في المحافظة على تراثه وثقافته (٣).

(١) د. أحمد المهدي بالله، الطبيعة القانونية للتنمية المستدامة في إطار أحكام القانون الدولي العام -مجلة القانون والاقتصاد-كلية الحقوق جامعة القاهرة ٢٠١٩ ص ١٢٣

(٢) د. وليد محمد الشناوي، الحماية الدستورية للحقوق البيئية دراسة مقارنة دار الفكر والقانون ٢٠١٣م، المنصورة، ص ٧٧، ٧٨.

(٣) د/ سعيد بن علي بن حسن المعمري:دسترة الحق في البيئة في النظام الأساسي للدولة في سلطنة عمان -مجلة البحوث القانونية والاقتصادية بجامعة المنصورة عدد ٧٥ مارس ٢٠٢١، ٨٦٣.

الاتجاه الثاني التأكيد الدستوري للحق الأساسي في البيئة:

ادراكاً لأهمية الحق في البيئة حرصت الدساتير في أغلب الدول على أن تُضمّن نصوصها أحكاماً تُلزم الدولة والافراد بالحفاظ على البيئة كما كرّست مجموعة من الدول نصاً صريحاً في دساتيرها لتقرير حماية البيئة، وحق الإنسان في التمتع ببيئة سليمة خالية من التلوث (١) فقد نصت المادة ١١٢ من الدستور النرويجي ١٨١٤ (المعدل ٢٠١٦) « يحق للمواطنين، من أجل حماية حقهم وفقاً للفقرة السابقة، الحصول على معلومات عن حالة البيئة الطبيعية وآثار أي تداخلات أو تعديلات على الطبيعة سواء المخطط لها مستقبلاً أو الجارية حالياً» (٢).

نصت المادة ١١٢ من الدستور التركي لعام ١٩٨٢ (المعدل ٢٠١٧) أنه يقع واجب تحسين البيئة الطبيعية وحماية الصحة البيئية ومنع التلوث البيئي على عاتق الدولة والمواطنين. (٣).

ونصت المادة ٣٤ من دستور فرنسا ١٩٥٨ (المعدل ٢٠٠٨) على ضبط القانون المحافظة على البيئة (٤).

لمزيد: د. عبد العزيز محمد سالمون أصول الحريات العامة في مملكة البحرين دراسة مقارنة بالدساتير العربية والفقهاء وأحكام القضاء، مركز البحرين للدراسات والبحوث الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م، ص ٢٦

(١) د. داود عبد الرزاق الباز الأساس الدستوري لحماية البيئة من التلوث، دراسة تحليلية في اطار المفهوم القانوني - للبيئة والتلوث، دار الفكر الجامعي ٢٠٠٧، ص ٧٠.

(٢) <https://www.constituteproject.org/constitutions?lang=ar&key=freerel> (٢)

آخر تحديث ٢٠٢٤/٧/٢٠

(٣) <https://www.constituteproject.org/constitutions?lang=ar&key=freerel> (٣)

آخر تحديث ٢٠٢٤/٧/٢٠

(٤) <https://www.constituteproject.org/constitutions?lang=ar&key=freerel> (٤)

آخر تحديث ٢٠٢٤/٧/٢٠

ميثاق البيئة

المثير للانتباه أن البلاد الفرنسية كانت مكتفية بقانونها الصادر سنة ١٩٧٦ والمتعلق بحماية الطبيعة ولم تقرر القيام بالخطوة الأولى ، ورغم هذا التأخر في دسترة الحق في

الشعب الفرنسي، وبالأخذ في الاعتبار :

أن موارد الطبيعة وتوازنها قد حددت ظهور الإنسانية؛ أن مستقبل بقاء الإنسانية وجودها لا ينفصل عن بيئتها الطبيعية؛ أن البيئة هي التراث المشترك للبشر؛ يمارس الإنسان تأثيراً متزايداً على ظروف الحياة وعلى التقييم الخاص به؛ أن التنوع البيولوجي وحيوية الفرد وتقدم المجتمعات البشرية تتأثر بالعديد من أنماط الاستهلاك أو الإنتاج والاستغلال المفرط للموارد الطبيعية؛ إن الحفاظ على البيئة يجب أن يكون هدفاً منشوداً كما هو الحال بالنسبة للمصالح الأساسية الأخرى للأمة؛ أنه من أجل ضمان التنمية الدائمة فإن الخيارات المخصصة لتلبية حاجات الحاضر يجب ألا تتال من قدرة الأجيال المقبلة وغيرهم من الشعوب على تلبية احتياجاتهم الخاصة، يعلن:

١. لكل شخص الحق في أن يعيش داخل بيئة صحية متوازنة وكريمة.
٢. على كل شخص واجب المشاركة في حفظ وتحسين البيئة.
٣. يجب على كل شخص وفق الشروط التي يحددها القانون أن يمنع الأضرار التي قد تلحق بالبيئة أو الحد من عواقبها إن تعذر ذلك.
٤. يجب على كل شخص أن يساهم في الاستفادة من الأضرار التي تحدث للبيئة وفق الشروط التي يحددها القانون.
٥. عند حدوث ضرر غامض من الناحية العلمية ويمكن أن يؤثر على البيئة بشكل خطير بحيث لا يمكن تجنبه، تقوم السلطات العامة عن طريق تطبيق مبدأ الاحتراز وفي مجالات اختصاصاتها بالسهر على تنفيذ إجراءات تقييم المخاطر واتخاذ تدابير مؤقتة ومناسبة بهدف تلافي حدوث الضرر.
٦. يجب أن تعزز السياسات العامة للتنمية المستدامة، ولتحقيق هذه الغاية تقوم تلك السياسات بالتوفيق بين حماية وتحسين البيئة مع التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي.
٧. لكل شخص الحق في الحصول على المعلومات المتعلقة بالبيئة في حوزة السلطات العامة وفق الشروط والحدود التي يحددها القانون وكذا المشاركة في وضع القرارات العامة التي تؤثر على البيئة.
٨. ينبغي أن يسهم التعليم والتثقيف البيئي في ممارسة الحقوق والواجبات المنصوص عليها في هذا الميثاق.
٩. يجب أن يقدم البحث والابتكار دعمهما لحفظ وتعزيز البيئة.
١٠. يلهم هذا الميثاق فرنسا على الصعيدين الأوروبي والدولي أفعال.

البيئة بصورة فعلية مقارنة بباقي الدول، فلقد تم إحقاق شرعة البيئة بالدستور الفرنسى سنة ٢٠٠٥.

(١):

كما نص الدستور اليونانى الصادر عام ١٩٧٦م على حماية البيئة والاهتمام بها، وحق الانسان أن يحيا فى بيئة سليمة - بشكل صريح.

(١) نجبية الزاير، المرجع السابق ص ٣٤

كان إدراج البيئة فى الدستور الفرنسى بمبادرة من الإرادة السياسية التى عبر عنها رئيس الدولة الفرنسىة بمدينة أولين (Orleans) بتاريخ ٣ ماي ٢٠٠١ راك وإعلان إدراج البيئة بمقتضى الشرعة البيئية (Charte)، ومن الملاحظ نداء الرئيس السابق جاك شيراك كان بهذا الأمر بأحد خطاباته قائلا: إدراج الحق فى بيئة محمية ومحافظ عليها، كحق من الحقوق الأساسية هذا الإطار، ولقد تأسس هذا الباقي من عشرة فصول، تضمن ثلاثة مبادئ من المبادئ الأساسية للبيئة، إلا وفى مبدأ المحاذرة ومبدأ التوقي ومبدأ الملوث الدافع.

وبالفعل، فإننا نلاحظ مع تصفح بنود هذه الشرعة الفرنسىة، أنها رأت الحق فى البيئة من وجهة الحق فى الصحة، وأيضا من خلال بعض مشمولات حقوق الأخرى التى تشكل أيضا عناصر البيئة، فتبرز الشرعة، الأولوية الدستورية الحق فى الصحة بوضعها إياها بأول فصل، وكأنها تضع الحق فى الصحة موضع الحاضنة للحق فى الحياة وللحق فى البيئة المتوازنة، وذلك بمقولة انه ١٩: لكل إنسان الحق فى العيش فى كنف بيئة متوازنة محترمة للصحة وفق الفصل (١) من تلك الشرعة، كما أنها تقدم الحق فى البيئة، من خلال المبادئ الأساسية لقانون البيئة ألا وهى مثلا، الحق فى المعلومة البيئية والمشاركة فى أخذ القرارات البيئية، وذلك بالفصل (٧) الذى يقضى ان لكل إنسان الحق فى النفاذ إلى المعلومة البيئية التى تمسك بها السلط العمومية، والمشاركة فى القرارات العامة والمساس التى لها تأثير على البيئة، فى حين أن هذه الشرعة ترى على معنى القصة منها، بأنه على التعليم والتكوين البيئى أن يسهما فى ممارسة الحقوق والواجبات المضمنة بتلك الشرعة، والتى تتضمن أيضا واجبات محمولة على المواطن كواجبه أن يتولى حماية البيئة وتعويض الأضرار التى يقوم بها أو الانتهاكات البيئية التى يقرتها، إلى غير ذلك من الالتزامات؛ وبالرغم من كل الانتقادات التى اعترضت هذا الميثاق (شرعة البيئة)، إلا أنه يبقى من المفيد الاعتراف بأن الحق فى البيئة السليمة هو حق من الحقوق الأساسية للإنسان وإدراجها بذلك الدستور على غرار الدساتير الأخرى التى شهدت تفاوتاً زمنياً بين بعضها البعض فى دسترة هذا الحق.

كما نص على هذا الحق صراحة دستور جمهورية إيران الإسلامية لعام ١٩٧٩م^(١)، والدستور الهولندي لعام ١٩٨٤م^(٢)، والدستور الهندي المعدل والصادر في عام ١٩٤٩م^(٣).

والملاحظ في هذا الصدد أن الدساتير لم تنص صراحة على حق الإنسان في بيئة نظيفة، وإنما يمكن التوصل إلى هذا الحق عن طريق الأسلوب غير المباشر، وذلك باستنباطه من النصوص الخاصة بالحقوق الأساسية الأخرى، أو المقومات الأساسية والتي يكرسها الدستور^(٤)، وتضيف الكتابات الغربية أن النص الدستوري الذي يكرس البيئة باعتبارها واجب ملقى على عاتق الدولة أولاً والأفراد إنما يعتبر تكريساً ضمنياً للحق في البيئة الصحية، معتبرة أن التطور الأخير بشأن الاعتراف بالحق في البيئة سيكون نصاً صريحاً على الحق في بيئة نظيفة، صحية، ومتوازنة

وعلى صعيد الدساتير نرى أن الدستور الفرنسي حالة متقدمة في تنبيه لحق المشاركة في القرارات المتعلقة بالبيئة، وذلك عن طريق النص على الحق في سلامة البيئة بموجب التعديل الدستوري الذي تم إقراره عام ٢٠٠٥^(٥).

وقد أصدر مجلس النواب الفرنسي ميثاق البيئة عام ٢٠٠٤، وتم إدماجه في دستور الجمهورية الخامسة بموجب تعديل ١ مارس ٢٠٠٥. وقد أكد المجلس الدستوري الفرنسي، في قراره الصادر في ٣ أكتوبر ٢٠٠٨، بصدد مدى دستورية قانون الكائنات المعدلة جينياً، القيمة الدستورية لميثاق البيئة .

(١) يراجع نص المادة الخامسة منه.

(٢) يراجع نص المادة الحادية والعشرين.

(٣) يراجع نص المادة ٤٨- أولاً؛ المادة ٥١-١/ج.

(٤) د. داود عبد الرزاق الباز، مرجع سابق، ص ٧٧.

(٥) Loiconstitutionnelle 2005.205 duler mars (charte de lenvironnement). Jo.N.51 du 2 mars. 2005.p3697.

ولقد قامت العديد من الدول التي لا توجد فيها نصوص دستورية تركز الحقوق البيئية الأساسية صراحة بتفسير النصوص الدستورية التي تركز "الحق في الحياة" تفسيراً موسعاً، على نحو يجعلها تشمل حق الإنسان في بيئة نظيفة.

ومن هذا المنطلق يمكن القول أن رائدة هذا الاتجاه هي الهند، التي تعد أول دولة تفسر الحق الدستوري في الحياة تفسيراً موسعاً على نحو يجعل هذا الحق يشمل حقاً أساسياً في بيئة نظيفة (١).

وبالنسبة للساتير المقارنة فقد حرصت بعض الدساتير العربية على إيراد نصوص لحماية البيئة ومنها الدستور الجزائري المعدل في سنة ٢٠١٦ فقد نص في المادة (٦٨) منه على أن « للمواطنين الحق في بيئة سليمة تعمل الدولة على الحفاظ على البيئة، يحدد القانون واجبات الأشخاص الطبيعيين والمعنويين لحماية البيئة ».

ونص الدستور التونسي لسنة ٢٠١٤ في الفصل (٤٥) منه على أن: « تضمن الدولة الحق في بيئة سليمة والمساهمة في سلامة المناخ وعلى الدول توفير الوسائل الكفيلة بالقضاء على التلوث البيئي ».

كما نصت المادة (٣٣) في الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ على أن: « لكل فرد حق العيش في ظروف بيئية سليمة وتلتزم الدولة بحماية البيئة والتنوع الأحيائي والحفاظ عليها ». ونصت المادة ٢٣ من دستور دولة الإمارات العربية المتحدة ١٩٧١ (المعدل ٢٠٠٩) تعتبر الثروات والموارد الطبيعية في كل إمارة مملوكة ملكية عامة لتلك الإمارة، ويقوم المجتمع على حفظها وحسن استغلالها، لصالح الاقتصاد الوطن (٢).

ومن الدساتير المقارنة نذكر الدستور البرازيلي ١٩٨٨ (المعدل ٢٠١٧) فقد خصص الفصل السادس منه بعنوان البيئة، وجاء في المادة (٢٢٥) على أن: "للجميع الحق في التمتع ببيئة متوازنة إيكولوجيا، وهي بيئة تمثل أصلاً من الأصول الخاضعة للاستخدام المشترك وأمرأ

(١) د. وليد محمد الشناوي، مرجع سابق، ص ٣٣.

(٢) <https://www.constituteproject.org/constitutions?lang=ar&key=freerel>

آخر تحديث ٢٠٢٤/٧/٢٠

جوهرياً لتوعية حياة صحية، ويقع على كل من الحكومة والمجتمع واجب الدفاع عن تلك البيئة والحفاظ عليها من أجل أجيال الحاضر والمستقبل...

يحق لكل مواطن اتخاذ إجراء شعبي لإلغاء إجراء يلحق الضرر بالإرث العام أو إرث كيان تشارك فيه الدولة، حفظاً للأخلاق الإدارية والبيئة والإرث التاريخي والثقافي (١).

ونصت المادة (٦٦) من الدستور البرتغالي الصادر عام ١٩٧٦ و المعدل عام ٢٠٠٥ على أن "البيئة ونوعية الحياة الحق في بيئة معيشية إنسانية صحية ومرتنة إيكولوجياً مكفول للجميع، وعليهم واجب الدفاع عنه؛. وبهدف ضمان التمتع بهذا الحق في البيئة في إطار شامل من التنمية المستدامة من خلال الهيئات المناسبة، وبمشاركة المواطنين وإسهامهم".

ونصت المادة ٢٠ (أ) من دستور ألمانيا ١٩٤٩ (المعدل ٢٠١٤)

انطلاقاً من مسؤوليتها حيال الأجيال القادمة أيضاً، تقوم الدولة في إطار النظام الدستوري بحماية المقومات الطبيعية للحياة وحماية الحيوانات، وذلك بوضع التشريعات اللازمة، وعبر السلطتين التنفيذية والقضائية وفي إطار النظام الدستوري (٢).

كما نصت المادة ٤٥ من دستور إسبانيا ١٩٧٨ (المعدل ٢٠١١)

"يحق للجميع التمتع ببيئة مناسبة لنمو الفرد كما يجب على الجميع الحفاظ عليها".

ونصت المادة ١٤٨ يمكن أن تخول لمجتمعات الحكم الذاتي صلاحيات في المجالات التالية: إدارة حماية البيئة (٣).

(١) <https://www.constituteproject.org/constitutions?lang=ar&key=freerel>

آخر تحديث ٢٠٢٤/٧/٢٠

(٢) <https://www.constituteproject.org/constitutions?lang=ar&key=freerel>

آخر تحديث ٢٠٢٤/٧/٢٠

(٣) <https://www.constituteproject.org/constitutions?lang=ar&key=freerel>

وجاء فى المادة (٧٤) من الدستور البولندي الصادر عام ١٩٩٧ و المعدل عام ٢٠٠٩ : «أن لكل إنسان الحق فى الاطلاع على جودة البيئة وحمايتها وعلى السلطات العامة دعم أنشطة المواطنين لحماية وتحسين جودة البيئة...» (١).

وجاء فى المادة (١١٢) فى الدستور النرويجي الصادر عام ١٨١٤ و المعدل سنة ٢٠١٤ على أن: « لكل شخص الحق فى بيئة تقضى إلى الصحة وإلى محيط طبيعى يتم فيه الاحتفاظ بالإنتاجية والتنوع، كما ينبغي استغلال الموارد الطبيعية على أساس المعايير والمحاذير وسائر الاعتبارات الشاملة طويلة الأمد بحيث يتم الحفاظ على هذا الحق وصونه للأجيال القادمة.

ويحق للمواطنين من أجل حماية حقهم وفقاً للفقرة السابقة، الحصول على معلومات عن حالة البيئة الطبيعية وآثار أي تداخلات أو تعديلات على الطبيعة سواء المخطط لها مستقبلاً أو الجارية حالياً» (٢).

ونصت المادة (٥٢) من الدستور البرتغالي الصادر عام ١٩٧٦ حق الحسبة مكفول للجميع، ويتضمن الحق فى طلب التعويض المناسب للطرف أو الأطراف المتضررة، فى الحالات التى يحددها القانون ووفق أحكامه، سواء شخصياً أو من خلال الجمعيات التى ترمى إلى الدفاع عن المصالح المعنية.

(١) <https://www.constituteproject.org/constitutions?lang=ar&key=freerel>

المادة ٨٦: على كل إنسان الاهتمام بجودة البيئة، ويُعتبر مسؤولاً عن التسبب فى التدهور فى أوضاعها. ويتم تحديد المبادئ المتعلقة بهذه المسؤولية من قبل القانون (٢) إسماعيل مخفي، الحماية القانونية والدولية للمناخ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، كلية الحقوق، الجزائر، سنة ٢٠١٩ ص ٢٥.

للمزيد:

<https://www.constituteproject.org/constitutions?lang=ar&key=freerel>

ويُمارس هذا الحق بالأخص بهدف: تعزيز المنع والإيقاف والملاحقة القضائية فيما يخص الجرائم المرتكبة ضد الصحة العامة، وحقوق المستهلكين، ونوعية الحياة، أو بهدف الحفاظ على التراث البيئي والثقافي (١).

(١) <https://www.constituteproject.org/constitutions?lang=ar&key=freerel>

آخر تحديث : تاريخ ٢٠٢٤/١١/١ الاطلاع : ٢٠٢٤/١١/١

المادة ٣٣: لكل شخص الحق في بيئة صحية ومحمية ومتوازنة. ينبغي منح هذا الحق للأفراد والمجموعات في الأجيال الحاضرة والمستقبلية، إضافة إلى الكائنات الحية الأخرى، بحيث يمكن أن تتطور بطريقة طبيعية ودائمة.

الجزء الأول: المبادئ الأساسية للدولة: الحقوق والواجبات والضمانات < الباب الثاني: الحقوق والضمانات الأساسية < الفصل الخامس. الحقوق الاجتماعية والاقتصادية < القسم الأول. الحقوق البيئية
المادة ٣٤:

لكل شخص، أصالة عن نفسه أو نيابة عن مجموعة، صلاحية اتخاذ إجراء قانوني دفاعاً عن حقوق بيئية، دون الإخلال بالتزامات المؤسسات العامة بالعمل بمفردها في وجه الاعتداء على البيئة.

المادة ٨٠: يكون الهدف من التعليم التطوير الكامل للأشخاص وتعزيز الضمير الاجتماعي الجوهري في حياتهم بالنسبة للحياة. يوجّه التعليم نحو ما يلي: التطوير الفردي والجماعي؛ تطوير الكفاءات، المواقف، المهارات الجسدية والفكرية التي تربط النظرية بالممارسة المنتجة؛ المحافظة على البيئة وحمايتها، والمحافظة على التنوع الحيوي والأرض وحمايتها لضمان الرفاهية. ويكون تنظيمه وتنفيذه بقانون.
المادة ١٠٨:

"يكون على البوليفيين الواجبات الآتية: حماية البيئة المناسبة لتطور الكائنات الحية والدفاع عنها.

المادة ٣٤٢: من واجب الدولة والسكان المحافظة على الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي وحمايتها بطريقة مستدامة، إضافة إلى المحافظة على التوازن البيئي.

المادة ٣٤٣: للسكان الحق في المشاركة في الإدارة البيئية، وأن يُستشاروا وأن يتم إبلاغهم مسبقاً بأي قرار يمكن أن يؤثر بجودة البيئة.

المادة ٣٤٤: يحظر إنتاج واستعمال الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية على الأراضي البوليفية، إضافة إلى استيراد ونقل وتخزين النفايات النووية والسامة.

تنظم الدولة استيراد وإنتاج وبيع واستعمال التقنيات والوسائل والمعدات والمواد التي تؤثر بالصحة والبيئة.

المادة ٣٤٥: تستند سياسات الإدارة البيئية إلى ما يلي:

وجاء في المادة (٩) من الدستور البوليفي الصادر عام ٢٠٠٩ فيما يلي الأهداف والوظائف الجوهريّة للدولة، إضافة إلى تلك التي ينص عليها الدستور والقانون: تشجيع وضمان الاستعمال المخطّط والمسؤول للموارد الطبيعية، وتحفيز تصنيعها من خلال تطوير وتعزيز القاعدة الإنتاجية بأبعادها ومستوياتها المختلفة، إضافة إلى المحافظة على البيئة من أجل رفاهية الأجيال الحاضرة والمستقبلية..».

وأشارت المادة ٤ (٣) من الدستور الأوغندي، الصادر في ٨ أكتوبر ١٩٩٥، إلى أنه يتعين على الدولة أن تسعى نحو حشد وتنظيم وتمكين الشعب الأوغندي لبناء أساس مستقل ومستدام لتنمية أوغندا. ثم جاءت المادة ٢٧ (١) من الدستور لتقرر التزام الدولة بتعزيز التنمية المستدامة والوعي العام بضرورة إدارة الأرض والهواء ومصادر المياه بطريقة مستدامة ومتوازنة من أجل الأجيال الحالية والمستقبل" (١).

-
١. التخطيط التشاركي والإدارة التشاركية الخاضعة للرقابة الاجتماعية.
 ٢. تطبيق أنظمة تقييم الأثر البيئي والرقابة على جودة البيئة، دون استثناء، بما في ذلك جميع الأنشطة المنتجة للسلع والخدمات التي تُستعمل وتحوّل وتؤثر في الموارد الطبيعية والبيئة.
 ٣. المسؤولية عن أي نشاط يحدث ضرراً بالبيئة، والعقوبات المدنية والجنائية والإدارية المفروضة على عدم الامتثال لقواعد حماية البيئة.

(١) المرجع السابق ص ٧٨٢

أما بشأن محددات المواطنة البيئية في الدستور المصري فقد مر مفهوم الحقوق البيئية بشكل عام والمواطنة البيئية بشكل خاص في الدستور المصري بمراحل متعاقبة، فدستور سنة ١٩٧١ لم يتضمن أي مادة تشير إلى حماية البيئة أو ينص على الحق في بيئة صحية وسليمة؛ إلا أنه كان قد أورد نصًا بشأن حماية البيئة تَمَّت إضافته بموجب التعديلات الدستورية لسنة ٢٠٠٧م، إذ نصَّ على أن: "حماية البيئة واجب وطني، وينظم القانون التدابير اللازمة للحفاظ على البيئة الصالحة" (١).

إلا أنه جاء خاليًا من الإشارة إلى حق الإنسان في البيئة بشكل صريح، واكتفى بالقول أن حماية البيئة واجب وطني أي أنها واجب على كل من الدولة والمواطن. ومن استقراء هذه المادة يتبين أنها لم تلق الضوء على مفهوم المواطنة البيئية أو تفصل واجبات الدولة أو واجبات الأفراد في حماية البيئة، إلى أن جاء دستور ٢٠١٢ وطور مفهوم حماية البيئة فنص في المادة (٦٣) منه على أن: « لكل شخص الحق في بيئة صحية وسليمة وتلتزم الدولة بصون البيئة وحمايتها من التلوث واستخدام الموارد الطبيعية بما يكفل عدم الاضرار بالبيئة والحفاظ على حقوق الأجيال فيها ».

ويلاحظ من استقراء المادة الاعتراف الدستوري الواضح بالحق في الحماية البيئية فلم يعد الدستور يعتبر مفهوم حماية البيئة مجرد إعلان أو شعار وإنما جعله مفهومًا حقوقيًا ينص على حق كل إنسان في بيئة صحية سليمة، كما ترتب التزاماً على الدولة في صون هذا الحق واتخاذ التدابير اللازمة لذلك .

كما عدد الدستور الحقوق البيئية فنص في المادة على حماية الرقعة الزراعية وزيادتها والعمل على تنمية الأصناف النباتية، والسلالات الحيوانية، والثروة السمكية وحمايتها؛ مع ربطها بالأمن الغذائي مما يعكس العلاقة القائمة بين حماية البيئة ومقومات الحياة الأساسية للإنسان.

(١) يراجع نص المادة (٥٩) من دستور جمهورية مصر العربية لسنة ١٩٧١م.

كما أكد الدستور على أن ثروات الطبيعية للدولة للشعب، وألزم الدولة بالحفاظ عليها وحسن استغلالها ومراعاة حقوق الأجيال فيها، وألزم الدستور المصري الدولة بحماية الشواطئ والبحار والممرات المائية والبحيرات والمحميات الطبيعية، وهذا التفصيل والتعمق في حماية البيئة من قبل الدستور يعكس الاهتمام البالغ في مفهوم الحماية البيئية وتعزيز الحقوق البيئية والاعتراف الدستوري بها .

ونشير إلى أنه قبل الاقرار الدستوري بالحق في الحماية البيئية فإن المشرع المصري كان قد أصدر قانون البيئة عام ١٩٩٤ ثم تم تعديله بالقانون (٩) لسنة ٢٠٠٩ أي بعد تكريس حماية البيئة في دستور ٢٠٠٧، ثم تم تعديله بالقانون (١٠٥) لسنة ٢٠١٥ ووضع القانون حماية عامة للبيئة بجميع عناصرها الأرضية والهوائية والمائية؛ كما نص على العقوبات والجزاءات المترتبة على مخالفة أحكامه.

أما التوجه نحو تعزيز حماية البيئة بشكل عام والمواطنة البيئية بشكل خاص؛ نجده قد تبلور في الدستور الحالي الذي تم إقراره في ٢٠١٤م.

كما أبدى الدستور نظرة أكثر شمولية للعلاقة بين الانسان والبيئة، فربط حماية الرقعة الزراعية بحماية سكان الريف من المخاطر البيئية (مادة ٢٩)، كما نص على حماية الثروة السمكية ودعم الصيادين وتمكينهم من مزاوله أعمالهم "دون الحاق الضرر بالنظم البيئية" (مادة ٣٠).

وإذ أعاد الإشارة إلى "حقوق الأجيال القادمة"، فقد ربط بين حماية البيئة من جهة وهذه الحقوق وتحقيق التنمية المستدامة من جهة أخرى.

وقد نصت المادة ٣٢ من الدستور المصري ٢٠١٤ (المعدل ٢٠١٩) على أن " موارد الدولة الطبيعية ملك للشعب، تلتزم الدولة بالحفاظ عليها، وحُسن استغلالها، وعدم استنزافها، ومراعاة حقوق الأجيال القادمة فيها. "

ونصت المادة ٤٦ "لكل شخص الحق في بيئة صحية سليمة، وحمايتها واجب وطني."

كما وتلتزم الدولة باتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ عليها، وعدم الإضرار بها، والاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية بما يكفل تحقيق التنمية المستدامة، وضمان حقوق الأجيال القادمة فيها.

المبحث الثاني محددات المواطنة البيئية في بعض المواثيق الدولية

تمهيد:

تناولت عدة مواثيق دولية مختلفة موضوع المواطنة البيئية وذلك في إطار التوعية بأهمية المحافظة على البيئة والمخاطر التي تهددها من الناحية الأمنية والسلامية؛ في ظل التطورات العالمية الصناعية والاقتصادية.

في ضوء ذلك سنقوم باستعراض بعض النصوص التي كرس في بعض المواثيق الدولية بخصوص المواطنة البيئية، وبيان ماهية الأمنة البيئية، وذلك على النحو الآتي:

المطلب الأول: تكريس المواطنة البيئية في بعض المواثيق الدولية.

المطلب الثاني: الأمنة البيئية.

المطلب الأول: تكريس المواطنة البيئية فى بعض المواثيق الدولية

تتباين المواقف الدولية بشأن تكريس المواطنة البيئية حيث نص المبدأ الثانى والعشرين من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية للسكان الأصليين ومجتمعاتهم والمجتمعات المحلية الأخرى، دوراً حيوياً فى إدارة وتنمية البيئة .

من ناحية أخرى من المواثيق الدولية المهمة فيما يتعلق بالمواطنة البيئية الاتفاقية الخاصة بإتاحة فرص الحصول على المعلومات عن البيئة، ومشاركة الجمهور فى اتخاذ القرارات بشأنها، مع الاحتكام إلى القضاء فى المسائل المتعلقة بها (١).

(١) Elizabeth Fisher , Bettina Lange , and Eloise Scotford, op , cit, P. 451

إن الأطراف فى هذه الاتفاقية:

إذ تشير إلى المبدأ ١ من إعلان استكهولم بشأن البيئة البشرية، وتشير أيضاً إلى المبدأ ١٠ من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، كما تشير كذلك إلى قرارى الجمعية العامة ٧/٣٧ المؤرخ ٢٨ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٢ بشأن الميثاق العالمى للطبيعة ٩٤/٤٥ المؤرخ ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠ بشأن ضرورة ضمان إيجاد بيئة صحية من أجل رفاهية الأفراد.

تعنى عبارة "السلطة العامة" ما يلى:

١. حكومة على الصعيد الوطنى والإقليمى وغيرهما
٢. أشخاص طبيعيين أو اعتباريين يؤدون وظائف إدارية عامة بموجب القانون الوطنى، بما فيها واجبات أو أنشطة أو خدمات محددة فيما يتعلق بالبيئة.

٣. أي أشخاص طبيعيين أو قانونيين آخرين يتولون مسؤوليات أو وظائف عامة أو يقدمون خدمات عامة، فيما يتعلق بالبيئة ويخضعون لرقابة هيئة مندرجة في نطاق إحدى الفقرتين الفرعيتين (أ) أو (ب) أعلاه أو لرقابة شخص مندرج في نطاقها.

٤. مؤسسات أي من منظمات التكامل الاقتصادي الإقليمية المشار إليها في المادة ١٧ والطرف في هذه الاتفاقية.

ولا يشمل هذا التعريف هيئات أو مؤسسات تتصرف بصفة عامة قضائية أو تشريعية.

تعني عبارة "المعلومات البيئية" أية معلومات في شكل مكتوب أو منظور أو مسموع إلكتروني أو في أي شكل مادي آخر عما يلي:

١. حالة عناصر البيئة كالهواء والجو والماء والتربة والأرض والمناظر والمواقع الطبيعية والتنوع البيولوجي ومكوناته، بما فيها الكائنات المحورة وراثياً والتفاعل فيما بين هذه العناصر.

٢. العوامل كالمواد والطاقة والضوضاء والإشعاع والأنشطة أو التدابير، بما فيها التدابير الإدارية والاتفاقيات والسياسات والتشريعات والخطط والبرامج البيئية، التي تؤثر أو يحتمل أن تؤثر على عناصر البيئة في نطاق الفقرة الفرعية (أ) أعلاه، والتحليلات والافتراضات المتعلقة بالتكاليف والمنافع وغيرها من التحليلات والافتراضات الاقتصادية المستخدمة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالبيئة.

٣. حالة صحة الإنسان وسلامته وأوضاع الحياة البشرية والمواقع الثقافية والمنشآت، من حيث مدى تأثرها أو احتمال بحالة عناصر البيئة، أو من خلال هذه العناصر بالعوامل والأنشطة أو التدابير المشار إليها في الفقرة الفرعية (ب) أعلاه.

تعني عبارة "الجمهور" شخصاً أو أكثر ، من الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين، وفقاً للتشريعات أو الممارسات الوطنية، أو المنظمات أو الجماعات التابعة لهم.

تعني عبارة "الجمهور المعني" الجمهور الذي يتأثر أو يحتمل أن يتأثر بما يتخذ من قرارات في مجال البيئة أو الذي تكون له مصلحة في ذلك، ولأغراض هذا التعريف تعتبر الجهات ذات المصلحة المنظمات غير الحكومية التي تعمل على حماية البيئة وتستوفي ما قد ينص عليه القانون الوطني من شروط.

أحكام عامة

١. يتخذ كل طرف ما يلزم من التدابير التشريعية والتنظيمية وغيرها، بما فيه التدابير الرامية إلى المواءمة بين الأحكام التي تقضي بتنفيذ أحكام هذه الاتفاقية المتعلقة بالمعلومات ومشاركة الجمهور، والاحتكام إلى القضاء فضلاً عن تدابير الإنفاذ المناسبة، بغية وضع إطار واضح وشفاف ومتسق لتنفيذ أحكام هذه الاتفاقية والمحافظة عليها.

٢. يسعى كل طرف إلى ضمان قيام المسؤولين والسلطات بمساعدة الجمهور وتوجيهه لدى التماسه المعلومات، وبتيسير مشاركته في اتخاذ القرارات وسعيه إلى الاحتكام إلى القضاء في المسائل المتعلقة بالبيئة.
٣. يعمل كل طرف على نشر التربية والتوعية بين الجمهور في مجال البيئة، وخاصة فيما تعلق بكيفية الحصول على المعلومات عنها والمشاركة في اتخاذ القرارات بشأنها والاحتكام إلى القضاء في المسائل المتعلقة بها.
٤. يتخذ كل طرف ما يلزم من تدابير في سبيل الاعتراف على النحو المناسب بالرابطات أو المنظمات أو الجماعات التي تعمل على حماية البيئة، وفي سبيل تقدير الدعم المناسب إلى تلك الجهات، ويتخذ ما يلزم من تدابير في سبيل مواءمة نظامه القانوني الوطني مع هذا الالتزام.
٥. لا تخل أحكام هذه الاتفاقية بحق أي طرف في الأخذ أو مواصلة العمل بتدابير تنص على زيادة فرص الحصول على المعلومات عن البيئة ومشاركة الجمهور في اتخاذ القرارات بشأنها والاحتكام إلى القضاء في المسائل المتعلقة بها، بدرجة أكبر مما تقتضي أحكام هذه الاتفاقية.
٦. لا تقتضي أحكام هذه الاتفاقية أي تقييد لما هو قائم من حقوق في الحصول على المعلومات عن البيئة ومشاركة الجمهور في اتخاذ القرارات بشأنها والاحتكام إلى القضاء في المسائل المتعلقة بيها.
٧. يعمل كل طرف على الأخذ بمبادئ هذه الاتفاقية في عمليات اتخاذ القرارات البيئية على الصعيد الدولي وفي إطار المنظمات الدولية في المسائل المتصلة بالبيئة.
٨. يكفل كل طرف عدم معاقبة من يمارسون حقوقهم بما يتفق وأحكام هذه الاتفاقية، وعدم اضطهادهم أو مضايقتهم على ذلك بأي شكل، وليس في هذا الحكم ما يؤثر في صلاحيات المحاكم الوطنية في الفصل في الدعاوى القضائية المتعلقة بالمسائل البيئية بإصدارها أحكاماً بمنح تعويضات معقولة لصالح المتضررين.
٩. تتاح للجمهور في حدود الأحكام ذات الصلة من هذه الاتفاقية، فرص الحصول على المعلومات عن البيئة والمشاركة في اتخاذ القرارات بشأنها والاحتكام إلى القضاء في المسائل المتعلقة بها، دون تمييز على أساس المواطنة أو الجنسية أو مكان الإقامة، وفي حالة الشخصية الاعتبارية دون تمييز على أساس مكان تسجيل مقرها أو المركز الفعلي لأنشطتها.

المادة ٤:

إتاحة فرصة الحصول على المعلومات البيئية:

١. يكفل كل طرف مع مراعاة أحكام الفقرات التالية من هذه المادة، قيام السلطات العامة استجابة لطلب للحصول على معلومات عن البيئة، بإتاحة هذه المعلومات للجمهور في إطار أحكام التشريع الوطني

بما في ذلك عندما يطلب إليها ذلك ومع عدم الإخلال بما يرد في الفقرة الفرعية (ب) أدناه، إتاحة نسخ عن الوثائق الفعلية التي تتضمن هذه المعلومات أو تشملها: أ: دون وجوب بيان المصلحة في ذلك.

ب: في الشكل المطلوب:

- ما لم يكن من المعقول أن تتيح السلطة العامة هذه المعلومات في شكل آخر، ويتم في هذه الحالة إيراد أسباب إتاحتها في ذلك الشكل.
 - ما لم تكن المعلومات متاحة أصلاً للجمهور في شكل آخر.
٢. تتاح المعلومات البيئية المشار إليها في الفقرة ١ أعلاه بالسرعة الممكنة وكحد أقصى في غضون شهر واحد من تقديم الطلب، ما لم يكن حجم المعلومات ومدى تعقيدها يبرر أن تمديد هذه الفترة لمدة أقصاها شهرين من تاريخ تقديم الطلب، ويحاط مقدم الطلب علماً بفترة التمديد إن وجدت وبالأسباب التي استوجبت ذلك.
٣. يجوز رفض طلب للحصول على معلومات عن البيئة في أي من الحالات التالية:
- إذا لم تكن المعلومات البيئية المطلوبة في حوزة السلطة العامة الموجه إليها الطلب.
 - إذا كان من البين أن الطلب غير معقول أو مقدم بصيغة أعم مما ينبغي.
 - إذا كان الطلب يتعلق بمعلومات قيد الإنجاز أو يتعلق باتصالات داخلية للسلطات العامة عندما ينص القانون الوطني أو العرف المتبع على الاستثناء من ذلك، مع مراعاة المصلحة العامة التي يخدمها الكشف عن تلك المادة.
٤. يجوز رفض طلب للحصول على معلومات عن البيئة إذا كان الكشف عن تلك المعلومات من شأنه أن يؤثر سلباً على أي مما يلي:
- سرية إجراءات السلطات العامة، حينما تنص أحكام القانون الوطني على هذه السرية.
 - العلاقات الدولية أو الدفاع الوطني أو الأمن العام.
 - مجرى العدالة أو الحصول على محاكمة عادلة أو قدرة سلطة ما من السلطات العامة على إجراء تحقيق ذي طابع جنائي أو تأديبي.
 - سرية المعلومات التجارية والصناعية، حينما تحظى هذه السرية بحماية القانون حفاظاً على مصلحة قانونية مشروعة، ويجوز في هذا الإطار الكشف عن معلومات عن انبعاثات تكون ذات صلة بحماية البيئة.
 - حقوق الملكية الفكرية.

- سرية البيانات والملفات المتصلة بشخص طبيعي إذا لم يوافق ذلك الطرف ملزمًا قانونيًا بالقيام بذلك أو دون أن يكون عرضة لأن يكون ملزمًا بذلك، وإذا لم يوافق ذلك الطرف على الكشف عن تلك المعلومات.
 - البيئة التي تتصل بها المعلومات كمواقع استيلاء الأنواع النادرة. وتفسر أسباب الرفض الوارد ذكرها أعلاه تفسيرًا تقييديًا مع مراعاة المصلحة العامة التي يخدمها الكشف عن المعلومات المطلوبة ومراعاة ما إذا كانت تلك المعلومات متصلة بانبعثات في البيئة.
 - ٥. إذا لم تكن المعلومات البيئية المطلوبة في حوزة السلطة العامة، فتبادر هذه السلطة بالسرعة الممكنة إلى إحاطة مقدم الطلب العلم بالسلطة العامة التي تعتقد أنه من الممكن توجيه طلب للحصول على المعلومات المطلوبة، أو إحالة الطلب إلى تلك السلطة مع إحاطة مقدم الطلب علمًا بذلك.
 - ٦. إذا كانت المعلومات المستتاة من الكشف عنها بمقتضى الفقرتين ٣ (ج) و ٤ أعلاه يمكن فصلها عن غيرها من المعلومات دون المساس بسرية المعلومات المستتاة يكفل كل طرف قيام السلطات العامة بإتاحة بقية المعلومات البيئية المطلوبة.
 - ٧. يقدم رفض طلب ما كتابة إذا كان الطلب مكتوبًا أو إذا قام مقدمه بطلب ذلك، وتذكر في الرفض أسبابه مع إيراد معلومات عن إمكانية اللجوء إلى إجراء إعادة النظر في الطلب على نحو ما تنص عليه المادة.
 - ٨. ويصدر الرفض في أقرب وقت ممكن من تاريخ تقديم الطلب على ألا تتعدى تلك الفترة شهرًا واحدًا، ما لم يكن مدى تعقيد المعلومات المطلوبة يبرر تمديد الفترة على ألا تتجاوز شهرين من تاريخ تقديم الطلب، ويحاط مقدم الطلب علمًا بفترة التمديد إن وجد وبالأسباب المبررة له.
 - ٩. يجوز لكل طرف أن يسمح لسلطاته العامة أن تقرض رسمًا على الموافقة بالمعلومات، على ألا يتجاوز الرسم مبلغًا معقولًا وعلى السلطات العامة التي تعترزم فرض رسم على تقديم المعلومات موافاة مقدمي الطلبات بجدول بما تقرضه أو ما تتنازل عنه من رسوم حسب الحالة، مع بيان ما إذا كان تقديم المعلومات مشروطًا بدفع هذه الرسوم مقدمًا.
 - ١. الطلب إلى الموظفين الرسميين دعم الجمهور في سعيه إلى الحصول على المعلومات والاطلاع عليها بمقتضى أحكام هذه الاتفاقية
- تعيين جهات الاتصال، إتاحة إمكانية الاطلاع مجانًا على المعلومات البيئية الواردة في القوائم والسجلات والملفات المشار إليها في الفقرة الفرعية (ب) ١ أعلاه.

٢. يكفل كل طرف جعل المعلومات البيئية متاحة تدريجيًا في قواعد البيانات الإلكترونية المتاحة بسهولة للجمهور، من خلال الشبكات العامة للمواصلات السلكية واللاسلكية، وينبغي أن تشمل المعلومات التي تتاح إمكانية الاطلاع عليها بهذا الشكل ما يلي:
 - تقارير عن حالة البيئة على النحو المشار إليه في الفقرة ٤
 - نصوص التشريعات عن البيئة أو فيما يتصل بها.
 - حسب اقتضاء السياسات والخطط والبرامج عن البيئة أو فيما يتصل بها والاتفاقات البيئية.
 - غير ذلك من المعلومات بحيث تعمل إتاحة هذه المعلومات بهذا الشكل على تيسير وضع أحكام القوانين الوطنية التي تقضي بوضع أحكام هذه الاتفاقية موضع التطبيق.شريطة أن تكون هذه المعلومات متاحة أصلاً في شكل إلكتروني.
٣. يعتمد كل طرف على فترات فاصلة اعتيادية لا تتجاوز ثلاث أو أربع سنين، إلى نشر وتوزيع تقرير وطني عن حالة البيئة بما في ذلك معلومات عن نوعية البيئة وما تتأثر به من عوامل.
٤. يتخذ كل طرف تدابير في إطار تشريعه لغرض نشر جملة أمور منها ما يلي:
 - وثائق تشريعات وسياسة عامة، كالوثائق المتعلقة بالاستراتيجيات البيئية والسياسات والبرامج وخطط العمل المتصلة بالبيئة، والتقارير المرحلية عن تنفيذها التي يتم إعدادها على مختلف المستويات الحكومية.
 - المعاهدات والاتفاقيات والاتفاقات الدولية المتعلقة بالمسائل البيئية
 - غير ذلك من المستندات الدولية ذات الشأن المتعلقة بالمسائل البيئية حسب الاقتضاء.
٥. يشجع كل طرف المتعهدين الذين لأنشطتهم أثر لا يستهان به في البيئة على إحاطة الجمهور علماً بصورة منتظمة بما لأنشطة هؤلاء المتعهدين ومنتجاتهم من أثر في البيئة وعند الاقتضاء في إطار المخططات الطوعية لوضع العلامات الأيكولوجية والتخطيط الأيكولوجي ويغير ذلك من المسائل.
٦. يتولى كل طرف القيام بما يلي:
 - نشر وتحليل الوقائع التي يراها ذات صلة بالموضوع وهامة في صياغة مقترحات السياسة البيئية الرئيسية.
 - نشر ما هو متاح من مواد تشرح تعاملاته مع الجمهور في المسائل المدرجة في نطاق هذه الاتفاقية، أو إتاحة إمكانية الاطلاع على هذه المواد بطرق أخرى.
 - العمل بشكل مناسب على توفير معلومات عن قيام الحكومة بجميع مستوياتها لأداء الوظائف العامة المتصلة بالبيئة أو توفير الخدمات العامة المتصلة بها.

٧. يتولى كل طرف وضع آليات، الهدف منها ضمان أن تتاح للجمهور معلومات كافية عن المنتجات بما يتيح للمستهلكين اتخاذ قرارات بيئية مستنيرة.
٨. يتخذ كل طرف خطوات في سبيل القيام تدريجيًا، ومع مراعاة العمليات الدولية عند الاقتضاء بوضع نظام متماسك، وعلى نطاق بلده لقوائم الجرد أو السجلات المتعلقة بالتلوث يتم إدخاله في قاعدة بيانات منظمة تعد بالحاسوب وتتاح للجمهور، ويتم تجميعها من خلال عمليات الإبلاغ الموحدة، وقد يشمل هذا النظام مدخلات وعمليات إطلاق وتحويل لنطاق محدد من المواد والمنتجات، بما فيها استغلال المياه والطاقة والموارد، تتراوح من نطاق محدد من الأنشطة إلى الوسائط البيئية ومواقع معالجة النفايات والتخلص منها في الموقع وخارجه.
٩. ليس في هذه المادة ما يخل بحق الأطراف في رفض الكشف عن معلومات بيئية معينة وفقًا لأحكام الفرقين ٣ و ٤ من المادة ٤.

المادة ٦:

مشاركة الجمهور في ما يتخذ من قرارات بشأن أنشطة محددة

١. يقوم كل طرف بما يلي
- تطبيق أحكام هذه المادة عند البث في السماح بالأضلاع بأنشطة مقترحة مدرجة في المرفق الأول
 - يطبق أيضا وفقا لأحكام قانونه الوطني أحكام هذه المادة على ما يتخذ من قرارات بشأن أنشطة مقترحة مدرجة في المرفق الأول قد يكون لها أثر ذو شأن في البيئة وتحقيقها لهذه الغاية ليثبت الأطراف فيما اذا كان هذا النشاط المقترح يخضع لهذه الأحكام .
 - له أن يقرر حسب كل حالة على حدة إذا كان القانون الوطني ينص على ذلك بعدم تطبيق أحكام هذه المادة على الأنشطة المقترحة التي تخدم أغراض الدفاع الوطني إذا ارتأى ذلك الطرف أن هذا التطبيق سيكون له أثر سلبي في هذه الأغراض .
٢. يحاط الجمهور المعني إما بواسطة إخطار عام أو بصفه فردية عن سبب الاقتضاء في وقت مبكر من الإجراء المتمثل في اتخاذ قرار بشأن البيئة وعلى نحو واق وفعال، وفي الوقت المناسب علما بجملة أمور منها:
- النشاط المقترح والتطبيق الذي سببت فيه
 - طبيعة ما قد يتخذ من قرارات أو مشاريع مقرر
 - السلطة العامة المسؤولة عن اتخاذ القرار
 - الاجراء المتوخى حدوثه بما في ذلك المعلومات التالية:

a. بدء الإجراء

- b. الفرص المتاحة لمشاركة الجمهور
- c. موعد ومكان ما قد يعتزم من جلسات استماع علنية
- d. تحديد السلطة العامة التي يمكن الحصول منها على المعلومات ذات الصلة، وتحديد المكان الذي أودعت فيه تلك المعلومات ليطلع عليها الجمهور
٣. تحديد السلطة العامة ذات الصلة أو أية هيئة رسمية يمكن تقديم تعليقات أو توجيه أسئلة إليها، وبيان الجدول الزمني لتقديم التعليقات أو الأسئلة
٤. بيان ما هو متاح من معلومات بيئية ذات صلة بالنشاط المقترح (هـ) أن النشاط يخضع لإجراء تقييم للأثر البيئي سواء كان وطنياً أو عبر الحدود.
- ٣) تشمل إجراءات مشاركة الجمهور حدوداً زمنية معقولة فيما يتعلق بمختلف المراحل، ما يتيح وقتاً كافياً لإبلاغ الجمهور وفقاً للفقرة ٢: أعلاه ولكي يقوم الجمهور بالإعداد والمشاركة على نحو فعال أثناء عملية اتخاذ القرارات البيئية.
- ٤) يتخذ كل طرف ما يلزم من تدابير في سبيل إشراك الجمهور في وقت مبكر، عندما تكون جميع الخيارات متاحة، ويكون بإمكان الجمهور أن يشارك مشاركة فعالة.
- ٥) ينبغي لكل طرف، عند الاقتضاء، أن يشجع مقدمي الطلبات المرتقبين على تحديد هوية الجمهور المعني والمشروع في مباحثات وتقديم معلومات عن الأهداف التي يتوخاها مقدمو الطلبات من تقديمها قبل أن يتقدموا بطلبات الحصول على تصاريح.
- ٦) يشترط كل طرف من السلطات العامة المختصة أن تتيح للجمهور المعني إمكانية الاطلاع على كل ما يتصل بعملية اتخاذ القرارات المشار إليها في هذه المادة من معلومات تكون متاحة وقت عملية إشراك الجمهور، بأجل دراسة هذه المعلومات عندما يطلب إلى الطرف، ذلك إذا كانت تقتضيه أحكام القانون الوطني حالما تصبح هذه المعلومات متاحة، ومع عدم الإخلال بحق الأطراف في رفض الكشف عن معلومات معينة. وفقاً للفقرتين ٣ و ٤ من المادة: وتشمل المعلومات ذات الصلة، مع عدم الإخلال بأحكام المادة، ما لا يقل هما يلي:
- (أ) وصف للموقع والخصائص الطبيعية والفنية للنشاط المقترح، لما في ذلك تقدير لما يتوقع من مخلفات وانبعاثات
- (ب) ووصف لما للنشاط المقترح من آثار ذات شأن في البيئة
- (ج) ووصف لما يتوخى اتخاذه من تدابير في سبيل الحيولة دون حدوث الآثار أو التقليل منها أو كليهما معاً، بما في ذلك الانبعاثات
- (د) وملخص لما ورد ذكره أعلاه

ومن المواثيق الدولية المهمة التي عالجت المواطنة البيئية وتم منحها القيمة الدستورية إعلان يتعلق بالبيئة؛ ومثال ذلك: ميثاق البيئة الفرنسي حيث أنه وبموجب القانون ٢٠٠٥/٢٠٥ والصادر في الأول من مارس ٢٠٠٥، منح القيمة الدستورية للميثاق، وبذلك تم إدراج الحق في البيئة في الكتلة الدستورية (١).

(هـ) وعرض موجز للبدائل الرئيسية التي درسها مقدم الطلب

(و) وفقا لأحكام التشريعات الوطنية، ما يقدم إلى السلطة العامة من تقارير ومشورة رئيسية وقت إبلاغ الجمهور المعني وفقا للفقرة ٢ أعلاه.

٧- تتبع إجراءات المشاركة للجمهور، أن يقدم كتابة أو حسب الاقتضاء، في جلسة استماع أو تحقيق علنية العقد مع مقدم الطلب، ما قد يراه الجمهور من تعليقات أو معلومات أو تحليلات أو آراء تكون ذات صلة بالنشاط المقترح

٨- يكفل كل طرف أن توضع حصيلة مشاركة الجمهور في الاعتبار على النحو الواجب عند اتخاذ القرار

٩- يكفل كل طرف أن تتم عند اتحاد السلطة العامة قرارها المبادرة إلى إحاطة الجمهور علما به وفقا للإجراءات المناسبة ويتيح كل طرف للجمهور إمكانية الاطلاع على نفي القرار مشفوعا بالأسباب. والاختبارات التي تم الاستناد إليها في اتخاذ القرار.

For example, R (Boygis) v Natural England [2009] EWCA Civ 1061, [2010] 1 All ER 159 in the nature come ration context See Chapter 19.

For example, Tesco Stores Ltd v Secretary of State for the Environment [1995] 1 WLR 759 (HL) and R (Fisher) English Nature (2004) EWCA Civ 663, [2005] 1 WLR 147. See Chapter 21.

T-Mobile UK Ltd v The First Secretary of State [2004] EWCA Civ 1763, (2005) Env LR 18. Tesco (n 65).

For example, R (Newport City Council) v The Welsh Ministers [2009] EWHC3149 (Admin): R (Cheshire East C Associated Provincial Picture Houses Ltd v Wednesbury Corporation [1948] 1 KB 223 (CA). Secretary of State for Environment, Food and Rural Affairs [2011] EWHC 1975, (2011) NPC 92

(١) رجب محمود طاجن، الإطار الدستوري للحق في البيئة، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، ٢٠٠٨م، القاهرة، ص ٥٨.

أو بإدماج الأحكام المتعلقة بالبيئة في الدستور بالنص على حق أساسي في البيئة.

ومثال ذلك: دستور بلجيكا، وسويسرا اللذين أدمجا الأحكام المتعلقة بالبيئة في التعديلات الدستورية لعامي ١٩٩٤م، ١٩٩٩م، وهو ما تم كذلك في القانون الأساسي الألماني في عام ١٩٩٤م (١).

قدمت اتفاقية الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا (UNECE) بشأن الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة في اتخاذ القرارات والوصول إلى العدالة في القضايا البيئية (اتفاقية آر هوس) إطاراً شاملاً للتفكير في اتخاذ القرارات البيئية في سياق القانون العام. يتم وصف هدف الاتفاقية في المادة ١ كما يلي:

"من أجل المساهمة في حماية حق كل شخص من الجيل الحالي والأجيال القادمة في العيش في بيئة ملائمة لصحتهم ورفاههم، ويضمن كل طرف حقوق الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة في اتخاذ القرار، والوصول إلى العدالة في القضايا البيئية وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية.

تتضمن الاتفاقية ثلاثة محاور: حقوق الوصول إلى المعلومات، والمشاركة العامة في اتخاذ القرارات، والوصول إلى المحاكم لتحقيق العدالة.

سيتم تناول المحور الأخير في الفصل السابع عند النظر في الوصول إلى المحاكم، أما المحوران الأول والثاني فسوف يُناقشان في الأقسام التالية" (٢).

(١) Vanessa Barbé, "Le droit de l'environnement en droit constitutionnel comparé : contribution à l'étude des effets de la constitutionnalisation", Actes du VIIe Congrès français de droit constitutionnel, AFDC septembre 2008, Paris, 25-27, P.2.

(٢) Elizabeth Fisher , Bettina Lange , and Eloise Scotford, op , cit , P. 455

ومن المواثيق الدولية التي عالجت المواطنة البيئية اتفاقية آرهوس ويرى البعض أنها غامضة في أهدافها، حيث تعترف الديباجات بالتحفيزات المتنوعة ولكن المترابطة.

تشير الديباجات إلى الحقوق والواجبات المتعلقة ببيئة مناسبة للصحة والرفاهية، وتفترض أن الحقوق التي تدعو إليها الاتفاقية تعزز "جودة وتنفيذ القرارات" و"الوعي العام بالقضايا البيئية". بالإضافة إلى ذلك، تنص الديباجات على ضرورة أن تكون السلطات العامة في حوزتها معلومات بيئية دقيقة وشاملة ومحدث، كما تهدف الاتفاقية إلى تعزيز دعم الجمهور للقرارات البيئية من حيث العملية، حيث يُشار "للمساءلة والشفافية في اتخاذ القرارات" (١).

اتفاقية آرهوس هي اتفاقية دولية. تضمنت قضايا الاعتراف بالمصالح المختلفة وأدوار المعلومات والمشاركة في اتخاذ القرارات البيئية في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية (UNCED) عام ١٩٩٢ وفي خطة العمل المصاحبة له، أجنده ٢١. كما ظهرت هذه القضايا في اتفاقية إسبو لعام ١٩٩١، التي وضعت نظامًا لتقييم الأثر البيئي والتشاور بين الدول فيما يتعلق بالمشاريع الكبيرة التي من المحتمل أن تكون لها آثار بيئية عابرة للحدود، وشملت أحكامًا متقدمة للمشاركة العامة. عقب هذه التطورات، قامت اللجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة للأمم المتحدة (UNECE) بالتفاوض وصياغة اتفاقية آر هوس. تم التوقيع عليها في عام ١٩٩٨ والآن تضم ٤٧ طرفًا، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة. دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في أكتوبر ٢٠٠١.

(١) Elizabeth Fisher , Bettina Lange , and Eloise Scotford, op , cit , P. 458

باعتبارها اتفاقية دولية، فإن اتفاقية آرهوس ليست ملزمة قانونًا بشكل مباشر في المملكة المتحدة (انظر القسم 3.1.4). مع ذلك، قام الاتحاد الأوروبي بتنفيذه في عدد من التوجيهات. فيما يتعلق بصنع القرار والعمليات القانونية في مؤسسات الاتحاد الأوروبي، تم تنفيذ الركائز الثلاث للاتفاقية من خلال اللائحة رقم بشأن تطبيق أحكام اتفاقية آرهوس بشأن الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة 2006/1367/EC في صنع القرار والوصول إليها إلى العدالة في المسائل البيئية لمؤسسات وهيئات المجتمع.

المادة ٣: توضح أن اللائحة ٢٠٠١/١٠٤٩/EC المتعلقة بالوصول العام إلى مستندات مؤسسات الاتحاد الأوروبي تشمل أيضًا المعلومات البيئية، التي يتم تعريفها في المادة ٢ (d) لتتناسب مع مفهوم آر هوس للمعلومات البيئية. المواد ٤ و ٥ من اللائحة ٢٠٠٦/١٣٦٧/EC تعزز "نشر المعلومات البيئية بشكل نشط ومنهجي للجمهور" وتضمن أن تكون هذه المعلومات محدثة ودقيقة وقابلة للمقارنة. المادة ٩ تتطلب توفير فرص مبكرة وفعالة للجمهور للمشاركة خلال إعداد أو تعديل أو مراجعة الخطط أو البرامج التي تتعلق بالبيئة، في مرحلة

"عندما لا تزال جميع الخيارات مفتوحة". المواد ١٠ و ١١ و ١٢ تتعلق بالركيزة الخاصة بالوصول إلى العدالة في الاتفاقية.

تشمل نظام الاتفاقية أيضًا لجنة الامتثال التي تنظر في الشكاوى من الجمهور حول عدم الامتثال للاتفاقية. كما تلاحظ برني، فإن لجنة الامتثال، التي تعتبر فريدة بين المعاهدات البيئية، كانت أساسية في تأمين تنفيذ الاتفاقية. تتكون اللجنة من خبراء يتم تعيينهم بصفاتهم الشخصية، وتتعامل مع التبادلات من أعضاء الجمهور. كانت القضايا الأولى قد أثيرت في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى، لكن القضايا تدريجيًا أصبحت تتعلق بدول الاتحاد الأوروبي، وفي نهاية المطاف، بالاتحاد الأوروبي نفسه.

وبذلك، قامت اللجنة بدعم عدد من الشكاوى ضد المملكة المتحدة. على الرغم من أن هذه القرارات ليست ملزمة كقرارات المحاكم، إلا أنها تبدأ مناقشات حول الامتثال. وهذا يعكس كيف أن الاتفاقية لها أهمية رمزية كبيرة في قانون البيئة. قبل الانتقال إلى النظر في ركيزتها الأولى والثانية، من المهم أن نلاحظ أن الاتفاقية ليست واضحة تمامًا.

For more: Nathalie Berny, Failing to Preach by Example! The EU and the Aarhus Convention (2018) 27 Environmental Politics 757,758

Examples can be found at <https://www.anece.org/en/pp/codocuments.html> (accessed 4 September 2018).

Maria Lee and Carolyn Abbot, 'The Usual Suspects? Public Participation under the Aarhus Convention (2003) 66 MLR 80, 86

The Aarhus Convention is certainly ambiguous in its objectives, with the recitals recognizing diverse, yet interrelated motivations. The recitals refer to rights and duties to an environment adequate to health and well-being, and posit that rights advocated in the Convention enhance "the quality and the implementation of decisions" and "public awareness of environmental issues. In addition, they state the need for public authorities to be in possession of accurate, comprehensive, and up-to-date environmental information. The Convention also aims to strengthen public support for decisions on the environment in process terms, 'accountability of and transparency in decisionmaking is mentioned and more radically, The Convention 'will contribute to strengthening democracy Although the Aarhus Convention has very mixed motives, perhaps the clearest and strongest link is with

فى اعتقادنا أن مستوى الحماية البيئية فى اتفاقية آرهُوس لا يزال مفتوحاً إلى حد ما؛ وليس من الواضح تماماً أن المشاركة العامة ستعطي الأولوية لحماية البيئة على المدى الطويل بدون فوائد اقتصادية طويلة الأجل.

من المحتمل أن يكون دور جماعات المصالح البيئية حاسماً، وبالفعل قد يكون الدور المميز للمنظمات غير الحكومية هو الأكثر أهمية فى الاتفاقية حيث تعرف الاتفاقية الجمهور المعنى على أنه "الجمهور المتأثر أو المرجح تأثره أو الذى له مصلحة فى عملية اتخاذ القرارات البيئية.".

كما تحولت البيئة إلى أزمة إيكولوجية حقيقية تهدد وجود وتطور الإنسان، وأطلقت الحقوق الأساسية للإنسان المعترف بها من طرف الدستور، مثال ذلك: ما قرره أحد الأحكام القضائية الهندية أن: "الحق فى الحياة يعنى الحق فى العيش بكرامة الأمر الذى يستدعي العيش فى بيئة سليمة" (١).

علاوة على ما تقدم تعد الأمنة البيئية أحد مبررات تكريس المواطنة البيئية، وذلك لأن نطاق المشاركة السياسية فى المواطنة الرسمية تعتمد على أن يحيى الفقراء حياة خالية من الحريات الأساسية كحرية التصرف، وحرية اتخاذ القرار، وهي الحرية التي يعتبرها الأشخاص الأكثر ثراءً أمراً بديهياً.

improving environmental protection. So far we have mentioned that the procedure might improve the problem (2006) OJ 1264/13.

Anthony Chamboredon, "Du droit de l'environnement au droit a l'environnement: (١)
A la recherché d'un juste milieu", L'hrmahan, Paris, 2010, P.145.

وكثيراً ما ينقص هؤلاء الفقراء الغذاء المناسب والمأوى والتعليم والصحة، وهذه الحاجة تحول دون تمكنهم من ممارسة حياة كريمة، مما يجعلهم في كثير من الأحيان عرضة للإصابة بالأمراض والهزات الاقتصادية والكوارث الطبيعية، بالإضافة إلى أنهم كثيراً ما يصبحون ضحايا لطغيان المؤسسات الحكومية والاجتماعية، ولا يملكون من القوة أو النفوذ ما يجعلهم يستطيعون التأثير على القرارات الهامة التي تؤثر مباشرة على حياتهم (١).

أضف إلى ما سبق أن الاعتراف الدستوري بالحق في الحماية البيئية من شأنه أن يؤدي إلى تحقيق الأمن البيئي، فالعلاقة بين الأمن البيئي والبيئة السليمة علاقة وجود وعدم، فإذا اعترفنا بالحق في بيئة سليمة أدى ذلك إلى تحقق الأمن البيئي، وإذا لم نعترف بالحق في البيئة السليمة أو لم نقرر لها الحماية انتفى الأمن البيئي، فـ **دسترة هذا الحق هو بالنتيجة دسترة للأمن البيئي** (٢).

وبالنسبة للعلوم الاجتماعية الغربية؛ فإن الفرد هو العنصر الأكثر أهمية في المجتمع، وبالتالي فمنهج إدارة الضغوط ينبنى على منهج «أمارتياسين» في القدرات، الحريات، والتي تنظر إلى الأفراد والجماعات ليس كضحايا سلبيين (passive victims) بل كفواعل يعملون على تحقيق أمنهم الإنساني، يقومون بإدارة الضغوط على حاجياتهم و حقوقهم وقيمهم بفاعلية، من خلال الاعتماد على الحريات والفرص.

ويحدث مفهوم الأمن الإنساني تمييزاً بين أمن الدول وأمن الأفراد على أساس أن الأول بأهميته ورغم هيمنته لا يحقق بالضرورة الثاني، لكن هذا لا يعني انفصالاً تاماً بين الطرفين؛ ذلك أن الدولة تبقى المسؤول الأول عن تحقيق أمن مواطنيها، إن الأمن الإنساني لا يحل محل الأمن القومي، وإنما يكمله ويغطي النقص الذي يشوبه، فهو يعتبر أن تحقيق أمن الدولة ليس

(١) المجتمع المدني والعدالة، توماس ماير، أو دهورهلت: ترجمة راندا النشار، ماجده مذكور، عمار نخيلة وعلا عاد عبد الجواد، ٢٠١٠، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص ١١.

(٢) د. نبيلة عبد الحليم كامل، مرجع سابق، ص ٢٥٥.

غاية وإنما وسيلة لتحقيق غاية ألا وهي أمن الأفراد، كما أن تحقيق هذا الأمن سيؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق أمن الدولة (١).

(١) خلاف محمد عبد الرحيم، أسمره بوسطيلة، الأمن البيئي من منظور الأمن الإنساني ٥٧، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية العدد التاسع (٠٩) يوليو ٢٠١٦ ص ٦٩. وقد ذكر أمارتيا سين في سنة ١٩٩٩ خمس حريات هامة هي: الفرص الاقتصادية، الحريات السياسية، الفرص الاجتماعية، ضمان الشفافية، حماية الأمن. إن الإضافة المتميزة التي جاء بها الأمن الإنساني تتمثل في أن تؤمن securitizes ما يراه الأفراد أنفسهم، بمعنى أن الباحثين وصناع القرار يجب أن يسمعوا أصوات المنكشفين ، و ما يضعه المنكشف كأولوية ملحة في قائمة انشغالاته، وتبعاً لهذا فإن الاستراتيجيات العالمية الموجهة لحماية البيئة لن تكون ناجحة إذا لم تأخذ في الحسبان خصوصية الجماعة المهددة بخطر التغير البيئي، وهذا لا يعني أنه ليس هناك قيم تهديد عالمية مثل الحق في نظافة الماء والغذاء، لكن لا يمكن تجاهل حقوق وقيم الأفراد والجماعات المهددة بخطر التغير البيئي إذ أردنا أن تكون الاستجابات للتغيرات البيئية فعالة.

- 1- Barnett, Jon. 2001. The meaning of environmental security: ecological politics and policy in the new security era, USA: Zed Books.
- 2- Buzan, Barry and Ole Waever. 2003. Regions and Powers: The Structure of International Security. Cambridge University Press, UK.
- 3- Elman, Colin. 2008. "Realism". in Paul, Williams. Security Studies: An introduction, Routledge, USA.
- 4- Juanita, Elias and Peter Sutch. 2007. The basics of international relations, UK: Routledge.
- 5- Kaplan, Robert. 1994. The coming anarchy, Atlantic monthly, 273.
- 6- Khagram, Sanjeev. July 2003. From the environmental and human security to sustainable security and development. Journal of Human Development, Vol. 4, No. 2.
- 7- Matthew, A. Richard et al. 2010. Global Environmental Change and Human Security. USA: MIT.
- 8- Myers, Norman. 2002. Environmental security: what's new and different?. University of Peace.

و عليه نتفق مع الرأي السابق بأن هناك فرق كبير بين الأمنة الناشئة عن الدولة والأمننة الناشئة عن الأفراد، ذلك أن الأمنة من منظور الأمن الإنساني تضع في الأولوية حاجات وحقوق كذا قيم الفرد، والجماعة المهددة بخطر التغير البيئي(١).

9- Peoples, Columba and Vaugham, N Williams. 2010. Critical security studies: an introduction. Uk: Routledge.

(١) د عبدالناصر زياد هياجنه: النظرية العامة للقانون البيئي مع شرح التشريعات البيئية ،دار الثقافة للنشر. والتوزيع، المقال الأول: الأمن البيئي ص ١٩.

(١) الميثاق الأمريكي لحقوق الإنسان، المادة ١٣ . لجنة الوزراء بالمجلس الأوروبي سنة ١٩٨١ .
الاتحاد الأمريكي للصحافيين قاموا بمؤتمر حول حرية الكلام وصاغوا عدة مبادئ حول الحصول على المعلومة
سنة ١٩٩٤.

(انظر)

<https://art19.org>

<https://www.news.admin.ch>>>Convention d'Aarhus concernant l'accès à l'information ; la participation du public au processus décisionnel et l'accès à la droit a lean-Dubois(S), La convention européenne RGDIP, 1998-4,p.995,cité par droi Maljean-Dubois(S), La convention européenne des droits de l'homme et le

المبدأ السادس عشر: ينبغي أن تسعى السلطات الوطنية إلى تشجيع استيعاب التكاليف البيئية داخلياً، واستخدام الأدوات الاقتصادية، أخذة في الحسبان النهج القاضي بأن يكون المسؤول عن التلوث هو الذي يتحمل، من حيث المبدأ، تكلفة التلوث، مع إيلاء المراعاة الواجبة للصالح العام، ودون الإخلال بالتجارة والاستثمار الدوليين.

المبدأ السابع عشر: يُضطلع بتقييم الأثر البيئي، كأداة وطنية للأنشطة المقترحة التي يحتمل أن تكون لها آثار سلبية كبيرة على البيئة، والتي تكون مرهونة بقرار لإحدى السلطات الوطنية المختصة.

المبدأ الثامن عشر: تقوم الدول بإخطار الدول الأخرى على الفور بأي كوارث طبيعية أو غيرها من حالات الطوارئ التي يحتمل أن تسفر عن آثار ضارة مفاجئة على بيئة تلك الدول. ويبذل المجتمع الدولي كل جهد ممكن لمساعدة الدول المنكوبة على هذا النحو.

وتتفق مع الرأي القائل بأن الإمكانيات المادية خاصة والإمكانيات بصورة عامة تؤثر على ممارسة الحريات كماً وكيفاً "وهذا الأمر يجعل الأرض تميد تحت مدلول حرية الفرد" (١).

ألزم المشرع الدستوري الدولة باتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ على حق كل شخص في بيئة صحية سليمة، فكلاهما يتوزيان غالباً، ويتقاطعان نادراً في نقاط محددة، بشكل غير مباشر ؛ فرشادة قرار الضبط الاقتصادي المتضمن منح ترخيص بمزاولة نشاط انتاجي، تفرض على الجهة الإدارية تحقيق مستوي كفاء من التوازن العادل بين حق المستثمر في الربح من نشاطه الانتاجي، وبين حق كل شخص في التمتع ببيئة صحية وسليمة ، فالرشد الإداري يوجب على الجهة الإدارية أن تكون الأولوية للأنشطة الانتاجية الداعمة للهيئة (٢).

المبدأ التاسع عشر: تقدم الدول إخطاراً مسبقاً وفي حينه معلومات ذات صلة بشأن الأنشطة التي قد تخلف أثراً بيئياً سلبياً كبيراً عبر الحدود إلى الدول التي يحتمل أن تتأثر بهذه الأنشطة وتتشاور مع تلك الدول في مرحلة مبكرة وبحسن نية.

المبدأ الثالث والعشرين: توفر الحماية للبيئة والموارد الطبيعية للشعوب الواقعة تحت الاضطهاد، والسيطرة والاحتلال.

المبدأ الرابع والعشرين: إن الحرب بحكم طبيعتها تدمر التنمية المستدامة، ولذلك يجب أن تحترم الدول القانون الدولي الذي يوفر الحماية للبيئة وقت النزاع المسلح وأن تتعاون في زيادة تطويره، عند اللزوم.

المبدأ الخامس والعشرين: السلم والتنمية وحماية البيئة أمور مترابطة لا تتجزأ.

المبدأ السادس والعشرين: على الدول أن تقض جميع نزاعاتها البيئية سلمياً وبالوسائل الملائمة وفقاً لميثاق الأمم المتحدة.

المبدأ السابع والعشرين: تتعاون الدول والشعوب، بحسن نية وبروح من المشاركة، في تحقيق المبادئ الواردة في هذا الإعلان وفي زيادة تطوير القانون الدولي في ميدان التنمية المستدامة

(١) نعيم عطية، النظرية العامة للحرية الفردية، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٥، ص ٢٥.

(٢) حكم الدائرة الخامسة المحكمة الإدارية العليا الصادر في الدعوي رقم ٨٥٢٤١ لسنة ٦٧ ق في جلسة

٢٧/٥/٢٠٢٣م

الفصل الثاني المحدثات الإدارية والقضائية فى المواطنة البيئية

تمهيد:

إن السلوك الإنسانيّ من أهم عوامل التأثير على البيئة سواء كان ذلك من الناحية الإيجابية أو السلبية ، لذلك كان لزاما على الدولة فى تشريعها الوطني التدخل عن طريق ضبط هذا السلوك بما لها من وسائل وسلطات.

ولأن موضوع البيئة موضوع واسع فهو مشتمل على عدة جوانب اجتماعية وقانونية واقتصادية وثقافية (١)؛ لهذا كان لازما على المشرع التدخل وضبط ذلك السلوك وذلك من خلال عدة أشكال منها ضوابط إدارية وأخرى قضائية تضبط نطاقات وأسس المواطنة البيئية.

وإدراكاً من المحكمة لأهمية موضوع النزاع المائل، وحاجة الخصوم إلى عدالة ناجزة ؛ فقد همت المحكمة بالتصدي للفصل فى موضوع النزاع؛ بيد أنه اتضح للمحكمة أن الأمر يتطلب بيان لما قام به جهاز شئون البيئة من إجراءات ونتائج هذه الإجراءات، بشأن مراجعة الجهاز لكل بند ورد فى خطة التصحيح البيئي لوضع مصنع الشركة المطعون ضدها وقد تعهدت الشركة بهذه الخطة، حسب الثابت بكتاب الجهاز المرفق بحافظة مستندات هيئة قضايا الدولة المودعة فى خصومة أول درجة بجلسة ٢٢/١٢/٢٠١٨، كما اتضح للمحكمة أن الفصل فى موضوع النزاع يتطلب تقديم جهاز شئون البيئة لتقرير قياسات الانبعاثات الغازية لمصنع الشركة المطعون ضدها، فى الفترة من يناير ٢٠٢٠ حتى الآن، على أن يوضح الجهاز مدى اتفاق هذه القياسات مع النسب الآمنة الواردة بقانون البيئة، وأن يحدد الجهاز المسافة الآمنة بين مصنع الشركة (وفقاً لطاقته الانتاجية الحالية) وبين الكتلة السكانية؛ وذلك بمراعاة ما أورده الإدارة المركزية لتقييم التأثير البيئي بالجهاز فى كتابها رقم (٧١٣/٤٠١ المؤرخ ٢٣/١١/٢٠١٣) والذى ورد فيه أن: الحمل البيئي للمنطقة التي يوجد بها المصنع لا يتحمل أي توسع لنشاط المصنع.

(١) محمد غريبي ، مجلة المستقبل للدراسات القانونية والسياسية" دور التشريع الوطني فى إقامة التوازن بين مقتضيات حماية البيئة ومتطلبات التنمية المستدامة، المجلد ٤ العدد ١ يونيو ٢٠٢٠. ص ٦٧

ترشيد عمليات الاستفادة من الموارد الطبيعية وعقلنة القرار السياسي البيئي فى دعم التخطيط الاستراتيجي فى المجالات الاقتصادية والتنموية والصناعية ضمن إطار الاستدامة.

وعليه فسنقوم باستعراض المحددات الإدارية والقضائية في المواطنة البيئية، وذلك في المباحث التالية :

-المبحث الأول: المحددات الإدارية في المواطنة البيئية.

المطلب الأول: حق الاطلاع على المعلومات البيئية والحق في التعبير والإعلام البيئي.
المطلب الثاني: المشاركة البيئية.

-المبحث الثاني: المحددات القضائية في المواطنة البيئية.

المطلب الأول: الاطار العام للمحددات القضائية في المواطنة البيئية.
المطلب الثاني: المحددات القضائية في المواطنة البيئية في بريطانيا.
المطلب الثالث: المحددات القضائية في المواطنة البيئية في مصر.

1. تنمية الثقافة والوعي البيئي وتعميق المسؤولية الذاتية للفرد والمجتمع وتعميق السلوك الأخلاقي البيئي والعلاقات الصحيحة والسليمة مع البيئة، وتشكيل الاتجاهات الإيجابية نحو تعميق مفهوم التنمية المستدامة .
2. تدريب المواطنين على كسب السلوكيات والمهارات التي تسهم في إعادة التوازن البيئي والنظام البيئي الذي أصابه الخلل والتدهور إما بفعل الانسان العمدي بهدف إقامة المشاريع الربحية واستغلال الموارد الطبيعية وإما لجهله في التعامل معها .
3. غرس المثل والقيم والمبادئ لدى جميع أفراد المجتمع كباراً وصغاراً لجعلهم صالحين وقادرين على المشاركة الفعالة في قضايا البيئة والمساهمة في حل مشكلاتها وبالتالي ايجاد مواطنين فاعلين قادرين على التدخل في صناعة القرار البيئي وتكريس مبدأ العدالة البيئية بين الاجيال بحيث تظهر المواطن البيئية كرد فعل على الظلم الذي قد يقع بين أبناء الجيل .
4. العمل على تجنب الأضرار البيئية قبل نشأتها.

المبحث الأول المحددات الإدارية في المواطنة البيئية

تمهيد:

تطرق المبدأ ١٠ من اتفاقية ريو لسنة ١٩٩٢ إلى الحق في الإعلام والمشاركة في مجال البيئة؛ وترتكز المحددات الإدارية للمواطنة البيئية على عدة أبعاد أساسية، فالحق في الإعلام مبدأ أساسي للتعرف على البيئة والمشاريع التي من شأنها إلحاق الضرر بها، لذا من المهم الكشف عن المعلومات التي تمكن الإنسان من المشاركة في الشأن البيئي عن دراية. و لهذا الجانب في الإعلام وجهين:

يتحدث الوجه الأول عن الحق في المعرفة البيئية، فيما يشكل الوجه الثاني الحق في الإعلام البيئي والسبق في ذلك لاتفاقية أهاروس المؤرخة في ٢٥ يونيو ١٩٩٨، وتتعلق هذه الاتفاقية بالإعلام واللجوء للقضاء والمشاركة في اتخاذ القرار عن مجال البيئة.

يمكن القول بأن هذه المسائل الثلاثة مرتبطة ببعضها ارتباطاً وثيقاً من حيث اشراك المواطن في المجال البيئي وإحاطته علماً بالمشاريع ذات النظر، كي لا يفوته المشاركة في اتخاذ القرار، ولتمكينه من استعمال حقه في التناضي البيئي للحصول على الحقوق البيئية التي يطالب بها والتي سبق وعلم بها، والتي شارك في اتخاذ القرارات بشأنها.

ومن هذا المنطلق تنقسم الحقوق البيئية إلى حقوق موضوعية، ألا وهي الحق في البيئة الصحية، والحق في التنمية، والحق في الموارد الطبيعية، وحقوق بيئية إجرائية وتعرف بأنها الحق في الحصول على المعلومات، والحق في المشاركة في صنع القرار، والحق في الحصول على العدالة (١).

(١) نجية الزاير، مرجع سابق ص ١٤٩.

ومن القوانين الوطنية القانون الروماني الصادر في ١٩٧٣ والذي نص في المادة الرابعة على أن هدف حماية البيئة هو الحفاظ على التوازن الأيكولوجي للأجيال الحاضرة والمستقبلية. وكذلك بالنسبة لقانون حماية البيئة المجري في المادة الأولى منه على ضمان البيئة للأجيال الحاضرة والمستقبلية ..

لذا سوف نعالج هذا المبحث وفق المطلبين التاليين :
المطلب الأول : حق الاطلاع على المعلومات البيئية والحق فى التعبير والإعلام البيئي.
المطلب الثانى: المشاركة البيئية.

المطلب الأول حق الاطلاع على المعلومات البيئية والحق فى التعبير والإعلام البيئي

إن الحق فى المعلومة البيئية يفترض الحق فى الحصول عليها ، والسعي إلى المعرفة وكذلك الحق فى نقل هذه المعلومات وإعلام الغير بها بكل الوسائل المتاحة لذلك، مع افتراض أن هذا الحق يُمنح للإعلاميين والصحفيين وللمواطن العادي كذلك.
وفى سبيل بيان مفهوم حق الاطلاع على المعلومات المتعلقة بالبيئة نقسم المطلب الى الفرعين التاليين:

الفرع الأول: حق الاطلاع على المعلومات البيئية .

الفرع الثانى: الحق فى التعبير والإعلام البيئي.

المبدأ العشرين: للمرأة دور حيوي فى إدارة وتنمية البيئة، ولذلك فإن مشاركتها الكاملة أمر أساسي لتحقيق التنمية المستدامة المبدأ، الحادي والعشرون: ينبغي تعبئة شباب العالم بقدراته الإبداعية ومثلهم وشجاعتهم من أجل إقامة مشاركة عالمية لتحقيق التنمية المستدامة، وضمان مستقبل أفضل للجميع

الفرع الأول

حق الاطلاع على المعلومات البيئية

إن الحق أو الحرية في الحصول على المعلومات وكذا المطالبة بالاطلاع عليها، كلها مصطلحات المقصود منها هو معنى واحد ويمكن تعريفه بأنه: حق الفرد الذي يعيش في مجتمع ما للحصول على معلومات كافية من الإدارة أو السلطة التي تحكم هذا المجتمع وذلك حول المعلومات العامة التي يرغب في الاطلاع عليها (١).

والحق في المعرفة له دور هام في تشكيل حقوق المواطنة من خلال تأثير ذلك الحق على باقي الحقوق الأخرى؛ حيث إنه أحد أهم آليات تعزيز ودعم ممارسة الحقوق الأخرى على اختلاف أنواعها (٢).

فالحق في الوصول للمعلومات يدعم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وهذا ما هو إلا محور المواطنة والهوية بثلاث عمليات مترابطة (٣).

(١) شيماء صالح ناجي ، مرجع سابق ، ص ٢٥٩.

للمزيد :

- لطفي محمد لطفي منصور : الحماية الدستورية لحق الانسان في البيئة، أطروحة مقدمة لكلية الحقوق جامعة عين شمس لنيل درجة الدكتوراه في القانون ٢٠١٦ ، ص ٥٤٥.

د. ماجد راغب الحلو : السرية في اعمال السلطة التنفيذية ، مجلة الحقوق، المقالة ٣، المجلد ١٩٧٥، العدد ١، يناير ١٩٧٥.

- وداد غزلاني : دور اليات وقواعد الشراكة في حماية البيئة في الجزائر، مداخلة في ملتقى البيئة الدولي، جامعة قلمة-، الجزائر، ٢٠١٣، ص ١١.

(٢) دراسة قانونية صادرة عن مؤسسة حرية الفكر والتعبير بعنوان "حرية تداول المعلومات" الطبعة الثانية ٢٠١٣ ص ٣، ٤

(٣) وذلك كالتالي:

(١) توفير الوعي: بدون ذلك الوعي لن يدرك المواطن وجود الحق في المواطنة وما يتفرع عنها من حقوق.

إن المعرفة السياسية أو الدستورية تندرج تحت المصادر أو الموارد الأساسية للجماعة البشرية ويتصل ذلك بالحق في تداول المعلومات (١).

فالوصول للمعلومات هو الوسيلة الرئيسية لإيجاد رابط الوعي العام حول القضايا البيئية، فمن خلال شبكة واسعة من المواقع لنشر المنظومة القانونية للحقوق الإنسانية لتعريف شعوب الدول الأعضاء بحقوقهم (٢).

يجب على الدولة حاكم ومحكومين الالتزام بالقاعدة القانونية، إذن فكل فرد وكل مؤسسة داخل الدولة عليها الالتزام بالدستور، ويحق لها التمتع بالقوانين الصادرة علناً، وسارٍ مفعولها مستقبلاً، ويجري تطبيقها علناً في المحاكم؛ ولكن يلزم في ذلك أن يكون القانون متاحاً وبقدر الإمكان مفهوماً وواضحاً وقابلًا للتنبؤ به.

وإن كانت القاعدة السابقة تسري على القوانين المختلفة كالقانون الجنائي، والقانون المدني، والقانون التجاري فمن باب أولى أن تسري على الدستور (١).

(٢) الرقابة : يتيح الحق في الوصول للمعلومات رقابة أداء وإنجازات الحكومات وبالتالي يتيح قدرًا أكبر من مشاركة الفرد في القرار السياسي. كما أن للمواطن مصلحة في الإلمام بسياسات وإجراءات الدولة كي يكون رقيبًا و موضوعيًا على مدى احترام الدولة للحقوق الأخرى.

(٣) حق التقاضي (المحاسبة): فالمعلومات تعزز المواطنة وما يتفرع عنها من حقوق حيث بدون المعلومة لن يستطيع المواطن إثبات انتهاك تلك الحقوق خاصة فيما يخص الحقوق التي تستلزم التزامات إيجابية من الدولة ومؤسساتها عن الدراسة القانونية الواردة بالهامش السالف ذكره.

(١) أحمد مجدي حجازي، مرجع سابق، ص ٧٥.

(٢) الحسين عمروش، مرجع سابق، ص ٤٥.

ويمكن أن نضيف المعلومات الواردة في مواقع الوكالات الدولية المتخصصة، كمنظمة الأغذية والزراعة التي تتضمن بنكا للمعلومات التي من خلالها يتمكن الأفراد من تفحص الملفات الإلكترونية الخاصة بنشاطات الوكالة مما يعزز الوعي الثقافي للأفراد والجماعات في مواجهة الشواغل المشتركة الخاصة بتوفير بيئة متكاملة لاستئصال الفقر) بيئة سياسية مستقرة، بيئة اجتماعية مستقرة، بيئة اقتصادية مستقرة، بيئة دولية مستقرة (ورفع مستويات معيشة الشعوب فرص الحصول على الأغذية، استئصال الفقر، سد احتياجات ضحايا الجوع، سلامة الإمدادات الغذائية

(١) انظر، لورد توم بينغهام: "حكم القانون" ترجمة أ. عثمان نصيري - الهيئة المصرية العامة للكتاب ٢٠١٤ ص ٦٥ إلي ص ٦٧.

ففي القانون الجنائي لا يمكن اثباتنا بما نجهله وعما ليس بوسعنا استنباطه بيسر من محظورات وفي القانون المدني لا بد أن نسعي لمعرفة ماهية حقوقنا وواجباتنا، وفي قانون التجارة يزدهر مسار التجارة الاستثمارات والأعمال بفضل حزمة من القواعد القانونية السهلة النيل واليسيرة الفهم

For more:

1. M.M. senwal and sunil Khosla , Right to information and Judiciary, the Indian Journal of political science , vol.69,no 4 (Dec.2008).
2. Morton H. Halperin, freedom of information and national security, juournal of peace research, vol. 20, No. 1 (April 1983)
3. Patrick Birkin shaw, Freedom of Information , the law , the Practice and the Ideal , combridge university Press 2010
4. Robert L. Saloschin, the Department of justice and the explosion of freedom of information actlitigation, Administrative law review Vol. 52, No. 4 (fall 2000)
5. Rosemary o' leary, The Emergency Planning and Community Right – to – Know Act . Ten Public Management Challenges For state and local Governments, Public Productivity & Management Review, Vo 1 . 18 , No 3 (1995)
6. Shannon M.Roesler , The nature of the Environmental Right to Know , Ecology law Quarterly 2012, P.989 , Regents of university of California.
7. Shekhar singh , Administrative Reforms commission and Right to information , Economic and Political weekly , vol . 41 no . 39 (2006).

ومن جانبنا نرى أن الدولة ممثلة في سلطاتها وهيئاتها ومؤسساتها المختلفة تلعب دوراً كبيراً في عملية التطبيق والممارسة العملية للمواطنة، لا يقل عن دور المواطنين أنفسهم أو دور الجماعة السياسية في هذا الشأن؛ فالمواطنة ليست أن تطالب الدولة المواطن بالحفاظ على البيئة واجتتاب ملوثاتها والحفاظ على الأمن العام فقط، وإنما على الدولة أولاً أن تقوم بواجباتها في هذا الشأن(١).

ولعل أهم النصوص التي كرسّت هذا الحق في الحصول على المعلومة البيئية، هي المادة (١٠) من المؤتمر العالمي بريو دي جانيرو، والتي تقتضي أنه: «لكل فرد الحق في الحصول المناسب على المعلومات المتعلقة بالموارد والأنشطة الخطيرة في مجتمعاتهم، وسيحظون بفرصة للمشاركة في عملية صنع القرار».

ولقد وضعت اللجنة الأوروبية التابعة للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي التوقيع على هذه الاتفاقية المتعلقة بالحصول على المعلومات البيئية والمشاركة للشعب في القرار وحق اللجوء إلى القضاء (٢).

ويندرج ذلك الحق أيضاً من خلال الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان التي تنص بالفصل (١٠) منها على أنه : «لكل شخص الحق في حرية التعبير، ويشمل هذا الحق في تلقي المعلومة أو بثها ...».

8. Silverman, Matthew silverman, national security and the first amendment. A judicial role in maximizing public access to information Indiana law journal 2003 vol. 79.
9. Thomas, Hennings , Constitutional Law : The people's Right To Know , American Bar Association Journal , Vol.45 , No.7 (July 1959).
10. Xiao, W. Freedom of Information reform in China: Information flow analysis. London: Routledge.Google Scholar (2012).

(١) د. منى رمضان بطيخ، مرجع سابق، ٢٠١٩ ص ١٢٣

إلى جانب ما سبق يعد الحق في المعرفة أمراً هاماً في أوقات الأزمات البيئية كأحد عناصر التخطيط الإداري الفعال (١).

وتجدر الإشارة إلى أن الحق في المعرفة البيئية نشأت بواكيرها من خلال مطالبات العمال الذين يعملون في ظل مخاطر كيميائية، بالحق في الوصول للخطورة البيئية والصحية التي تؤثر عليهم اعتماداً على مبدأ الوقاية «The Precautionary» فيما يتعلق بمعالجة المخاطر البيئية والطوارئ التي تنتج عن نقص المعرفة خاصة إذا كانت تلك الطوارئ بسبب مخاطر خارجية، ولذلك يجب أن تكون المعلومات المتعلقة بالمواد الكيميائية السامة متاحة للجمهور من خلال الحكومات المحلية أو المرفق الإداري المختص في حالة تقديم طلب بالحصول عليها.

وفي اعتقادنا أن الحق في المعرفة البيئية جزء من الحق في معرفة المعلومات الإدارية، ويجد مبرره على أساس الحكم الذاتي ومشاركة الأفراد في صنع القرار البيئي.

Abraham D. Safaer: – National security and leaks, the Government's Authority)^١ to Discipline itself. International studies in Human Rights– volume 16–P . 1460

Richard Macrory, ENVIRONMENTAL CITIZENSHIP AND THE LAW: For more: REPAIRING THE EUROPEAN ROAD , Journal of Environmental Law, Volume 8, Issue 2, 1996, Pages 219–235, <https://doi.org/10.1093/jel/8.2.219>

Freedom of Information and Transparency in Scotland: Disclosing –Gemma John, . Persons as things and vice versa, Anthropology to day Vol. 27 No 3 (June 2011)

–Lawrence Rosenthal, the statement and A count clause as a national security freedom of Information Act, Loyola university Chicago law Journal vol 47, Issue, I (Fall 2015).

واستطرادًا لما سبق شكّل قانون حماية البيئة الصادر في المملكة المتحدة ١٩٩٠ مجالاً للحق في المعرفة خاصة عند طلب تفاصيل حول نسب التلوث التي تؤثر على المجالات الفردية وما يتعلق بالمعلومات حول ذلك (١).

ولبيان حدود الاطلاع يجب عرض تطور الاحكام العامة للنظام القانوني للحق في الإعلام والاطلاع للتعرف على درجة شفافية النشاط الإداري وتكريس الحق في الإعلام البيئي ولم يتبلور هذا الحق في فرنسا إلا بصدر قانون (١٩٩٥) والمتعلق بحماية البيئة، ومن الجدير بالذكر أنه تم النص على هذا الحق في مشروع يعرف بالميثاق الدستوري الذي تبناه مجلس الوزراء الفرنسي.

وقد وَضعت المادة (٢) من الميثاق على عاتق كل شخص واجب الحفاظ على البيئة، بما يتطلب ضرورة الحصول على المعلومات للقيام بدوره حتى يمكن مساءلته، كما أن معرفة المعلومات لأبد أن يتبعها مشاركة في القرارات، فالحق أنهما وإن اختلفا في الطبيعة والجوهر، إلا أن أحدهما يكمل الآخر، فلا قيمة للاطلاع ما لم يكن تداول المعلومات هو السبيل الأولي

(Tom welsch , Walter Green wood , Mcnae's Essential law for Journalist , lexis)
Nexis Batter worths 17 th Edition , P 375

For more:

-Madelyn Rose sanfilippo, Digital open Access to Publicly. funded Research and Work For A Review of the status of Access to and a Frame :national security Evaluation of security Research Results, Journal of Information Policy, vol .4 (2014).

-National security controls on scientific Information, vol. 23 no. 1 (fall 1982) published by American Bar Association.

لممارسة كافة حقوق المواطنة ثم الرقابة عليها، فالحقوق الاقتصادية والاجتماعية ، وحتى السياسية والثقافية يلزم لممارستها على الوجه الأمثل إرساء مبدأ الحق في تداول المعلومات . الأمر إذن أشبه بالحلقة المفرغة، فإذا قصرت الدولة عن عمد، أو أهملت مضطرة إقرار الحق في المعرفة ؛ حتى يجهل المواطن ممارسة تلك الحقوق ليضطر لاحقاً باتهام السلطة بالتقصير في حقوق المواطن، ليتحول بعدها المواطن إلى الانعزالية السياسية لا يشارك في اتخاذ القرارات، ولا يخطر في الحياة الحزبية، وسيصبح مجرد متلقي للخدمات والحقوق التي توفرها له الدولة فقط، وسيصبح أنانياً في التعامل المجتمعي فلا يمارس أنشطة اتخاذ القرارات خاصة أو المشاركة السياسية عامة إلا إذا عاد النفع المادي عليه بأسلوب مباشر أو بأسلوب غير مباشر. إذن يتحول المواطن بعد تلك المواطنة المبتسرة إلى مواطن منعزل يسعى نحو التكتل في كيانات سياسية موازية صغيرة أبعد ما تكون عن ممارسة الديمقراطية ويتحول النظام الديمقراطي إلى نظام أوليجاركي (حكم الأقلية) يتمحور فيه تداول المعلومات على القلة المسيطرة سياسياً ومالياً أو بتزواج العنصرين السياسي والمالي، وقد ينتج عن ذلك إثارة القلاقل والاحتجاجات الفئوية والاضطرابات مصحوباً بالمشاركة، ولا يمكن المشاركة في القرارات من دون الاطلاع على المعلومات عليها^(١).

ومن التشريعات التي عالجت الحق في الاطلاع البيئي القانون الجزائري رقم ١٠٣ المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة المؤرخ في ٢٠٠٣/٧/١٩ والصادر بالجريدة

(١) شيماء صالح ناجي: مرجع سابق ص ٢٥٩.

للمزيد :

د. داوود عبد الرزاق الباز : مرجع سابق ص 111

- مسعودي رشيد : الرشادة البيئية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف، الجزائر، ٢٠١٣، ص ١٢٧،

لم يشر المشرع الجزائري إلى تعريف حق الاطلاع البيئي واكتفى بالإشارة إلى أنه حق شرعي للمواطنين بأن يطلبوه من الهيئات المعنية التي تزودهم بالمعلومات المطلوبة، والتي لها علاقة بالبيئة كطلب معلومات بيئية حول الأخطار المحدقة بهم أو معلومات حول إجراءات التكفل بهذه الأخطار .

الرسمية العدد ٤٣ بتاريخ ٢٠٠٣/٧/٢٠ ويرى البعض أنه وإن كان الهدف من الإعلام البيئي هو حماية البيئة، فتحقيق ذلك يحتاج إلى مبادئ يعتمد عليها الإعلام البيئي لتتج رسالته الإعلامية (١).

صفوة القول يمكننا تعريف حق الاطلاع البيئي بأنه : "أحد ركائز المواطنة البيئية وهو الحق القانوني لكل من يعيش على إقليم الدولة بأن يطلب معلومات بيئية لم يتم الإعلان عنها أو لم توفرها السلطات المختصة بأي صورة من صور الإعلام".
وفي اعتقادنا أنه يجدر التمييز بين الحق في المعلومة البيئية والحق في النفاذ إلى المعلومة البيئية.

الفرع الثاني

(١) سناء محمد الجبور: الإعلام البيئي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى ٢٠١١، الصفحة ١٩ ص ٧٨
حيث تناول هذا الفصل حق الإعلام في أربع مواد: المادة ٦ خصصها المشرع للنص على إنشاء نظام شامل للإعلام البيئي من شبكات المعلومات والهيئات والأشخاص العامة والخاصة المشاركة في هذا النظام إضافة إلى نصه على الإجراءات والهيئات والأشخاص العامة والخاصة المشاركة في هذا النظام إضافة إلى نصه على الإجراءات الخاصة بجمع ومعالجة واستثمار المعلومات البيئية سواء وطنياً أو دولياً. أما المادة ٧ فخصصها المشرع للحق العام في الإعلام البيئي وبالمقابل خصص المادتين ٨،٩ للحق الخاص في الإعلام البيئي، وبالعكس يصبح حقاً خاصاً لما تنتقل المعلومات البيئية من أشخاص القانون الخاص إلى أشخاص القانون العام، أي بالنتيجة حق الإعلام البيئي حسب المشرع الجزائري هو حق لكل مقيم في إقليم الدولة وبالمقابل هو التزام عليه بتبليغ أي معلومة بيئية.

للمزيد انظر:

- حسين بن محمد القحطاني: الإعلام البيئي من المفهوم إلى التدريب، جدة، دار عكاظ للطباعة والنشر ٢٠٠٣.
- محي الدين عبد الحليم: الإعلام الإسلامي وتطبيقاته العملية، مكتبة الخانجي، القاهرة مصر، الطبعة الثانية ١٩٨٤.

الحق في التعبير والاعلام البيئي

بدأ وعي الشعوب المتزايد يتجه نحو حقهم في العلم بكل ما هو من شأنه المساس بالبيئة وكل عناصرها التي تشكل حياته اليومية والمستقبلية وتخص تلك الأجيال القادمة، وبدأت الحاجة في التعرف على المشاريع المتعلقة بالمجال البيئية تبدو ملحّة بالنسبة للإنسان في إطار ممارسته للحق في البيئة التي حولته له النصوص الدولية وانفتحت له الدساتير، وأضحى الإنسان يشعر بحقه في ممارسة دوره كمشارك في اتخاذ القرار في المجال البيئي، هذه المشاركة التي تطلب علمه العلم التام بكل ما هو بيئي، سواء كان ذلك سلبيا أو إيجابيا(١).

وبرز الحق في الإعلام البيئي من خلال النصوص الدولية الأخرى بالفصل (١١) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواطن بفرنسا السابق الذكر، والذي ينص على أن: "حرية الاتصال ونقل الآراء والتعبير حق ثمين كما تم تكريس الحق في المعلومة البيئية من خلال الصكوك الدولية وكذلك ضمن الصكوك الإقليمية مثل الميثاق الأمريكي لحقوق الإنسان" (١). ويرى الفقه أن عملية الحصول على هذا الحق ليس بالسهل لأنه التزام على عائق السلطات المعنية بحماية البيئة، والتي مهما يكن فإنها إدارة عامة ولديها امتيازات السلطة العامة، وبذلك من الصعب أن تسهل من عملية التفاعل الإيجابي مع هذا الحق لما تري أنه نوع من التدخل في أعمالها من الغير، أو تتذرع بأن هذا الحق قد ينقص من حيادها اتجاه الجمهور (٢).

(١) نجيبية الزاير - المرجع السابق ص ٣٤

لم يعرف المشرع الجزائري حق الإعلام البيئي ولكنه أشار إليه في عدة قوانين، وتنظيمات بيئية وبالمقابل أسهب في تفصيل هذا الحق حين أفرد له فصلاً كاملاً في قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة رقم ١٠٣، حيث قسم حق الإعلام البيئي إلى عام وخاص فأما حق الإعلام البيئي العام فينشأ لما تنتقل المعلومات البيئية من أشخاص القانون العام إلى أشخاص القانون الخاص.

(٢) المرجع السابق ص ٣٦ وما بعدها

ولكن يجب على الإدارة أن تتفاعل إيجاباً مع هذا الحق ليس فقط لأسباب تشريعية أو تنظيمية، ولكن بسبب الأهداف الإيجابية التي يحققها الاطلاع البيئي والتي يمكن أن نوجزها في:

من ناحية أخرى لا ينفصل الحق في المعلومة البيئية، بوصفها من ركائز المواطنة البيئية الكاملة عن حرية الصحافة التي تمثل الرافد الأساس في معين ذلك الحق؛ لذلك نجد القضاء الدستوري الذي يمثل خير مثال على ذلك فقد عبرت المحكمة الدستورية العليا عن أهمية حرية الصحافة بقولها: بأن كفالة تلك الحرية هي السياج لحرية الرأي والفكر، لذا فإن إرساء أصل عام يعزز للصحافة ضمانات حريتها من خلال الأطر التي قررها بما يجعلها طليقة من أية قيود جائرة ترهق رسالتها أو تحد بغير ضرورة من فرص إصدارها أو إضعافها بتقليص دورها في بناء المجتمع وتطويره وليؤمن من خلالها أفضل الفرص التي تكفل تدفق الآراء والأبناء والأفكار ونقلها إلى القطاع الأعرض من الجماهير، متوخياً دوماً أن يكرس بالصحافة قيمةً جوهرية تصدرها أن يكون النقاش العام الذي يدور فوق منابرها بدلاً من الانغلاق والقمع والتسلط ونافذة لإطلال المواطنين على الحقائق التي لا يجوز حجبها عنهم ومدخلاً لتعميق معلوماتهم، فلا يجوز طمسها (١).

ولذلك أصبح حق الوصول إلى المعلومات الحجر الأساسي في ضمان حرية التعبير والرأي وحرية الصحافة، خاصة أن أغلب المعلومات موجودة عند السلطة التنفيذية ومؤسساتها (٢).

١. يخلق إحساساً لدى المواطن بأنه عنصر فعال في منظومة حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة وليس عنصرًا أجنبيًا كما كان دوماً، فيصبح متعاون مع السلطات المعنية فكما تطلب منه معلومات بيئية فكذلك هو يمارس هذا الحق عليها، وإلا سوف يحجم عن الكثير من المعلومات البيئية التي تكون لها أهمية بالغة في إتباع إجراءات معينة أو وضع خطط أو مخططات مناسبة.

٢. يصبح المواطن مراقب فعال لأعمال وأفعال وكل تصرفات الأشخاص العامة والخاصة التي تمس بالبيئة.

٣. يحس بالأطمئنان ويشعر بالراحة النفسية وبروح المسؤولية واتجاه الغير.

(١) حكم المحكمة الدستورية العليا في الدعوي رقم ٣٤ لسنة ٧ ق بجلسة ١٩٨٨/٥/٧، رقم ١٧ لسنة ١٤ ق بجلسة ١٩٩٥/١/١٤، ٢٥ لسنة ٢٢ ق بجلسة ٥٠٠١/٥/٥ مشار إليها في مؤلف د/ عاطف سالم عبد الرحمن، المرجع السابق ص ٤٥٦، ٤٥٧

(٢) د. منى بطيخ، مرجع سابق، ص ١٢٨.

وعلى أية حال فإن الحق في حرية التعبير وإبداء الرأي، يقتضى أولاً تداول المعلومات والبيانات من شتى المصادر وكافة الاتجاهات، باعتبار أن ذلك هو المقدمة الضرورية في كتاب التحولات نحو دولة أقوى ومجتمع أفضل، خاصة أن الشعب الأكثر معرفة هو الشعب الأكثر قدرة على مناقشة حاضرة والتخطيط لمستقبله، وتجاوز المخاطر التي يمكن أن تحيط بمسيرته؛ ومن ثم تقتضى الضرورة أن يكون الشعب على علم بكل ما يدور حوله، وهو لن يعلم بكل ما يدور حوله، إلا إذا كان هناك تداول للمعلومات التي يمكن على هدى منها أن يناقش مشاكله ويرسم مصيره ومستقبله ولأنه لن يكون هناك حوار خلاق ومبدع ومؤثر في المجتمع، إلا إذا قام على أساس قاعدة غنية من المعلومات والبيانات والاحصائيات متاحة للجميع (١).

وتباعاً، وطالما أن حرية التعبير بخصوص الشأن البيئي متاحة، فإن ذلك بالحق في ألا يفترض حتما حرية الأشخاص في المعلومات البيئية، ولكن أيضا فإن حقهم في الإعلام والتعبير عن الشأن البيئي يمكن أن يكون في شكل جمعيات ، وهناك ما هو معني من المنظمات بالشأن البيئي بصورة خصوصية.

لكن نلاحظ أن هذه الحرية في التعبير المتعلقة بالمجال البيئي من شأنها أن تخلق راحة البعض الذي يهاجمون هذه الجمعيات البيئية برفع قضايا في التعويض ضدها، وغالبا ما تكون الغاية من ذلك، تخويفهم وصددهم عن التعبير عن رأيهم خاصة عندما يتعلق الأمر ببعض المشاريع التي تضر بالبيئة، وإتقال كاهل هذه الجمعيات بخطايا وتعويضات مالية من شأنها تخويفهم وإرهاقهم، وذلك بغاية إسكاتهم عن التعبير وإحجامهم عن تعرية الحقائق عند تسبب المشاريع المذكورة في أضرار بيئية (٢).

(١) المستشار الدكتور / فاروق عبد البر، المواطنة وحق المعرفة والتعبير، مركز البحوث والدراسات السياسية، أعمال المؤتمر السنوي السابع عشر للبحوث السياسية، المواطنة المصرية ومستقبل الديمقراطية، رؤى جديدة لعالم متغير، ٢١_٢٣ ديسمبر ٢٠٠٣، المجلد الأول، ٢٠٠٥، مكتبة الشروق الدولية، ص ٤٧٩.

مشار إليه "د منى بطيخ، مرجع سابق، ص ١٨٤.

(٢) نجيب الزاير، مرجع سابق، ص ٢١٥.

لا بد من الإشارة إلى أن المبدأ ١٠ من اتفاقية ريو لسنة ١٩٩٢ هو الذي صرح بالحق في الإعلام والمشاركة في مجال البيئة، ويرى البعض: أن هذا المبدأ المتعلق بالإعلام هو مبدأ أساسي للتعرف على البيئة والمشاريع

وطالما أن حرية التعبير بخصوص الشأن البيئي متاحة، فإن ذلك الحق لا يفترض حتما حرية الأشخاص في المعلومات البيئية، ولكن أيضا فإنه من حقهم الإعلام في التعبير عن الشأن البيئي يمكن أن يكون في شكل جمعيات ومنظمات(١). ولا جدال في أن الحق في حرية التعبير عن الشأن البيئي، سيتبعه حتما الحق في المعلومة البيئية وانتقائها باعتبارها ضربا من ضروب حرية التعبير عن الشأن البيئي. ذلك لأن الحق عائد بالنفع على المواطن الذي يقوم عادة بدفع ضرائبه وبممارسته الحق في المواطنة، كما وهو يدفع للحصول على المعلومات باعتبار البيئة جزءا لا يتجزأ من محيطه وهو كذلك مصالح الأجيال القادمة، ولكن الحق في العلم بالشأن البيئي يتطلب الإعلام به من قبل المختصين في الإعلام وحتى من غير المختصين، وبدون قيود. وإذا كان الحق في المعلومة البيئية هو حق شامل ويتعلق بالحصول على المعلومة واستيفائها أو نقلها ونشرها وبتبثها ومناقشتها وترويجها، فإن الحق في النفاذ إلى المعلومة البيئية: يتعلق باتباع إجراءات خاصة والمعلومة البيئية تكون متوفرة بالهياكل المعنية بها، ولدى المؤسسات الساهرة عليها، ولا يتوفر للمواطن إلا ما يعايشه من انتهاكات بيئية، سواء على

التي من شأنها إلحاق الضرر بها، ضرورة أن المعلومة ومهما كان مصدرها، من شأنها أن تمكن الإنسان من المشاركة في الشأن البيئي عن دراية ونستشف من هذه الاتفاقية أن لهذا الحق في الإعلام وجهين، يتجسد الوجه الأول في الحق في العلم، فيما يشكل الوجه الثاني الحق في الإعلام. كما أنه يجدر بنا التذكير أن هذا الحق تجسد بكل وضوح واعتلى مركزا هاما من بين مبادئ قانون البيئة بمناسبة اتفاقية أهرس (٤). فبالحق في الإعلام والحصول على المعلومة البيئية، تتبلور لبنة على القضاء على قاعدة الأسرار الإدارية تجاه المواطن، وتشريكة في أخذ القرار وإبداء الرأي والإعلام البيئي. ولا جدال في أن الحق في حرية التعبير عن الشأن البيئي، سيتبعه حتما الحق في المعلومة البيئية واستيفائها باعتبارها ضربا من ضروب حرية التعبير عن الشأن البيئي، وتكمن أهمية هذا الحق في الانخراط في الحوكمة وفي الحوار حول ما يهم الشأن البيئي .

(١) نجيبية الزاير مرجع سابق، ص ٢١٥

الصعيد الفردي أو على الصعيد الجماعي؛ وعند محاولة الحصول على المعلومات البيئية المتعلقة بالأسباب والمسببات(١).

فضلا عما سبق كشفت الدراسات الحديثة عن تطور وزيادة حجم الوعي والسلوك البيئي، وساعد ذلك قيام الدولة بإدخال التربية البيئية فى المناهج التعليمية والتدريبية ودعم التقنيات الصديقة للبيئة، الأمر الذى سيزيد من بناء الأخلاق البيئية، كما ويساهم أيضاً فى تعزيز فكرة المواطنة البيئية(٢) ،وتحاشي المشكلات البيئية قبل وقوعها فى ظل تعارض المصالح وسلوكيات بعض الناس مع حقوق معظم الناس فى العيش بسلام فى بيئة آمنة، مما يحتم على الدولة سن القوانين التى تفرض على المخالفين احترام البيئة ومواردها وحماية حقوق المواطنين (٣).

(١) المرجع السابق ص ٢١٧

مثال ذلك ما جاء بها القانون التونسي م ٢٢ لسنة ٢٠١٦ والذي دخل حيز التنفيذ يوم ٢٩ مارس ٢٠١٧ ويعتبر هذا القانون كضمان للحق فى النفاذ إلى المعلومة عامة وإلى المعلومة البيئية على وجه الخصوص، من الناحية الموضوعية، ومن الناحية المؤسسية .

^٢ عبد الناصر هياجنة، الامن البيئي، مقال منشور على الانترنت ي ٧/تشرين الثاني ٢٠٠٩ علي الرابط <http://abdelnaserhayajneh.maktoobblog.com>

^٣ محمد الأمين بن عودة، واقع المواطنة البيئية فى الدول الأوروبية بين التشريعات الوطنية والتباين فى التوجيهات المجتمعية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، مج ٩، عدد ٢٠٢٠، ص ٩٠٨.

المطلب الثاني المشاركة البيئية

ترتكز المواطنة البيئية على إشراك المواطنين فى القضايا المشتركة، والتحديات المستقبلية، والمشاكل المتزايدة، التي تمس باستدامة النظام البيئي، باعتبار البيئة من أهم مواضيع القانون الدولي، ومن أهم الشواغل الإنسانية المشتركة التي إن لم تتخذ من أجلها تدابير وقائية وحمائية فحتمًا سيتم تهديد السلم والأمن الدوليين.

كما إن توحيد الجهود العالمية من أجل تفعيل مفاهيم المواطنة البيئية يتطلب مشاركة كل الفاعلين الاجتماعيين، وبالخصوص التركيز على تنظيمات المجتمع المدني التي باتت لها أهمية كبيرة في ربط أفكار المواطنين في جميع دول العالم حول هدف إنساني مشترك وهو البيئة باعتبارها المكان الحيوي الوحيد لجميع الكائنات الحية.

ولا يمكن الحديث عن وجود شراكة بيئية حقيقية بين الدولة ممثلة في سلطاتها المعنية بالبيئة وبين المواطنين إلا إذا تحققت ركيزتيها وهما: حق الاطلاع البيئي وحق الإعلام البيئي حقيقة وليس شكلياً، فكلما كانت نسبة تحقيق هذا الحق مرتفعة كلما كانت نسبة تجسيد الشراكة البيئية عالية، وهذا في اعتبارين:

الاعتبار الأول: حق الإعلام البيئي غالباً ما توفره الإدارة للجمهور، فهو موجود ولكن ليس بالضرورة أن يحمل كل الحقائق، أو بالأحرى الحقائق الهامة التي تنعكس وتؤثر على البيئة حاضرًا ومستقبلاً.

الاعتبار الثاني: حق الاطلاع البيئي يطلب من الإدارة وبالتالي هناك إجراءات قبلية وتسبب وحيثيات، كما أنه بعد إطلاع الإدارة على الطلب قد تتفاعل معه إيجابياً بنسبة كاملة،

وقد تتفاعل معه إيجابياً ولكن لا تظهر إلا بنسبة ضئيلة من الحقائق البيئية المطلوبة كما قد لا تتفاعل معه بالمرّة فتمتنع عن الرد أو ترد سلباً (١).

ويقصد بالحق في المشاركة في القرارات المتعلقة بالبيئة حق كل شخص في المشاركة في إعداد القرارات من الناحية الدستورية والتي يمكن أن يكون لها تأثير مباشر أو غير مباشر على البيئة (٢).

و في سياق الرقابة القضائية، يرتبط عدم الحصول على حقوق المواطنة البيئية بمناقشات حول العدالة الإجرائية وأسباب الرقابة الأخرى ذات الصلة مثل واجب تقديم الأسباب و"التوقعات الإجرائية المشروعة". (٣)

(١) نجبية الزاير، مرجع سابق، ص ٢٢٠

أهداف تجسيد الشراكة البيئية

إذا تمكنت الدولة بكل سلطاتها المعنية بحماية البيئة سواء كانت مركزية أو لا مركزية من تجسيد حقيقي للشراكة البيئية سوف تحقق أهداف استراتيجية يمكن تلخيصها في:

١. ترشيد الاستهلاك العام لضمان التنمية المستدامة ودفع الجمهور بكل أشخاصه المعنوية والطبيعية إلى احترام التشريعات والتنظيمات القانونية للبيئة.

٢. خلق جو من التعاون بين السلطات المحلية والجمهور في الميادين الحساسة والتي لها علاقة بالبيئة.

٣. رفع درجة الإحساس بالمسؤولية عن أي خلل في النظام البيئي فالنفس البشرية من طبيعتها أنها تحس بالمسؤولية الشخصي اتجاه ما اشتركت في إنجازه.

د. رجب محمود طاجن، مرجع سابق، ص ١١٢.

(٣) Ibid, P. 104

Resource Recovery Solutions (Derbyshire) Ltd v Secretary of State for Communities and Local Government (2011) 20 (2011 Env 2016 (Admin) (28) Greenpeace (n. 38) and The Bard Campaign and Anor v Secretary of State for Communities and Local Government 1) [2009] EWHC 308 (Admin) (Langton, R (on the application of) v Secretary of State for Environment, Food and Rural Affairs [2018] EWHC 2190 (Admin) paras 98, 104-6 (Sir Ross Cranston)

إن الشراكة البيئية هي الحل الأنسب والأنجح لجبر الضرر البيئي ، فتكتسب حقوق المشاركة أهمية خاصة في القانون البيئي ؛ اهتم بمضمونها التشريع الدولي للبيئة ،ناهيك عن التشريعات والتنظيمات الداخلية، فالشراكة البيئية هي وحدها التي تحول الأشخاص المقيمين في الدولة سواء كانوا معنويين أو طبيعيين من طبقة المطلعين على الأخبار البيئية إلى طبقة المراقبين والفاعلين في وضع مخططات الحماية البيئية.

98. The claimant's attack on the December 2016 consultation on supplementary culling was advanced on the basis that it had breached the 'Sedley' requirements for a lawful consultation, requirements rec organized in a number of authorities such as R v North and East Devon Health Authority, Ex p Coughlan [2001] 08:213, [108]; R (on the application of Save our Surgery Limited) v Joint Committee of Primary Care Trusts [2013] EWHC 439 (Admin),[27], per Nicola Davies LJ; and R Council (2014) UKSC 56: [2014] 1 WLR (Moseley) v Haringey London Borough 3947 [25]. His case was that the Secretary of State had failed to consult when the proposal was at a formative stage; in conducting the consultation, he had provided information misleading as to the policy's rationale and insufficient to enable consultees to provide intelligent and informed responses; and having received the responses, he unlawfully failed to take them into account

Moreover, a consultation has to be considered in its statutory context, since statutory duties to consult vary depending on the provision in question, the particular context, and the purpose for which the consultations are carried out. R (Moseley) v Haringey London Borough Council (2014) UKSC 56, (2014) WLR 3947.136), per Lord Reed with whom Baroness Hale and rougCouncil120d. In this Continuation Lord case under dury to Cell of the Natural Environment and Rural Clarke agreed, that the State has a duty to consult in relation to guidance to be Bushell v Secretary given to Natural England, 12006 the Seas when matters are at of State for the Environment [1981] AC 75 (HL).

كما تساعد الشراكة البيئية بشكل كبير في دعم دور الجماعات داخل المجتمع، وقد نص المبدأ العاشر من إعلان قمة الأرض على أن: (أحسن وأفضل وسيلة لمعالجة المسائل البيئية هو ضمان مشاركة جميع المواطنين المعنيين على المستوى المناسب، وبالمقابل أيضاً تؤدي المشاركة البيئية إلى تعزيز المواطنة البيئية والذي يؤدي بدوره إلى تحمل الأفراد لمسئولياتهم المتمثلة في الدفاع عن بيئتهم وحمايتها عن طريق الوسائل القانونية المشروعة(١) .

وتتعلق الركيزة الثانية من اتفاقية "آر هوس" بالمشاركة العامة، والتي لا تنشئ حقاً عاماً للمشاركة في جميع عمليات اتخاذ القرارات البيئية. * (٢)

^١ فضيلة عرابيية، خالد حامد، آفاق تعزيز أبعاد المواطنة البيئية كآلية لحماية البيئة، مجلة العلوم الإنسانية، مج ٨، ٢٠٢١، ص ٦٩.

(٢) Elizabeth Fisher , Bettina Lange , and Eloise Scotford, op , cit P. 451

تنص المادة ٦ (١) (a) على ضرورة المشاركة العامة فيما يتعلق بقرارات التصريح المدرجة في الملحق ١، والتي تشمل أساساً الأنشطة الخاضعة لنظام تقييم الأثر البيئي للاتحاد الأوروبي (المشار إليه في الفصل ٢٠)، ونظام منع التلوث المتكامل للاتحاد الأوروبي (المشار إليه في الفصل ١٤)، والاتفاقية الدولية إسبو. كما يعترف الملحق ١.٢٠ صراحة بأن المادة ٦ تنطبق "عندما يتم توفير المشاركة العامة في إطار إجراء تقييم الأثر البيئي وفقاً للتشريعات الوطنية." تهدف هذه الأحكام إلى إشراك الجمهور في جميع القرارات الإدارية المتعلقة بمنح التصاريح للأنشطة التي قد يكون لها تأثير كبير على البيئة. وتذهب المادة ٦ (١) (b) خطوة أبعد، حيث تطالب بإشراك الجمهور فيما يتعلق بالقرارات المتعلقة بالأنشطة المقترحة غير المدرجة في الملحق ١، ولكن قد يكون لها تأثير كبير على البيئة، وفقاً لما تحدده الدولة المعنية بالاتفاقية وبما يتوافق مع قانونها الوطني. تحدد المادتان ٧ و ٨ متطلبات المشاركة العامة في هذه الحالات المختلفة. تُعتبر المواد المتعلقة بالمشاركة العامة في اتفاقية آر هوس غير ملهمة إلى حد ما، حيث تبدو أقرب إلى توجيهات إدارية منها إلى إعلان عن حقوق متأصلة. يعكس هذا الواقع أن المشاركة العامة تتعلق في الغالب بتفاصيل العمليات الإدارية.

ويركز الإطار الثالث من إعلان ستوكهولم لعام ١٩٧٢ بشأن البيئة البشرية، على أن الإنسان كـ "مخلوق وصانع لبيئته" له حق المشاركة، على الإجراءات ويمنح الأفراد والجهات الأخرى حقوقاً وفرصاً وقدرات للمشاركة في عمليات صنع السياسات البيئية .

بشكل عام، تشمل حقوق المشاركة حقوق حرية التجمع، والوصول إلى المعلومات، والمشاركة العامة في اتخاذ القرار، والوصول إلى العدالة.* (١)

من ناحية أخرى يندرج حق الانتخاب في إطار المشاركة البيئية، فكثيراً ما يتقدم للانتخاب أحزاب تطلق على تنظيماتها «حزب الخضر» أو أي تسمية أخرى تتعلق بإبراز توجهها البيئي، أو بعض الأحزاب التي تتقدم ببرامج بيئية وبتوجه بيئي، فيمارس الأفراد حريتهم في التعبير ومواطنتهم للغرض، من خلال التوجه لصناديق الاقتراع، وانتخاب من يروه صالحاً لاحترام البيئة وتطويرها على سبيل المثال.

يجب على جميع الأفراد التعاون لكي تحافظ على البيئة وتساهم بشكل فعال وإيجابي في حل مشاكل البيئة وبناءً على هذا بدأ تكوين جمعيات يكون هدفها الدفاع عن البيئة، والتي كانت في بادئ الأمر جمعيات علمية تهدف إلى الدفاع عن المصالح المشتركة لأعضائها في

Ibid, P. 451 (١)

تقدم بوجوفيتش ورايفوس أمثلة من القانون الدولي والوطني، ولكن بعض الأمثلة على هذه الأنواع المختلفة من الحقوق يمكن العثور عليها في القانون البريطاني. في الفصل السابع، سنرى مثلاً حيث شددت المحكمة العليا في المملكة المتحدة بشكل غير ملازم على أهمية تمثيل "الطبيعة" بحيث يمكن الطعن في قرار يؤثر عليها. في القسم ٤.٦، سنستكشف قانون حقوق الإنسان والاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان (ECHR) ، واللذان يشكلان وسائل لتحقيق حقوق البيئة.

في القسم ٤.٣، نحصن اتفاقية آرهوس، وهي مصدر مهم لحقوق المشاركة. بشكل عام، ستمنح الأنظمة القانونية المختلفة أنواعاً مختلفة من حقوق المشاركة. على سبيل المثال، حقوق المشاركة المتعلقة بتقييم الأثر البيئي (الفصل ٢٠) تختلف عن تلك المتعلقة بالتخطيط العمراني التقليدي (الفصل ١٩).

الحفاظ على البيئة؛ وبدأ تكوين تلك الجمعيات في السبعينات، ولكن اعتباراً من الثمانينات بدأ أعضاء الجمعيات يستشعرون أن حصر نشاطهم في نطاق الجمعيات لا يكفي إنما يجب أن يكون له دور فعال أيضاً في الحياة السياسية فبدأ في أوروبا وبالتالي تكونت الأحزاب السياسية (أحزاب الخضر) (١).

(١) وهذا ما قصده المادة رقم ١٠٣ من قانون البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ م التي نصت على أنه "لكل مواطن أو جمعية معنية بحماية البيئة الحق في التبليغ عن أية مخالفة لأحكام هذا (القانون) وهو ما أكد عليه أيضاً الميثاق العالمي للطبيعة (ميثاق لستوكهولم حيث تنص المادة رقم ٢٤ على أنه: "يقع على عاتق كل فرد أن يعمل على تحقيق المبادئ الواردة بهذا الميثاق كل شخص يعمل بمفرده أو في نطاق جمعية من الجمعيات أو بالاتفاق مع آخرين أو في نطاق ممارسته لمظاهر الحياة السياسية سيعمل على تحقيق المبادئ الواردة بهذا الميثاق)" الدكتور محمد محمود الروبي محمد، مرجع سابق، ص ١٦١

تم إنشاء حزب الخضر في فرنسا عام ١٩٨٤ م وحصل على % ٣.٧٨ من الأصوات في انتخابات الرئاسة عام ١٩٨٨ م، وارتفعت شعبية الحزب حتى ارتفعت إلى % ٨ عام ١٩٨٩ وللحزب ما يزيد عن ألفي عضو بالمجالس البلدية.

-الولايات المتحدة: بدأت حركة تجمعات للخضر في الولايات المتحدة منذ عام ١٩٧٠ وقد زاد عدد أعضائها منذ بدايته وحتى عام ١٩٩٠ من ثلاثة ملايين عضو إلى عشرة ملايين عضواً ومازالت في ازدياد حتى الآن، وكانت المنظمة القومية لحماية الحياة البرية هي أكبر المنظمات ازدياداً في العدد حيث ارتفع عدد أعضائها من ٢.٦ مليون عضو إلى ٥.٨ مليون عضواً.

كندا: وقد أنشأ حزب الخضر بها عام ١٩٨٥ حيث حصل على نسبة % ١ من الأصوات في الانتخابات العامة وعلى % ٢.٥ من الأصوات في كوبيك.

-حزب الخضر في مصر: تم تأسيس حزب الخضر في مصر سنة ١٩٨٨ م والذي يهدف إلى حماية الإنسان من البيئة وحماية البيئة من الإنسان، حيث أثرت كارثة مفاعل تشرنوبيل تأثيراً كبيراً في إنشاء وتأسيس هذا الحزب.

ويهدف برنامج الحزب إلى الحماية والمحافظة وتحقيق الإصلاح في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية حيث أن شعار الحزب لا يهدف فقط إلى حماية الهواء والأشجار بل إلى مفهوم أشمل وأوسع يمتد إلى حياة الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ويقوم الحزب بالدفاع عن حق الإنسان عن حصوله على حياة صحية خالية.

ومن أهم أهداف الحزب التي يسعى إلى تحقيقها:

أضف إلى ما تقدم أنه قد تكونت في الثمانينات أحزاب سياسية تدافع عن البيئة وتهدف إلى الحفاظ عليها أطلق على تلك الأحزاب (أحزاب الخضر). حيث تكونت في بادئ الأمر في الدول الأوروبية ثم ظهرت في مصر عام ١٩٨٨ نجح أحزاب الخضر في العالم إلى المدى الذي مكنهم من تكوين (الدولية الخضراء) وهو المؤتمر الذي يضم ويشارك فيه كل أحزاب الخضر في جميع أنحاء العالم(١).

-تأمين النظام البيئي المصري وضمان تطوره ونموه متناسقًا مستقرًا في إطار علاقاته المباشرة وغير المباشرة مع النظم البيئية العالمية.

-العمل على حماية عناصر البيئة المصرية سليمة نقية منتجة صالحة لحياة الإنسان المصري وأجياله القادمة. وقد حدد الحزب البرنامج.

سلامة أحمد سلامة: الخضر في الحكم، مقال في جريدة الأهرام المصري، ١٢٣ العدد ٨٦٤) ويرى أنه لأول مرة في دولة أوروبية كبرى مثل ألمانيا يشارك في الحكم حزب سياسي غير تقليدي من الأحزاب الجديدة التي ظهرت في معظم الدول الأوروبية في السنوات الأخيرة للدفاع عن البيئة، والمجتمع وحماية حقوق المستهلك هو حزب الخضر الألماني. وقد كان لهذا الحزب الفضل أيضًا في الاحتجاج ووقف تصدير النفايات النووية والصناعية السامة والأطعمة الفاسدة والصناعات الملوثة إلى كثير من دول العالم الثالث ومن بينها مصر يدعو إلى حماية البيئة على النحو التالي:

(1) الاعتبار الأخلاقي لحماية البيئة: وهو مسؤولية الأجيال الحالية في توفير وتأمين بيئة نظيفة خالية من الملوثات إلى الأجيال القادمة، والحفاظ على ثروات البيئة الطبيعية غير مهددة

(2) اعتبار الإنساني: وهو حق الإنسان الطبيعي العيش في بيئة نظيفة وسليمة يستطيع من خلالها ممارسة جميع الأنشطة واستفادته بحقه في الثروات الطبيعية والخدمات البيئية والاجتماعية.

(3) اعتبار الاقتصادي: حيث أن للبيئة كيان اقتصادي متكامل على أساس أنها قاعدة للتنمية وأن أي تلوث يلحق بها وبمواردها الاقتصادية يؤدي إلى ضعف فرص التنمية المستقبلية لمصر.

كما أن حماية البيئة والحفاظ عليها من أضرار التلوث فهو مستقبليًا أحسن الطرق للمعالجة وأيضًا أقل تكلفة وأفضل كفاءة ويؤكد برنامج الحزب على أن الحفاظ على البيئة.

(١) الدكتور محمد محمود الروبي محمد مرجع سابق، ص ٣٨٥

وتعد حماية البيئة من أهم القضايا التي تشغل ويهتم بها كل فرد من أفراد المجتمع، لهذا عليهم الالتزام بالمحافظة على البيئة الطبيعية التي يحيون فيها.

وقد قام محبي البيئة الطبيعية والمدافعين عنها بتكوين صورة للجمعيات اللازمة للتنسيق بين الجهود وتعاونها مع بعضها البعض من أجل حماية البيئة، وبالتالي أصبحت جمعيات الدفاع عن البيئة وجمعيات الدفاع عن المستهلك تؤثر في الأنظمة الديمقراطية (١).

كذلك نجد أن حق الأفراد والجمعيات الأهلية غير الحكومية في المشاركة في حماية البيئة لا يستند فقط إلى كون الحق في البيئة قد أصبح من الحقوق التي لاقت اعترافاً دولياً وداخلياً بموجب الوثائق الدستورية، وإنما تسنده كذلك بعض المبادئ الإدارية الهامة التي تهدف إلى حسن سير العمل الإداري مثل مبدأ شفافية وديمقراطية الإدارة.

من ناحية أخرى يساعد الدور الاستشاري للجمعيات الهيئات المختصة باتخاذ القرارات المتعلقة بالبيئة، وقد يلعب هذا الدور فيما يطلب منها الرأي والمشورة في المشروعات الكبرى المتعلقة بالبيئة، وقد تتقدم الجمعيات بنفسها بملاحظتها على المشروعات الكبرى التي تتعلق بحماية البيئة وإبداء آرائها ومقترحاتها للهيئات المختصة المركزية أو المحلية، وفي بعض البلاد يلزم القانون هذه الهيئات بعدم اتخاذ قرار في مجموعة من المسائل المتعلقة بالبيئة إلا بعد أخذ رأي الجمعيات وذلك في إطار تأكيد الطابع الديمقراطي لهذه القرارات (٢).

(١) المرجع سابق، ص ٣٩٠

للمزيد:

- د/ أحمد مصطفى ناصف: ١٩٩٢، القاهرة نحو إنشاء قاعدة بيانات قانونية للتشريعات البيئية في مصر، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول للقانونيين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، ص ٣.

(٢) المرجع السابق، ص ٣٩٥

يجب جمع المعلومات بشكل علمي صحيح من أجل مواجهة المشاكل الخاصة بالبيئة كذا حمايتها ضد أنواع التلوث المختلفة ، بعد الوقوف على المعلومات المتعلقة بالمشروعات التي تهددها ، ويكون لهذه الجمعيات الحق في الاطلاع على تلك المعلومات لدى الجهات الإدارية المختصة ، ولها الحق في توفير ما لديها

لم يكتب لجمعيات حماية البيئة في مصر الحظ أن يكون لها نظامًا خاصًا بها حيث لم يضع لها المشرع المصري نظامًا خاصًا بها ولذلك فإنها تخضع للقانون العام الذي يحكم الجمعيات والمؤسسات الخاصة هذا وفي مادته الأولى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ والذي يقرر أن: "تعتبر الجمعية في تطبيق هذا القانون كل جماعة ذات تنظيم مستمر لمدة معينة أو غير معينة تتألف من أشخاص طبيعيين لا يقل عددهم عن عشرة أشخاص أو من أشخاص اعتبارية لغرض غير الحصول على ربح مادي وقد أعطي القانون لللائحة التنفيذية مهمة تحديد الميادين التي تمارس فيها هذه الجمعيات أنشطتها"(١).

الحاجة إلى التعبير عن الشأن البيئي تظهر كلما زاد الاعتداء على الحق في البيئة وإذا كانت الجهة الإدارية مقصرة في حماية البيئة .

وفي هذا السياق قد شهد الشأن البيئي على الصعيد التونسي، العديد من أشكال المواطنة البيئية وخاصة الحق في المشاركة البيئية ؛أما على الصعيد الدولي فلقد كان التظاهر والتجمهر تعبيراً عن الشأن البيئي مجدداً(٢).

من معلومات تجمعها من الأفراد وعرضها على الجهات الإدارية المختصة ، ويتدخل المشرع لتنظيم العلاقة بين الجمعيات التي تدافع عن البيئة و بين الإدارة حتى لا يقف مبدأ سرية المستندات الإدارية حائلاً دون حصول الجمعيات على المعلومات اللازمة لأداء مهامها.

(١) ١ . (الجريدة الرسمية ١٢ فبراير سنة ٦٤ العدد ٣٧)

٢. (اللائحة التنفيذية لقانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة، قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣ لسنة ٦٦) وقد

استبدلت المادة الأولى منه بالقرار الجمهوري رقم ٢٣٤ لسنة ٦٧

وأشهر هذه الجمعيات: الجمعية المصرية لعلوم البيئة، الجمعية المصرية للمحافظة على البيئة، الجمعية المصرية للتشريعات الصحية والبيئية.

(٢) نجيب الزاير، مرجع سابق، ص ٢١٥

على الصعيد التونسي، هناك عدة أشكال التعبير خاصة من طرف سكان قايس ضد الإفرازات المضرّة للبيئة والناجمة عن المجمع الكيميائي بها ومؤثراته على المنتجات الفلاحية وعلى صحة السكان، أو بأحواز مدينة القفصة من جراء التثديد بمخلفات إنتاج الفسفات، وكذلك التظاهرات التي جرت هند المصب العشوائي للنفايات، بحي الزهور بالضاحية الجنوبية من تونس العاصمة أو بمنطقة (جرادو).

صفوة القول يقصد بالمشاركة البيئية مشاركة الأفراد والمسؤولين والحكومات والمجتمع في اتخاذ القرارات البيئية التي تساهم في تحقيق العدالة البيئية بين أفراد المجتمع الواحد، حيث تعتبر المشاركة البيئية بعداً من أبعاد المواطنة البيئية التي تؤكد على مشاركة كل الناس في حل المشاكل البيئية بالعمل الجماعي.

ومثال التظاهر والتجمهر على الصعيد الدولي، ما وقع من مظاهرات كبيرة وتجمهر غفير ضد السلط داخل الدول وتقصيرها في الاهتمام بالتغير المناخي والتي جرت يومين قبل انعقاد المؤتمر العالمي للتغير المناخي باريس في خريف ٢٠١٥، ولعل من أضخم هذه المظاهرات، تلك التي جمعت بمدينة نيويورك حوالي ثلاثمائة (٣٠٠.٠٠٠) متظاهر للتعبير عن حماية البيئة من التغير المناخي المذكور، كما شهدت بعض الشوارع بالمدن الهامة من العالم تعبئة جماهيرية هامة للتعبير عن ذلك الامر على غرار لندن وأمستردام وستوكهولم وروما ونيو دلهي وغيرها من المدن

ومثل ذلك ما وقع من مظاهرات كبيرة وتجمهر غفير ضد السلط داخل الدول وتقصيرها في الاهتمام بالتغير المناخي والتي جرت يومين قبل انعقاد المؤتمر العالمي للتغير المناخي بباريس في خريف ٢٠١٥، ولعل من أضخم هذه المظاهرات، تلك التي جمعت بمدينة نيويورك حوالي ثلاثمائة (٣٠٠.٠٠٠) متظاهر للتعبير عن حماية البيئة من التغير المناخي المذكور، كما شهدت بعض الشوارع بالمدن الهامة من العالم.

المبحث الثاني المحددات القضائية فى المواطنة البيئية

تمهيد:

يعد من أهم عوامل تعريف وإيضاح مفهوم المواطنة البيئية هو بيان المحددات القضائية للمواطنة القضائية، وسنقوم بسررد هذا المبحث من خلال مناقشة الاطار العام للمحددات القضائية ومقارنتها بين المحددات الأخرى فى مصر وبريطانيا وذلك على النحو الآتي:

المطلب الأول : الاطار العام للمحددات القضائية فى المواطنة البيئية.

المطلب الثاني : المحددات القضائية فى المواطنة البيئية فى بريطانيا.

المطلب الثاني : المحددات القضائية فى المواطنة البيئية فى مصر.

المطلب الأول الاطار العام للمحددات القضائية في المواطنة البيئية

من أهم ركائز الاطار العام للمحددات القضائية للمواطنة البيئية أن توضع السياسة اللازمة للتشريعات البيئية، مع ضرورة مراعاة الاعتبار الفني للتشريعات البيئية، فإن هناك مراحل لوضع السياسة التشريعية .

ومن الجدير بالذكر أن التشريعات البيئية تعتبر إحدى أهم محاور استراتيجية الحماية البيئية، إلى جانب التربية البيئية والإدارة السليمة وهذا ما يستلزم إنشاء بنك للمعلومات البيئية، وتحديد المنطقة الجغرافية التي سوف تشملها الاستراتيجية، وتحديد الوقت اللازم لوضعها وتنفيذها، بالإضافة إلى تحديد مسؤوليات الجهات المسؤولة وتوفير المعلومات البيئية والتشريعات المنظمة لها فلا بد أن يعلم المشرع معلومات كافية من القوانين.(١)

ومن أهم ركائزها أيضا إقرار العدالة البيئية والتي تستند على مبدأ مفاده أن كل الناس من حقهم العيش في بيئة صحية ونظيفة خالية من الأمراض والتلوث، ولهم الحق في توزيع عادل للموارد البيئية ،لأن المواطنة البيئية لا تتحقق إلا بتحقيق المساواة بين جميع المواطنين في الحقوق والواجبات البيئية دون أي تمييز بينهم، وإتاحة الفرصة أمامهم للمشاركة في المجال البيئي، مما يؤدي إلى إحساس المواطنين بالاستقرار والطمأنينة وبالتالي تحفيزهم على العطاء والعمل التطوعي البيئي وتعزيز سلوكهم السليم تجاه البيئة بما يحقق ولأهم لها وارتباطهم بها وتفاعلهم الإيجابي نحو حمايتها والعناية بها (٢).

ويرى البعض أن الحصول على العدالة البيئية لا يمكن إلا من خلال تفعيل الحق في الحصول على المعلومات البيئية والحق في المشاركة البيئية وضمان وصول الأفراد ومؤسسات المجتمع المدني إلى مؤسسات قضائية حامية للعدالة وتتمتع بالمصداقية؛ ويقصد بحق الانسان

(١) أحمد مبارك سالم: مرجع سابق ص ٧٠

(٢) شاكر عبد الكريم فاضل، المواطنة البيئية العالمية، مقارنة اجتماعية- سياسية لمواجهة التغيرات المناخي والتلوث البيئي،المؤتمر العلمي الدولي الرابع-العراق، مجلة العلوم القانونية والسياسية ٢٠٢٢، ص٢٥٨.

فى الحصول على العدالة (أن لكل من وقع اعتداء على حق من حقوقه أن يلجأ للقضاء عن ذلك الاعتداء والانتصاف له، وبمعنى آخر هو حق الأفراد فى الترافع أمام القضاء لعرض مطالبهم والحصول على حقوقهم كاملة وغير منقوصة طبقاً للقانون.)

إن للعدالة البيئية وجهين ، فهى تشمل حق الفرد فى مواجهة السلطات الإدارية المختصة، وكذلك الحق فى اللجوء للقضاء ، بالإضافة إلى ذلك ففكرة العدالة البيئية لم تعد تقتصر على حق الإنسان فى اللجوء إلى القضاء أو التظلم أمام الجهات الادارية دفاعاً عن حقوقه، بل تطورت لتشمل الحق فى التوزيع العادل للعوائد واستغلال الموارد الطبيعية بين أفراد المجتمع.

كما إن أغلب الدساتير التى كرسى هذا الحق اعترفت بحق المواطنين فى الحصول على حقوقهم البيئية والدفاع عن مواردهم الطبيعية حيث يمكن للمواطن رفع دعاوى قضائية لإرغام السلطات العامة على الامتثال للقوانين البيئية .

لذا نجد أن القاضي الأوروبي لا يجارى الدولة بصورة آلية، وتلاحظ أن محكمة الاستئناف (Matelier) بفرنسا مثلاً، اعتبرت فى قرار صدر عنها تحت عدد ٠٧٠٦٧١٩ بتاريخ ٢٦ مارس ٢٠٠٨، أن الحرص البيئى الذى تمارسه الجمعيات البيئية يُمكن هذه الأخيرة من انتقاد القرارات الإدارية التى تتخذها الجماعات المحلية، وذلك فى حدود احترام الأهداف التى سطرتهأ تلك الجمعيات (١).

فى عام ١٩٩١ قررت المحكمة العليا فى الهند فى قضية Sub hash Kumar V. State Of لوقف تصريف النفايات السائلة المتولدة (إن الحق فى الحياة يتسع ليشمل الحق فى التمتع ببيئة صحية خالية من تلوث الهواء والماء وذلك من أجل التمتع الكامل بالحياة).

إلا أنه وعلى الرغم من الحكم الصادر، فقد رفضت المحكمة اتخاذ أى إجراءات فى مواجهة المصنع، على الرغم من إقرارها بأن تصريف النفايات السائلة فى النهر هو فى حد ذاته كفيل بعدم صلاحية الماء للشرب أو الاستخدام لأغراض أخرى مثل الزراعة والري وهو ما يشكل انتهاكاً للحق فى الحياة الذى يكفله الدستور، وذلك لعدم توافر الأدلة اللازمة لإدانة مالكي تلك

(١) نجيبه الزاير، مرجع سابق، ص ٢١٥

المصانع هذا بالإضافة إلى أن الهدف من الدعوى هو حماية المصلحة الخاصة للمدعي وليس حماية للمصلحة العامة، وهذا كان سببا برفض الدعوى.

وأمرت المحكمة العليا الهندية في ، M.C. Mehta V. Union Of India في قضية (Granges) بإغلاق كافة المدايع التي تتولى تصريف النفايات السائلة في نهر وإخضاع النفايات السائلة للعمليات الخاصة بالمعالجة المعتمدة من وكالة إدارة البيئة، وفي ذات الحكم أكدت المحكمة أنه وعلى الرغم من أن غلق المصنع قد يترتب عليه ارتفاع نسبة البطالة (١). وهناك أمثلة أخرى على الصعيد العربي كمثال احتجاجات سكان الجنوب في الجزائر على قضية استغلال الغاز الصخري (٢).

كما يوفر العالم الافتراضي مجالاً واسعاً من أجل تنظيم التحركات الاجتماعية، واستدراج الدعم الشعبي، عبر دعوة المناصرين البيئيين للخروج للشوارع والمشاركة في المظاهرات لتلبية ظروف معينة، ولمواجهة تحديات خاصة، وللتعبير عن آرائهم فيما يتعلق بالمخاطر التي تهدد النظام البيئي (٣).

(١) وفاء العريط ، وآخرون ، المواطنة البيئية كبعد حضاري للحراك السياسي الجزائري، مجلة الفكر القانوني والسياسي مج ٣، ٢٠٢٠، ص ٨٣.

مشار إليه لدى: د. أميرة عبدالله السيد، الدور الوقائي للإدارة في حماية البيئة، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في القانون مقدمة لكلية الحقوق جامعة المنصورة ٢٠١٣، ص ٩٠

(٢) الحسين عمروش، مرجع سابق، ص ١٠٠.

كان للاحتجاج صدى وتأثير على صناعات القرار عقب تصريح الحكومة في ٢١ مايو ٢٠١٤ بالسماح في استغلال الغاز الصخري بهذه المناطق وتعالق معه الأصوات المنددة من منظمات المجتمع المدني ومنظمات ناشطة في مجال البيئة وحقوق الإنسان، والتي عبرت عن مخاوفها من مخاطر استغلال الغاز الصخري نتيجة لتداعياته السلبية والخطيرة على البيئة بعناصرها المختلفة.

(٣) الحسين عمروش، مرجع سابق، ص ١٠٠.

تعزير المواطنة: وسائل الإعلام والحوار والتعليم، موقع:

<http://www.unesco.org/new/ar/unesco/events/prizesandcelebrations/celebrations/internationaldays/world-press-freedom>

من ناحية أخرى يرى الفقه الفرنسي أنه على المشرع تكريس عدة تطورات منها إدراج تعريف عام للضرر البيئي، وهذا يفرض التمييز بين الأضرار التي تصيب الأفراد والأضرار التي تصيب البيئة أي التمييز بين الأضرار الشخصية والأضرار الموضوعية وبالإضافة إلى ذلك ينبغي تحديد ما يدخل في مفهوم فكرة الضرر البيئي، وكذلك تحديد النتائج أو العواقب المرتبطة بالضرر البيئي وذلك لتجنب مخاطر فراغ أو على العكس تكرار التعويضات (١).

تعريف وخصائص الضرر البيئي القابل للتعويض:

يوجد تعريف قانوني للضرر البيئي الذي يعرفه القانون بأنه: اعتداء ملحوظ على عناصر أو وظائف الأنظمة الأيكولوجية (البيئية)، أو للمنافع المشتركة التي يحصل عليها الإنسان من البيئة المادة ١٢٤٧ من التقنين المدني. (٢).

<http://day/previouscelebrations/worldpressfreedomday200900/themes/empoweringcitizens/hip-media-dialogue-and-education/>

(١) نجيبية الزاير، مرجع سابق، ص ٢٢٠

كرس القانون رقم ١٠٩٧ في ٨ من أغسطس ٢٠١٦ بشأن التنوع الحيوي إدراج الضرر البيئي في التقنين المدني الفرنسي وبموجب هذا القانون أصبح الكتاب الثالث من التقنين المدني في أحكامه الخاصة بالمسؤولية غير التعاقدية يتضمن فصلاً جديداً هو الفصل الثالث، وقد خصص عن تعويض الضرر البيئي وقد أصبحت أحكام تعويض هذا النوع من الأضرار منصوصاً عليها في المواد من ١٢٤٦ إلى ١٢٥٢ من التقنين المدني؛ بالإضافة إلى المادة ٢٢٢٦ ١١ من نفس التقنين المتعلقة بمدة تقادم دعوى الضرر البيئي. أغسطس ٢٠١٦ بشأن التنوع الحيوي.

(٢) مرجع سابق، ص ٢٢٣

وهذا التعريف القانوني يبدو على درجة كبيرة من الأهمية؛ فالقضاء لم يضع له تعريفاً من قبل، وإنما كان حين يأخذه في الحياة يدخله في طائفة شاملة للضرر المعنوي، بهدف التغلب على العقبة الخاصة باشتراط الضرر الشخصي، وكانت بعض المحاكم قد قبلت التعويض عن الضرر البيئي على نحو مستقل إلا أنها قد لجأت إلى تعريفات ذات تباين وغالباً وفقاً لنوع النظام الأيكولوجي. أما محكمة النقض في حكمها الشهير في قضية Erika في ٢٥ من - سبتمبر ٢٠١٢ فقد أكدت ببساطة أن الضرر هو اعتداء مباشر أو غير مباشر على البيئة، وهو تعريف مختصر وغير محدد.

المطلب الثاني المحدثات القضائية في المواطنة البيئية في بريطانيا

شهدت السنوات الثلاثين الماضية نقاشا مستمرا حول المبررات الدستورية للرقابة القضائية في بريطانيا، حيث يجادل البعض بأن مبرر هذه الرقابة يكمن في ضمان التزام صانعي القرار بمراجعتهم لمنع إساءة استخدام السلطة (١).

ويشترط التعريف في الضرر البيئي أن يكون ملحوظا ، وهذا الشرط يبدو في نظر البعض غير مفيد؛ لأنه لا يفعل سوى إدراج قاعدة مستقرة في القانون مؤداها أنه ليس للقضاة الفصل في القضايا التافهة وهذا الشرط كان نتيجة مفاوضات بين الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ وتعريف الضرر البيئي الذي تبناه المشرع هو ذاته التعريف الذي تضمنه تقرير الأستاذ Jegouzo الذي تأثر بدوره مباشرة بقائمة الأضرار البيئة التي صافها عدد من القانونيين والاقتصاديين، واختصاصي البيئة، والتي تتضمن التمييز بين عناصر النظم الأيكولوجية ووظائفها، والخدمات التي تؤديها للإنسان مثل خدمات التلقيح pollinisation

فالأخير كان يرى ضرورة إخضاع التعويض عن الضرر البيئي لقدر كافٍ من الجسامه؛ للحد من نطاق الأضرار جائز التعويض عنها. أما الجمعية الوطنية فقد كانت مؤيدة لمفهوم واسع للأضرار؛ نظراً لأن عدم فعالية قانون ٢٠٠٨ بشأن المسؤولية عن البيئة كانت راجعة إلى حد كبير إلى اشتراط الضرر الجسيم. ومن الملاحظ أن اصطلاح الضرر الملحوظ قد استخدمته محكمة استئناف باريس في حكمها الصادر في قضية Erika في ٣٠ من مارس ٢٠١٠.

صعوبة تقييم الضرر البيئي:

يجب على قضاة الموضوع تعويض الأضرار التي يعترفون بوجودها، وذلك في حدود طلبات الخصوم. وإذا كان الضرر البيئي قد أصبح معترفاً به تشريعياً، إلا أن تقييمه يبدو صعباً وفي هذا الخصوص قضت محكمة النقض في فرنسا أنه لا يجوز لقضاة الموضوع رفض طلب التعويض استناداً إلى الصفة الاحتمالية لطريقة الحساب المقترحة، وإنما يجوز لهم، عند الاقتضاء اللجوء إلى الخبرة لتقييم الضرر. ولا تراقب محكمة النقض عملية تقييم الضرر؛ لأنها تدخل في ولاية قضاء الموضوع.

Elizabeth Fisher , Bettina Lange , and Eloise Scotford, op , cit P. 451 (١)

For more:

كما شهدت الرقابة القضائية في سياق القانون البيئي نموًا هائلًا ، و من بين جميع آليات المساءلة المختلفة في القانون الإداري، حظيت الرقابة القضائية بأكبر قدر من الاهتمام لمعظم القضايا حول عمل نظم التنظيم البيئي في المملكة المتحدة (١). وهناك العديد من الأشكال الأخرى للمساءلة على سبيل المثال، يعتبر الإشراف البرلماني آلية لمحاسبة الإدارة تعكس الطبيعة السياسية للدستور البريطاني (٢). وهناك مجموعة أخرى من آليات المساءلة العامة غير القضائية التي يجب ملاحظتها وهي أمناء المظالم. وعلى الرغم من أن هذه الآليات تركز بشكل رئيسي على القطاع العام، إلا أنه في التسعينيات تم إنشاء عدد من أمناء المظالم للقطاع الخاص (٣).

-Louis J Kotzé, Environmental law and governance for the Anthropocene / edited by Louis J Kotzé, 2017. Oxford ; London.

-Parker, J., & Wade, R. (2020). Chapter 5. In Conceptualizing Environmental Citizenship for 21st Century Education Springer.

Ibid, P. 451 (١)

LAN Bache and others, 'Symbolic Meta-Policy: (Not) Tackling Climate Change in the Transport Sector (2015) 63 Political Studies 830, 837

Adam Tomkins, op.cit.p18-19 (٢)

الدستور السياسي: هو الدستور الذي يتم فيه محاسبة من يمارسون السلطة السياسية (لنقل الحكومة) من خلال وسائل سياسية، ومن خلال مؤسسات سياسية (مثل البرلمان). وبالتالي، قد يخضع الوزراء الحكوميون وكبار الموظفين المدنيين للرقابة المنتظمة في البرلمان. وقد تتضمن هذه الرقابة المشاركة في المناقشات، والإجابة على الأسئلة، والمشاركة في تحقيقات اللجان والرد عليها، وما إلى ذلك.

ACL Davies, Accountability: A Public Law Analysis of Government by Contract (٣) 81 (OUP 2001).

ولا تقتصر آليات المساءلة على المستوى البريطاني فقط؛ بل هناك أيضًا العديد من آليات المساءلة في الاتحاد الأوروبي، سواء كانت قانونية أو غير قانونية، وبالتالي فإن مغادرة الاتحاد الأوروبي سيكون لها تأثير كبير على المساءلة في القانون البيئي البريطاني (١). ومن المحددات القضائية للمواطنة البيئية في بريطانيا مطالبات الرقابة القضائية البيئية، وتعد هذه المطالبات من بين إجراءات الرقابة القضائية الأكثر تعقيدًا من الناحية الواقعية، وكثيرا ما تنطوي على مواد واقعية وسياسية وتقنية ضخمة، وغالبا ما يطلب من المحكمة فهم العمليات أو النماذج العلمية المعقدة؛ وهذا لا يهدد فقط بتقويض سرعة وكفاءة اختصاص الرقابة القضائية، بل قد يؤدي أيضًا في إخراج المحاكم إلى ما هو أبعد من وظيفتها الدستورية (٢).

كما تقوم اللجان البرلمانية المختارة بمراقبة مهمة لجميع مجالات السياسة، بما في ذلك كيفية تعامل الحكومة مع القضايا البيئية. وتشرف العديد من هذه اللجان على عمل دائرة حكومية معينة. وبالتالي، هناك لجنة البيئة العامة للأغذية والشؤون الريفية، التي تشرف على عمل إدارة شؤون الأغذية والأغذية البيئية في منطقة الأورال. هناك أيضًا لجان مختارة شاملة. على سبيل المثال، تم إنشاء لجنة التدقيق البيئي (EAC) في عام ١٩٩٧ لتقييم ما إذا كانت الإدارة العامة في المملكة المتحدة تساهم في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة. وبالمثل، تلعب لجنة العلوم والتكنولوجيا في مجلس العموم دورًا هامًا في مراجعة الجوانب العلمية للإدارة وصنع القرار. وتقوم هذه اللجان أيضًا بإنتاج تقارير تشكل الموارد العلمية للممارسات الإدارية العامة.

(١) Elizabeth Fisher , Bettina Lange , and Eloise Scotford, op , cit, P. 455

وتشمل لآليات المساءلة المختلفة في القانون العام الإنجليزي. المسؤولية الوزارية، لجان التدقيق، والإشراف الإداري الداخلي والإشراف المالي و تقييمات الأثر التنظيمي كذا لجان التحقيق والاستئنافات الداخلية، الرقابة من قبل محكمة، المفوض البرلماني للإدارة، أمين المظالم للحكومة المحلية، استخدام مؤشرات الأداء والجداول الترتيبية، والرقابة القضائية.

(٢) Richard Moules, Environmental Judicial Review (Hart Publishing 2011) , P.

15-16

For more:

-Richard Macrory, ENVIRONMENTAL CITIZENSHIP AND THE LAW: REPAIRING THE EUROPEAN ROAD , Journal of Environmental Law, Volume 8, Issue 2, 1996

قد تجري المحاكم الإنجليزية الرقابة القضائية من خلال التوجيهات وأحكام محكمة العدل الأوروبية التي تفسر تلك التوجيهات من الناحية العملية لدعاوى الرقابة القضائية وذلك إما بموجب نص قانوني يسمح بالاستئناف أمام المحكمة العليا بسبب خطأ في القانون، أو عبر دعوى في القانون العام في قضية مجلس نقابات الخدمة المدنية ضد وزير الخدمة المدنية (١).

-James R. May and Erin Daly, Global Environmental Constitutionalism, Intergenerational Justice Review, Issue 2/2016.

Journal of Environmental Planning and Management , Volume 61, 2018 – Issue 5–6: Human–nature relationships and their implications for environmental management.

-May, James and Daly, Erin, Learning from Constitutional Environmental Rights (January 01, 2018). Daly E, May JR. Learning from Constitutional Environmental Rights. In: Knox JH, Pejan R, eds. The Human Right to a Healthy Environment. Cambridge University Press; 2018:42–58., Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=4998850>

طبيعة الخبرة المطلوبة في اتخاذ القرارات البيئية تشير إلى مجموعة واسعة من التخصصات، بما في ذلك العلوم والعلوم الاجتماعية والمهن المهنية وأولئك الذين لديهم خبرة في القضايا البيئية حيث يمثل الكم الكبير من المعلومات والخبرة اللازمة في عملية صنع القرار البيئي عددًا من التحديات للقانون العام، وخاصة القانون الإداري. وهناك مشكلة عملية تتمثل في كيفية دمج هذه المعرفة والخبرة في عملية صنع القرار الإداري. تنشأ هذه المشكلة بسبب تطور مبدأ القانون الإداري في مجالات ذات متطلبات معلومات محدودة علاوة على ذلك، كان النهج التاريخي في المملكة المتحدة هو إبقاء الأبحاث والخبرات بعيدة عن الحكومة والإدارة، سواء من خلال استخدام اللجان أو الهيئات المستقلة أو التعاقد مع جهات خارجية. في القانون البيئي المعاصر في المملكة المتحدة، يتم جمع وتقييم المعلومات من قبل مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة العامة والخاصة، ويختلف دور هذه الجهات الفاعلة المختلفة من نظام إلى آخر. غالبًا ما يتطلب الأمر قليلاً من البحث لرؤية جميع الجهات الفاعلة التي شاركت في اتخاذ القرار البيئي.

Elizabeth Fisher , Bettina Lange , and Eloise Scotford, op , cit, P. 456 (١)

For more:

وتتألف القرارات الإدارية، بما في ذلك القرارات البيئية من مزيج من الحقائق والقانون والسياسة والسلطة التقديرية، وبالتالي، فإن عملية مناقشة قضايا الرقابة القضائية هي عملية دقيقة في فحص الجوانب المهمة للقرارات الإدارية (١).

-Cao, B. (2015). Environment and Citizenship (1st ed.). Routledge.
<https://doi.org/10.4324/9780203084335>.

-Derek Bell, Chapter Environmental citizenship Global, local and individual, Book
Routledge Handbook of Global Environmental Politics, 1st Edition First
Published 2014 Imprint Routledge.

-Dobson, A. Environmental citizenship and the administration of life.
https://d1wqtxts1xzle7.cloudfront.net/25890782/Environmental_Citizenship_and_the_Administration_of_Life

-Flynn, R., Bellaby, P., & Ricci, M. (2008). Environmental citizenship and public attitudes to hydrogen energy technologies. Environmental Politics, 17(5), 766–783.

Minister for the Civil Service. That judgment came a few years after the introduction of Order 53 of the Rules of the Supreme Court in 1977, which for the first time spelled out the procedure for bringing a judicial review claim. It has now been replaced by Part 54 of the Civil Procedure Rules 1998. Lord Dip lock's reasoning can be understood as an act of judicial codification of the grounds of review. The facts of the case are not relevant.

Council of Civil Service Unions v Minister for the Civil Service [1984] AC 374 (HL)
410–11 (Lord Dip lock)

Wednesbury unreasonableness Associated Provincial Picture Houses Ltd. v.
(.)Wednesbury Corporation (1948) 1 KB 223
Ibid , P. 457 (١)

FURTHER READING

1. For further information on access to information, including the

وباعتباره من المحدّدات القضائية للمواطنة البيئية في بريطانيا، يفرض القانون العام واجبًا عامًا للعدالة الإجرائية على السلطات العامة التي تمارس مجموعة واسعة من الوظائف التي تؤثر على مصالح الأفراد (١).

وفي اعتقنا إن الكثير من القوانين حتى القانون العام، متعلقة بحماية الحقوق الخاصة ومع ذلك، فإن المشاكل البيئية تتطوّر على العديد من أنواع الاهتمامات المختلفة، ومن ثم فمن المحتم أن تخلق التشريعات البيئية واجبات والتزامات على صنّاع القرار أن يأخذوا في اعتبارهم مجموعة من الاهتمامات البيئية.

وهذا يثير التساؤل حول كيفية استيعاب القانون العام لهذه المصالح والاهتمامات المختلفة في عملية صنع القرار، مثال ذلك الفصل ٢١ من قانون الحفاظ على الطبيعة (٢).

Environmental Information Regulations 2004, see Philip Coppel, Information Rights (4th edn, Bloomsbury 2014).

2. For a very good discussion of the role of different accountability mechanisms in holding decision-makers to account in the environmental context, see Andrea Ross, Sustainable Development Law in the UK: From Rhetoric to Reality? (Routledge 2011) Ch. 10.
3. The reports of the Committee on Climate Change can be found at <https://www.theccc.org.uk>.
4. For a history of the RCEP, see Susan Owens, Knowledge, Policy and Expertise: The UK Royal Commission on Environmental Pollution 1970–2011 (OUP 2015).

Ibid, P. 457 (١)

See the discussion on this point in Secretary of State, for Environment, Food and Rural Affairs v Clowns (a 55) in the CA. application of) v London Borough of Harlingen [2014] UKSC 56, (35)

Ibid, , P. 451) (٢)

Environmental judicial review claims are amongst the most factually complex judicial review proceedings. Frequently they involve voluminous factual, policy and technical material, often requiring a court to understand complicated scientific processes or modelling. Not only does this threaten to compromise the speed and efficiency of the judicial review jurisdiction, but it also has the potential to draw the courts beyond their constitutional function and lead them to consider the merits of decisions made by scientific experts and democratically accountable decision-makers. With that said, it is important that expertise is not used as a shield for not reviewing a decision. Consider the comments of Beaton LJ in *Mott v Environment Agency* in regard to an argument put to the Court about how the lower court should have reviewed the expert discretion of the Environment Agency.

Mott, R (on the application of) v Environment Agency] 2016[EWCA Civ 564, paras 63-4 (Beatson LJ)

53. Underlying Mr. Lewis's submissions was the contention that the judge did not accord sufficient weight to the nature of the exercise or the expertise of the Agency. Before turning to those submissions, observe that, while a regulatory body such as the Agency is clearly entitled to deploy its experience. Technical expertise and statutory mandate in support of its decisions, and to expect a court considering a challenge by judicial review to have regard to that expertise, it is also necessary for the decision-maker, when faced with such a challenge, to provide a clear explanation to the court. If it does not criticism

Elizabeth Fisher, "The Enigma of Expertise (2016) 28 JEL 551. Consider, for example, the different people involved in the air quality modelling exercise in *R Client Earth (Nis 2) v Secretary of State for the Environment, Food and Rural Affairs* [2016] EWHC 2740 (Admin)

FURTHER READING

وتتصل بالمحددات القضائية للمواطنة البيئية فى بريطانيا أسس الرقابة القضائية فى قضايا القانون البيئى، حيث يوفر القانون البيئى تحديات محددة للقانون العام؛ فالقضاة مطالبون بالتعامل مع الحقائق البيئية وهذا أحد أسباب وجود محكمة بيئية متخصصة (١).

1-Adamou, A., Georgiou, Y., Paraskeva-Hadjichambi, D., & Hadjichambis, A. C. (2021). Environmental Citizen Science Initiatives as a Springboard towards the Education for Environmental Citizenship: A Systematic Literature Review of Empirical Research. *Sustainability*, 13(24), 13692. <https://doi.org/10.3390/su132413692>.

, Environnement and Citizenship in Latin America: Hannah Wittman, 2-Alex Latta Natures, Subjects and Struggles.

3-Anna Mravcová, Environmental Awareness and Environmental Citizenship Dimension, Politics, Energy and Environmental Studies, Environmental interactions, Globalization, *Journal: Slovenská politologická revueby: Univerzita sv. Cyrila a Metoda v Trnave, Katedra politológie.*

4-Bell, D. R. (2005). Liberal Environmental Citizenship. *Environmental Politics*, 14(2), 179-194. <https://doi.org/10.1080/09644010500054863>

Burgess, J., Harrison, C. M., & Filius, P. (1998). Environmental Communication and the Cultural Politics of Environmental Citizenship. *Environment and Planning A: Economy and Space*, 30(8), 1445-1460. <https://doi.org/10.1068/a301445>

ibid, P. 2) (١)

- Downs & Secretary of State for Environment. EWHA Rural Affairs (2008) EWHC 2666
- Secretary of State for Enter Site Do Secretary of State Down (20 Civ 664)
- Morge v Hampshire County Council [2011] UKSC 2, (2011) | WLR 268
- R. (Eisai Ltd) NICE (2008) EWCA Civ 438, (2008) 11 CCL Rep 385

حيث يوجد تداخل مستمر بين القانون البريطاني وقانون الاتحاد الأوروبي والقانون الدولي، والذي _ من بين أمور أخرى _ يشكل طبيعة القانون العام وأهميته لقانون البيئة البريطاني.

ويرجع ذلك بشكل خاص إلى أن الكثير من قانون البيئة البريطاني مشتق من قانون الاتحاد الأوروبي؛ ومع ذلك، فإن الآثار القانونية للقانون الدولي وقانون الاتحاد الأوروبي ليست دائماً بسيطة (١).

كما أن هناك تطور لآليات الرقابة القضائية في القانون البيئي البريطاني على سبيل المثال، بعض التشريعات البيئية توفر إمكانية الاستئناف أمام محكمة مختصة . وكذلك هناك قانون تغير المناخ لعام ٢٠٠٨ (الفصل ١٨) ؛ فقد أنشأ الجزء الثاني من ذلك القانون لجنة لتغير المناخ، وتم منحها أيضاً عددًا من الصلاحيات (٢).

-
- R (Friends of Basildon Golf Course) v Batldon District Council [2010] EWCA Civ 1432, [2011] Env LR 16
 - Badger Trust v The Welsh Ministers [2010] EWCA Civ 807, [2010] 6 Costs LR 896

Ibid , P. 458 (١)

فقد أعلنت محكمة العدل الأوروبية في وقت مبكر للغاية أن قانون الاتحاد الأوروبي هو الأسمى، ورغم أن قبول محاكم المملكة المتحدة لهذه السيادة لم يكن مباشراً أو مطلقاً، فقد تم قبولها على مضض في الممارسة العملية (وإن كان أقل من ذلك من الناحية النظرية).

Ibid , P. 458 (٢)

تبدو المسؤوليات في عملية تنفيذ قانون تغير المناخ كبيرة. هناك أهداف قصيرة المدى وأهداف طويلة المدى "ملزمة قانوناً". هناك حاجة إلى تقديم تقرير سنوي إلى البرلمان، كما توجد هيئة خبراء مستقلة (لجنة تغير المناخ) لتقديم المشورة بشأن الأهداف والسياسات ورصد التقدم المحرز

Likewise, the distinction between <http://www.bailil.org> (accessed 5 September 2018).

-LAN Bache and others op , cit , P. 830, 837

The responsibilities and accountabilities within the process of implementing the Climate Change Act appear substantial. There are short-term targets and 'legally binding' longer-term targets. There is a need to report annually to Parliament and there is an independent expert body (the Committee on Climate Change to advise on targets and policies and monitor progress. For the United Kingdom government, the processes of accountability are summarized in the Carbon Plan in a section called 'Managing Our Performance, which notes that there is a 'robust framework to track progress and flag when issues or policy changes mean that we risk going off track' (DECC, 2011, p. 118). Within this framework, the Committee on Climate Change publishes an annual report in which it scrutinizes the government's progress in meeting carbon budgets. The government has to lay response to the points raised by the CCC before Parliament by 15 October each year. The statutory requirement to produce a report on policies after a new budget has been set also forms part of the accountability regime under the Climate Change Act (DECC, 2011, p. 118).

However, analysis independent of the government suggests that the accountability process is not as strong as it might appear (Client Earth, 2009) and this resonates with our findings. Despite the hard language of 'legally binding commitments, Client Earth (2009) notes that the Act does not include an enforcement mechanism and suggests that the opportunities for enforcing legislation through the courts via judicial review in the United Kingdom are very weak and that recent cases indicate that any challenge to the government in court would have little chance of success. In relation to accountability, the report concludes that:

The core philosophy of the Act is that this series of built-in duties, actions, and reporting requirements, combined with the monitoring function of the CCC, and the scrutiny role of parliament, will create transparency, accountability, and political pressure to ensure that governments will comply. Compliance with the legislation is therefore institutional and political (Client Earth, 2009, p. 301.

ومن الناحية التاريخية نذكر عن آلية المساءلة اللجنة الملكية للتلوث البيئي (RCEP). بدلاً من أن يتم إنشاؤها بموجب تشريع يتعلق بنظام معين، تم إنشاء اللجنة الملكية بأمر ملكي كهيئة من الخبراء من مجالات مختلفة للنظر في القضايا البيئية بشكل عام (١). وهناك أيضاً الركيزة الأولى من اتفاقية الوصول إلى المعلومات البيئية، حيث تفرض هذه الركيزة واجباً على السلطات العامة لجعل معلومات بيئية معينة متاحة عند الطلب، مع مراعاة بعض القيود في الاتحاد الأوروبي، ويتم تنفيذ هذا التوجيه في إنجلترا وويلز من خلال

This analysis is a reminder that all forms of accountability can be open to questions about their Another historical example of an accountability mechanism is the Royal Commission on Environmental Pollution (RCEP). Rather than being created by legislation in relation to a specific regime, the RCEP was created by royal warrant as a committee of experts from different fields that considered environmental issues in more general terms. The RCEP existed between 1970 and 2011 and its royal warrant described its remit as being to advice on matters, both national and international, concerning the pollution of the environment; on the adequacy of the research in this field; and the future possibilities of danger to the environment,' it produced thirty-three reports over its lifespan, some short, some long, covering a range of general topics including setting environmental standards

١Ibid, P. 45 (١)

وُجدت اللجنة الملكية بين عامي ١٩٧٠ و٢٠١١، وتضمن أمرها الملكي نطاق اختصاصها بأنه تقديم المشورة بشأن المسائل الوطنية والدولية المتعلقة بتلوث البيئة؛ وعلى كفاية البحث في هذا المجال؛ وعلى الإمكانيات المستقبلية للمخاطر على البيئة. وقد أصدرت ثلاثة وثلاثين تقريراً خلال فترة وجودها، بعضها قصير، وبعضها طويل، يغطي مجموعة من الموضوعات العامة، بما في ذلك وضع المعايير البيئية

Parliamentary Commissioner Act 1967. JUSTICE E. The Citizen and Administration: The Redress of Grievances (Steven Sons Ltd 1961).

لوائح المعلومات البيئية لعام ٢٠٠٠. (EIR 2004)، تُستمد السلطة المفوضة لإصدار لوائح المعلومات البيئية لعام ٢٠٠٤ من قانون حرية المعلومات لعام ٢٠٠٠ (FOIA) (١).

(١) Tim Jewell, "Public Law and the Alaking (Clarendon Press 1998) 74.

تنص المادة ٥ على أن تكون هناك واجبات على السلطات العامة من جمع ونشر المعلومات. يتم تعريف "المعلومات البيئية" بشكل واسع جدًا في المادة ٢(٣) وتشمل أي معلومات في شكل مكتوب، مرئي، سمعي، إلكتروني، أو أي شكل مادي آخر تتعلق بمجموعة واسعة من القضايا المتعلقة بالبيئة. يجعل هذا الركيزة من اتفاقية آرهوس أداة قوية يمكن أن تنطبق على مجموعة واسعة من مواقف اتخاذ القرارات البيئية، وكذلك على عمليات إنشاء وجمع وتجميع المعلومات بشكل أوسع.

توفر اللوائح إطارًا يحدد المعلومات البيئية بشكل واسع جدًا، ويوفر آلية بسيطة لطلب المعلومات؛ يضع قيودًا زمنية قليلة على توقيت تقديم هذا الطلب؛ ويرافقه جهاز مؤسسي يشرف على تطبيق اللوائح. كما توفر لوائح المعلومات البيئية لعام ٢٠٠٤ إطارًا للطعن في القرارات أولاً داخليًا، ثم إلى مكتب مفوض المعلومات (ICO)، ومن ثم إلى المحكمة الابتدائية (First Tier Tribunal) المعنية بحقوق المعلومات، وأخيرًا إلى المحكمة العليا.

التوجيه ٢٠٠٣/٤/EC للبرلمان الأوروبي والمجلس بتاريخ ٢٨ يناير ٢٠٠٣ بشأن الوصول العام إلى المعلومات البيئية.

قرار مجلس ٢٠٠٤/٣٣٩١/EC بشأن الوصول العام إلى المعلومات البيئية وتكرار توجيه المجلس ٢٠٠٣/٩٠/١٤١/EEC [2003] OJ 1/41. تتطبق هذه اللوائح في إنجلترا وويلز. وتوجد لوائح مشابهة في اسكتلندا وأيرلندا الشمالية

Case 6/64 Casta v ENEL [1964] ECR 585. Secretary of State for Transport, ex p Factotum Led (No 2) [1991]1. AC 603 (HL): Thabure Sunderland CC (2003) OB 151. For a more wide-ranging discussion of parliamentary sovereignty, see Jackson A AC 262 AG (2005) UKHL 56. (2006) 1

▪ David Roberts, Victorian Origins of the British Welfare State (Yale UP 1960).

▪

lizabeth Fisher and others, Maturity and Methodology: Starting a Debate about Environmental Law Scholarship (2009) 21 JEL 213,228-30

وبوجه عام، كان هناك عدد قليل جدًا من قضايا القانون البيئي في المحاكم البريطانية التي كانت لقانون حقوق الإنسان صلة بها، وتلك القضايا التي كانت موجودة تتعلق أساسًا بالحق في الملكية، وقد أحييت بعض قضايا القانون البيئي التي تثير قضايا تتعلق بالاتفاقية إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.

وتقدم الأدوات القانونية الراسخة مثل الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان لعام ١٩٥٠ (ECHR) حقوقًا إجرائية وحقوقًا جوهرية.

■

Laurence H Tribe, 'Ways Not to Think about Plastic Trees: New Foundations for Environmental Law' (1974) 83 Yale LJ 1315, 1317.

Statutes and judicial decisions typically mandate 'systematic' and 'interdisciplinary' attempts to ensure that presently un-quantified environmental amenities and values may be given appropriate consideration in decision-making along with economic and technical considerations. Public interest challenges to decisions alleged to be environmentally unsound are diverted by the pressures of doctrine and tradition from claims about the value of nature as such into claims about interference with human use, even when the real point may be that a particular wilderness area, for example, should be "used by no-one. Examples of these struggles can be seen right across environmental law but are particularly prevalent with other of these can be so (Chapter 21) where environmental interests are being weighed. Types of interests.

An inevitable by-product of the different types of interests that are relevant to environmental problems is that environmental law regimes create and protect new types of legal rights. Bogojevic and Ray fuse identify three different frames for understanding such rights: rights of nature, rights to the environment, and environmental rights as participatory rights.

Environment in Tim Jewell and Jenny Steele (Eds), Law in Environmental Decline

وعلى الرغم من أن الاتفاقية لا تحتوي على حقوق تتعلق مباشرة بالبيئة، إلا أن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان اعتمدت نهجاً مبتكراً في فقها القانوني العام والذي كان له تأثيراً هاماً في تطبيقها على القضايا البيئية، من بين الحقوق الإجرائية التي أثبتت فعاليتها في هذا السياق هي المادة ٦ (الحق في محاكمة عادلة). وفي فئة الحقوق الجوهرية، تعتبر المادة ٨ (الحق في احترام الحياة الأسرية والخاصة) والمادة ١ من البروتوكول الأول (الحق في التمتع السلمي بالممتلكات) (١).

(١) Ibid, P. ٤٦٠

Such a declaration does not quash an offending statute, but Parliament must take it into account and decide hay Convention violation fit (considering also the fact that Handy side v UK App no 5493/72 (ECtHR 7 the UK government thrust and Hara December 1976).

For example, R (Prolife Alliance) v BBC [2003] UKHL 23, [2004] AC Con For Downs (n 5) onerellicrafts of State for Environment, Food and Rural Affairs v. paras 106–14 and Kar Commissionner Metropolis [2008] UKHL 69, [2008] 1 WLR 2723

تحت هذه العناوين، تم الاعتراف بالدعاوى البيئية أحياناً كملحق، أو ربما بشكل أكثر دقة، كشرط مسبق للحقوق الجوهرية المعترف بها في الاتفاقية، ولا سيما في قضايا معروفة مثل قضية لوبيز أوسترا ضد إسبانيا، قضية غيرا ضد إيطاليا، وقضية فاديفيا ضد روسيا. ومع ذلك، هناك بعض القيود الهامة على قابلية تطبيق الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان في القضايا البيئية، منها أن النظام ينطبق فقط على الأضرار الفعلية ولا يشمل المخاطر، وبالتالي فإن الحماية المقدمة على أرض الواقع محدودة بشكل واضح.

عامل آخر مهم يقلل من تأثير الاتفاقية في القضايا البيئية هو أن الاتفاقية تقدم وصولاً محدوداً إلى المحاكم للمنظمات غير الحكومية (NGOs) التي ترفع قضايا ذات مصلحة عامة، في حين أن مثل هذه المجموعات يمكن أن ترفع قضايا، وفي الواقع فهي من المساهمين الأساسيين في جميع مراحل التقاضي القانونية في المجال البيئي، إلا أنها تخضع للمتطلب العام الذي تفرضه المادة ٣٤ بأن الحقوق الجوهرية يجب أن تكون قد انتهكت من أجل المضي قدماً. وهذا يمكن أن يكون مشكلة خاصة لأن هذه المجموعات غالباً ما تكون في وضع أفضل للدفاع عن الحقوق الإجرائية العامة من تقديم مطالبات جوهرية.

وأما الرقابة القضائية ففي ما يتعلق بمكافحة مبيدات الآفات تم تقديم مجموعة من الحجج أمام المحكمة الجزئية في قضية داونز للطعن في تدابير المملكة المتحدة التي تنفذ توجيه الاتحاد الأوروبي (EEC/٤١٤/٩١) وموضوعها (مدى كفاية النموذج العلمي المستخدم من قبل وزارة البيئة والغذاء والشؤون الريفية (DEFRA) في تقييم مخاطر المبيدات على المارة)(١).

زعم مقدمو الطلبات انتهاك المادتين (٢) و(٨) من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان (ECHR) فيما يتعلق ببناء محطة الغاز الطبيعي المسال (LNG) في ميلفورد ووجدت المحكمة أن "الشكاوى يجب أن تُنظر من منظور المادة ٨ فقط" (الفقرة ١٨٤)، حتى تمحورت القضية حول ثلاث نقاط:

١. ما إذا كانت المادة ٨ قابلة للتطبيق

٢. وما إذا كان هناك انتهاك للمادة ٨ في تقييم المخاطر المتعلقة بالمحطة

(١) Elizabeth Fisher , Bettina Lange , and Eloise Scotford, op , cit, P. ٤٦٠
Downs v Secretary of State for Environment, Food and Rural Affairs [2008] EWHC 2666 (Admin) para 38 (Collins J)

بعض الحجج كانت تتعلق بالكفاية العلمية للنموذج، وتتعلق حجج أخرى بالكفاية القانونية، في ضوء أعمال توجيه الاتحاد الأوروبي.

: "الحكم العلمي ليس محصناً من التناقض لكن يجب على المحكمة أن تكون حريصة في عدم استبدال رأيها غير الخبير للعلم برأي خبير يمكن الدفاع عنه."

- "Michael Beloff, Judicial Review-2001: A Prophetic Odyssey (1995) 58 MLR 143, 150.
- For example, & v Hull University Visitor, ex p Page [1993] AC 682 (HL) 701-2
- R v Somerset CC ex p Fewings [1995] 3 All EM 20 (CA)
- Barbone v Secretary of State for Transport [2009] EWHC 463 (Admin)
- R V chief Constable of Sussex, Ex p international Trader's Ferry Limited [1998] 2 AC 418 (HL), which involved a breach of Art 34 of the then Treaty of the European Communities (TBC).

٣. وما إذا كان هناك انتهاك للمادة ٨ فيما يتعلق بالفشل في الكشف عن المخاطر. أشارت المحكمة في قضية فادييفا ضد روسيا إلى أن المادة (٨) قد استخدمت في عدة قضايا تتعلق بالمخاوف البيئية، ولكن لطرح قضية بموجب المادة (٨)، يجب أن يؤثر التدخل المزعوم بشكل مباشر على المنزل أو الأسرة أو الحياة الخاصة لمقدم الطلب (١).

(١) Ibid P. 451

An extract from one case brought against the UK in the ECtHR is included here. The analysis in the case was lengthy, so we only extracted some of the arguments raised. Hardy v UK App no 1965/07 (ECtHR, 14 February 2012) paras 187-92, 21721, 245-50.

في القضايا المتعلقة بالتلوث البيئي، يجب أن يصل التلوث إلى حد أدنى معين حتى تكون الشكوى ضمن نطاق المادة ٨. يعتمد تقييم هذا الحد الأدنى على جميع ظروف القضية، مثل شدة ومدّة الإزعاج وتأثيراته الجسدية أو النفسية. كما يجب مراعاة السياق العام للبيئة. إذا كان الضرر المزعوم ضئيلاً مقارنةً بالمخاطر البيئية التي تشكل جزءاً من الحياة في أي مدينة حديثة، فلن تكون هناك دعوى قابلة للنظر بموجب المادة ٨. كما وجدت المحكمة أن المادة ٨ تنطبق عندما تكون الآثار الخطيرة لنشاط معين، والتي يمكن أن يتعرض لها الأفراد المعنيين، قد تم تحديدها كجزء من إجراءات تقييم الأثر البيئي بطريقة تؤسس صلة وثيقة كافية بالحياة الخاصة والعائلية لأغراض المادة ٨ من الاتفاقية (كما في قضية ناشكين وآخرون). في القضية اللاحقة تاتار ضد رومانيا، وجدت المحكمة أن المادة ٨ قابلة للتطبيق في قضية تتعلق بخطر ناتج عن منشأة لاستخراج المعادن. في تلك القضية، لم يُعتبر غياب أي قرار داخلي أو وثيقة رسمية أخرى توضح درجة الخطر الذي تشكله الأنشطة الخطرة على صحة الإنسان والبيئة عائقاً أمام الدعوى، نظراً لأن مقدم الطلب حاول متابعة سبل الانتصاف المحلية وأن حادثة سابقة تضمنت تسرباً عرضياً قد أسفرت عن ارتفاع في مستويات بعض المواد السامة في المنطقة المجاورة. في هذه القضية، لا يوجد ما يشير إلى أن العمليات العادية لمحطات الغاز الطبيعي المسال تشكل خطراً على مقدمي الطلبات أو على البيئة. لا يوجد ادعاء بوجود تلوث مستمر ناتج عن نقل الغاز الطبيعي المسال في ميناء ميلفورد.

المطلب الثالث المحددات القضائية في المواطنة البيئية في مصر

عرفت الفقرة الأولى من المادة الأولى من قانون البيئة المصري رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ قانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ بإصدار قانون في شأن البيئة والمعدل بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٩ البيئة بأنها : (المحيط الحيوي الذي يشمل الكائنات الحية وما يحتويه من مواد وما يحيط بها من هواء وماء وتربة وما يقيمه الإنسان من منشآت) (١).

وفقاً لمقدمي الطلبات، ينشأ من احتمال حدوث تصادم في الميناء، مما قد يؤدي إلى تسرب كمية كبيرة من الغاز الطبيعي المسال واحتمال حدوث انفجار أو حريق. يدعي مقدمو الطلبات أن احتمالية التصادم والمخاطر والنتائج المرتبطة بمثل هذا الحادث لم يتم تقييمها بشكل صحيح.

تشير المحكمة إلى أنه من أجل إنشاء وتشغيل محطات الغاز الطبيعي المسال، كان على المشغلين الحصول على تصاريح التخطيط والموافقة على المواد الخطرة (كما في قضية هاتون ضد المملكة المتحدة

The Court notes that in order to establish and operate the LNG terminals, the operators were required to obtain planning permission and hazardous substances Hatton v UK (2003) 37 EHRR 28 (aircraft consent (see paragraphs 9–11, 129 and noise)

(١) قانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ بإصدار قانون في شأن البيئة

<https://www.eeaa.gov.eg/Laws/55/index> آخر تحديث ١٥ ديسمبر ٢٠٢٤ -تاريخ الزيارة ١٥

ديسمبر ٢٠٢٤

مادة ١ : "أضيف البنودان ٤١ و٤٢ بالقانون ١٠٥ لسنة ٢٠١٥ الجريدة الرسمية-العدد(٤٢) مكرر أ-في ١٩ أكتوبر -٢٠١٥"

- تلوث البيئة : " مستبدل بالقانون ٩ لسنة ٢٠٠٩ الجريدة الرسمية- العدد ٩ مكرر في ١-٣-٢٠٠٩ ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره "

كل تغيير في خواص البيئة يؤدي بطريق مباشر أو غير مباشر إلى الإضرار بصحة الإنسان والتأثير على ممارسته لحياته الطبيعية، أو الإضرار بالطبيعة أو الكائنات الحية أو التنوع الحيوي " البيولوجي "

ونصت المادة ٢٦ من القانون على أنه: "على جميع الجهات العامة والخاصة والأفراد أن تسارع بتقديم جميع المساعدات والإمكانات المطلوبة لمواجهة الكارثة البيئية ليقوم الصندوق المشار إليه في المادة ١٤ من هذا القانون برد النفقات الفعلية التي تحملتها الجهات الخاصة والأفراد (١).

ونصت المادة (١٠٣) على: " لكل مواطن أو جمعية معنية بحماية البيئة الحق في التبليغ عن أي مخالفة لأحكام هذا القانون".

نصت المادة (٥) من ذات القانون على أنه: "يجوز لجمعيات حماية البيئة المشهورة وفقا للقانون اللجوء إلى الأجهزة الإدارية والقضائية المختصة بغرض تنفيذ أحكام القوانين والقرارات المتعلقة بحماية المحميات الطبيعية" (٢).

ونصت المادة (٦٥) من اللائحة التنفيذية لقانون البيئة الصادر بالقانون ٤ لسنة ١٩٩٤ على الآتي: "لكل مواطن أو جمعية معنية بحماية البيئة اللجوء إلى الأجهزة الإدارية

- تدهور البيئة : التأثير على البيئة بما يقلل من قيمتها أو يشوه من طبيعتها البيئية أو يستنزف مواردها أو يضر بالكائنات الحية أو بالآثار .

- حماية البيئة : المحافظة على مكونات البيئة والارتقاء بها، ومنع تدهورها أو تلوثها أو التقليل من حدة التلوث. وتشمل هذه المكونات الهواء والبحار والمياه الداخلية متضمنة نهر النيل والبحيرات والمياه الجوفية، والأراضي والمحميات الطبيعية والموارد الطبيعية الأخرى.

وعرفت المادة الأولى فقرة (١) من قانون حماية البيئة الكويتي رقم ٦٢ لسنة ١٩٨٠ البيئة في تطبيق أحكامه بأنها : المحيط الحيوي الذي يشمل الكائنات الحية من إنسان وحيوان ونبات، وكل ما يحيط بها من هواء وماء وتربة، بما يحتويه من مواد صلبة أو سائلة أو غازية أو اشعاعات، والمنشآت الثابتة والمتحركة التي يقيمها الإنسان . وعرفت المادة الرابعة فقرة (٦) من قانون حماية البيئة ومكافحة التلوث العماني رقم ١٠ لسنة ١٩٨٢ بأنها مجموعة النظم والعوامل والمواد الطبيعية التي يتعامل معها الإنسان، سواء في مواقع عمله أو معيشته، أو في الأماكن السياحية والترفيهية، فيتأثر بها الإنسان أو يؤثر فيها، الماء، التربة، المواد الغذائية والمعدنية والكيماوية المختلفة، مصادر الطاقة، والعوامل الاجتماعية المختلفة.

(١) قانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ بإصدار قانون في شأن البيئة

(٢) قانون ١٠٢ لسنة ١٩٨٣ في شأن المحميات الطبيعية <https://manshurat.org/node/13093>

آخر تحديث ١٥ ديسمبر ٢٠٢٤ - تاريخ الزيارة ١٥ ديسمبر ٢٠٢٤

والقضائية والمختصة بغرض تنفيذ أحكام قانون البيئة وما ورد بهذه اللائحة، وعلى وزارة الداخلية بالتنسيق مع جهاز شئون البيئة إنشاء شرطة متخصصة لحماية البيئة بالوزارة ومديريات الأمن بالمحافظات، تختص بالعمل على تنفيذ أحكام القوانين والقرارات المتعلقة بحماية البيئة، وكذا تلقى الشكاوى والبلاغات التي تقدم في هذا الشأن، واتخاذ الإجراءات القانونية بشأنها(١).

ومن أهم الأمثلة القضائية لتكريس الحق في الاطلاع البيئي باعتباره من المحددات الإدارية للمواطنة البيئية في مصر ، حكم دستوري مهم حيث أسست المحكمة الدستورية العليا نظرتها على نظرية المسؤولية الاجتماعية واحترام المسؤوليات سواء من الدولة كممثل للسلطة أو الفرد كممثل للحرية المطلقة وقد ورد في نص الحكم ما يلي: "إن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن حرية الاتصال السمعي والبصري وفقاً لأحكام القوانين واللوائح السالف بيانها لا يحكمها "نظرية السلطة" وهي النظرية المتصلة بالصحافة والإعلام الداعم للسلطة وأفعال الحاكم أياً ما كانت، ولا يحكمها كذلك "نظرية الحرية" القائمة على إطلاق حق الفرد في المعرفة بحسابه حقاً طبيعياً لا يخضع لرقابة أو قيد من أي نوع، ومن ثم حق الفرد في إنشاء الصحف والقنوات الفضائية دون ترخيص أو تصريح، وإنما يحكمها "نظرية المسؤولية الاجتماعية" (٢).

ومن أهم الأمثلة القضائية كذلك، ما عبرت عنه المحكمة الدستورية العليا بشأن أهمية الحوار المفتوح بين السلطات العامة والمواطنين في حكم لها يؤكد كذلك على دور حق المعرفة في ترسيخ فكرة المواطنة والمشاركة لا شعبية حيث قررت "أن الطريق إلى السلامة القومية إنما

(١) قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٣٨ لسنة ١٩٩٥ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون البيئة الصادر بالقانون ٤ لسنة ١٩٩٤

<https://www.eeaa.gov.eg/Laws/55/index> تحديث ١٥ ديسمبر ٢٠٢٤ -تاريخ الزيارة ١٥

ديسمبر ٢٠٢٤

(٢) الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري - دائرة المنازعات الاقتصادية والاستثمار في الدعوي رقم ٣٤٥٤ لسنة ٦٥ ق مشار إليه في مؤلف د.م. أحمد نصير "المواطنة والتحول الديمقراطي المرجع السابق

ص ٧٨٢

يكنم في ضمان الفرص المتكافئة للحوار المفتوح، لمواجهة أشكال من المعاناة - متباينة في أبعادها - وتقرير ما يناسبها من الحلول التابعة من الإرادة العامة" (١).

ويرتبط الحق بالمعرفة بالحق في الاتصال "قوفاً لحكم المادة ١١ من ميثاق حقوق الإنسان والمواطن الذي أعلنته الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩: فإن حرية تبادل الأفكار والآراء هي من حقوق الإنسان الهامة، ولكل مواطن الحق في أن يتكلم ويطلع بصورة حرة، كما أكد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة هذا الحق في المادة التاسعة عشر من أن لكل شخص حق التمتع بحرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حريته في اعتناقه الآراء دون مقايضة، وفي التماس الأنباء والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين بأية وسيلة ودونما اعتبار للحدود.

وقد أكدت ذلك اللجنة العربية لدراسة قضايا الإعلام والاتصال في الوطن العربي حيث ارتأت أن معنى الاتصال يعني حق الانتفاع، وحق المشاركة لجميع الأفراد والجماعات والتنظيمات، مهما كان مستواها الاجتماعي او الاقتصادي أو الثقافي، وبغض النظر عن الجنس أو اللغة أو الدين أو موقعها الجغرافي في الانتفاع بوسائل الاتصال وموارد المعلومات على نحو متوازن، وتحقيق أكبر قدر من المشاركة العامة في العملية الاتصالية، بحيث لا يقتصر دور الأفراد والفئات الاجتماعية المختلفة على مجرد التلقي للوسائل الإعلامية، بل يمتد لتتحول إلى المشاركة الإيجابية في التخطيط والتنفيذ أيضاً ، وعلى هذا فإن السير نحو حق الاتصال بمفهومه العام وما يتضمنه من حريات إنما يرتبط بالمناخ الديمقراطي العام، وهو في الواقع إقرار بالحق الكامل للفرد والجماعة في اختيار النسق الديمقراطي وإدارته ؛ أو هو حق الفرد في الحصول على المعلومات والمعارف والاطلاع على تجارب الآخرين، وحقه في التعبير وايصال الحقيقة للآخرين والاتصال بهم ومناقشتهم، والتأثير في القيادات الاجتماعية والسياسية

(١) راجع علي سبيل حكم المحكمة الدستورية العليا في الدعوي رقم ٢: لسنة ١٦ في جلسة ١٩٩٥/٥/٢٠ والدعوي رقم ٧٧ لسنة ١٩٩٨/٢/٧ مشار إليهما في المرجع السابق ص ٤٥٣.

بما يخدم الفرد والجماعة، وهو فى الوقت نفسه الحق فى الاجتماع والمناقشة والمشاركة والحوار، لفهم ظروف المجتمع وإمكانياته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (١).

وفى حكم حديث وتاريخي صدر عن الدائرة الأولى فى محكمة القضاء الإداري تضمن "حيث إن الأخبار والمعلومات التي تخص الشأن العام من أدوات تشكيل الرأي العام، وللمواطنين ولوسائل الإعلام الحق فى النفاذ إلى مصادر المعلومات الصحيحة للحصول عليها وتداولها ونقلها وإجراء النقاش والجدال حولها ليشكل كل مواطن رأيه فى الشؤون العامة على هدي من نور الحقيقة دون حجر على حرية فكره، فالمواطن هو حاكم رأيه وسيد معتقده، وهو أساس الديمقراطية والتي تتجاوز المفهوم التقليدي لها المتمثل فى المشاركة فى الانتخابات، لتصبح عملية مستمرة تضمن مشاركة الأفراد فى كل أمور الشأن العام مشاركة فعالة، ولا تتحقق هذه المشاركة إلا إذا كان المواطنون على بصيرة من الحقائق عما يحدث فى وطنهم". (٢).

(١) حكم المحكمة الدستورية العليا فى الطعن رقم ٦ لسنة ١٥ قضائية - جلسة ١٥/٤/١٩٩٥ مشار إليه فى مؤلف د.م/ أحمد محمد نصير "المواطنة والتحول الديمقراطي" "المجلد الثاني" المرجع السابق ٢٠١٣ ص ٧٨٦، ص ٧٨٧.

(٢) حكم محكمة القضاء الإداري الصادر فى الدعوي رقم ٢٤٠٢ لسنة ٦٩ ق فى جلسة ١٩/١/٢٠١٦ م الجدير بالذكر أن كلمة مواطنة وردت فى دستور ٢٠١٤ فى ثلاث مواضع الموضع الأول: وردت فى مقدمة دستور ٢٠١٤، وقد أوضحت أهمية المواطنة التاريخية على النحو الآتي: "... وفى العصر الحديث، استنارت العقول، وبلغت الإنسانية رشدها، وتقدمت أمم وشعوب على طريق العلم، رافعة رايات الحرية والمساواة، وأسس محمد علي الدولة المصرية الحديثة، وعمادها جيش وطني، ودعا ابن الأزهر رفاة أن يكون الوطن "محللاً للسعادة المشتركة بين بنيه، وجاهدنا - نحن المصريين - للحاق بركب التقدم، وقدمنا الشهداء والتضحيات، فى العديد من الهبات والانتفاضات والثورات، حتى انتصر جيشنا الوطني للإرادة الشعبية الجارفة فى ثورة ٢٥ يناير - ٣٠ يونية" التي دعت إلى العيش بحرية وكرامة إنسانية تحت ظلال العدالة الاجتماعية، واستعادت للوطن إرادته المستقلة. هذه الثورة امتداد لمسيرة نضال وطني كان من أبرز رموزه أحمد عرابي، ومصطفى كامل، ومحمد فريد، وتتنوع لثورتين عظيمتين فى تاريخنا الحديث: ثورة ١٩١٩ التي أزاحت الحماية البريطانية عن كاهل مصر والمصريين، وأرست مبدأ المواطنة والمساواة بين أبناء الجماعة الوطنية، وسعى زعيمها سعد زغول وخليفته مصطفى النحاس على طريق الديمقراطية، مؤكدين أن الحق فوق القوة، والأمة فوق الحكومة"، ووضع

وفي اعتقادنا أن القضاء المصري تبني التوازن بين حق المواطن في الاطلاع البيئي وحق الإدارة في تقييد هذا الحق ، ويرجع ذلك إلى التردد الدستوري في الاعتراف بحق الاطلاع البيئي في دستور مصر الدائم عام ١٩٧١ أو في ظل التعديلات التي أدخلت عليه عام ٢٠٠٧ وعدم الاعتراف بالحق في الإعلام البيئي بشكل كامل، فالمادة (٥٩) من دستور عام ١٩٧١ كانت منتقدة من منظمات حماية البيئة ووصفتها بأنها شكلية، ولا تحمل أي مضمون يعبر عن المتطلبات الضرورية للبيئة والتي يجب حمايتها دستورياً.

وتأكيداً على الحق الدستوري في تداول المعلومات نصت المادة (٦٨) من الدستور المصري الصادر في عام ٢٠١٤ والمعدل عام ٢٠١٩ على أن : "المعلومات والبيانات والإحصاءات والوثائق الرسمية ملك للشعب، والافصاح عنها من مصادرها المختلفة حق تكفله الدولة لكل مواطن ،وتلتزم الدولة بتوفيرها واتاحتها للمواطنين بشفافية...".وذلك دون الاعتراف صراحة بحق الاطلاع على المعلومات البيئية.

وتأكيداً لذلك تقول المحكمة الدستورية العليا: "إن الدولة القانونية هي التي تتقيد في كافة مظاهر نشاطها - وأيا كانت طبيعة سلطاتها - بقواعد قانونية تعلق عليها وتكون بذاتها ضابطاً لأعمالها وتصرفاتها في أشكالها المختلفة، ذلك أن ممارسة السلطة لم تعد امتيازاً شخصياً لأحد، ولكنها تباشر نيابة عن الجماعة ولصالحها، ولئن صح القول بأن السلطة لا تعتبر مشروعة ما لم تكن وليدة الإرادة الشعبية وتعبيراً عنها، إلا أن انبثاق هذه السلطة عن تلك الإرادة وارتكازها عليها لا يفيد بالضرورة أن من يمارسها مقيد بقواعد قانونية تكون عاصماً من جموحها وضماناً لردّها على أعقابها إن هي جاوزتها متخطية حدودها، وكان حتماً بالتالي أن تقوم الدولة في مفهومها المعاصر - وخاصة في مجال توجيهها نحو الحرية - على مبدأ

طلعت حرب خلالها حجر الأساس للاقتصاد الوطني...". . الموضوع الثاني: في المادة الأولى من دستور ٢٠١٤، وهو ما يدل على مدى أهمية مبدأ المواطنة، ونصت المادة الأولى على أنه: " جمهورية مصر العربية دولة ذات سيادة، موحدة لا تقبل التجزئة، ولا ينزل عن شيء منها، نظامها جمهوري ديمقراطي، يقوم على أساس المواطنة وسيادة القانون ...". .

الموضوع الثالث في المادة (١٩) من الدستور ،مبدأ المواطنة في الفكر الدستوري المصري والمقارن.

مشروعية السلطة مقترناً ومعزراً بمبدأ الخضوع للقانون باعتبارهما مبدأين متكاملين لا تقوم بدونهما المشروعية في أكثر جوانبها أهمية، ولأن الدولة القانونية هي التي تتوافر لكل مواطن في كنفها الضمانة الأولية لحماية حقوقه وحرياته، ولتنظيم السلطة وممارستها في إطار من المشروعية، وهي ضمانة يدعمها القضاء من خلال استقلاله وحصانته لتصبح القاعدة القانونية محوراً لكل تنظيم، وحداً لكل سلطة، ورادعاً ضد العدوان^(١).

سارت محكمة القضاء الإداري في ذات الاتجاه بأن قررت أن: "الحق في المعرفة ليس حقاً ترفيئاً مقررراً لمحض المعرفة دون تبني موقفاً إيجابياً يعبر عن الغاية من تقرير الحق، وإنما يرتبط الحق في المعرفة ارتباطاً وثيقاً بحق آخر هو "الحق في تدفق المعلومات وتداولها" وكليهما يرتبط بحق أوسع وأشمل هو "الحق في التنمية" الذي نصت عليه المادة الأولى من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والمادة الأولى من إعلان الحق في التنمية، الصادر بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٤١/١٢٨ في الرابع ديسمبر ١٩٨٦ وهو بدوره وثيق الصلة "بالحق في الحياة" وكذلك بالحق في بناء قاعدة اقتصادية" تتوافر أسبابها"^(٢).

كما سائرت الأحكام السابقة ما أكده الإعلان العالمي لحقوق الانسان الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة كما ورد في المادة (١٩) منه بقوله: "أن لكل شخص حق التمتع بحرية الرأي والتعبير، ويشتمل هذا الحق حريته في اعتناقه الآراء دون مضايقة، وفي التماس الأبناء والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين بأية وسيلة ودونما اعتبار للحدود"^(٣).

وقد أبرزت المحكمة الدستورية العليا إنكار الحق في المعرفة كأحد مظاهر المواطنة المبتسرة التي تؤثر في مجال المشاركة السياسية المجتمعية، وممارسة حق المواطنة بقولها بأن

(١) حكم المحكمة الدستورية العليا تاريخ ٤ يناير سنة ١٩٩٢، الدعوى رقم ٢٧ لسنة ٨ قضائية "دستورية"، مجموعة أحكام الدستورية العليا، ج ٥/١، قاعدة رقم ١٥، ص ١٠٣ -مشار إليه في مؤلف: د/ منى بطيخ، مرجع سابق، ص ١٣٤

(٢) حكم محكمة القضاء الإداري في الدعوى رقم ٥٧٩٣٣ لسنة ٦٨ ق في جلسة ٢٥/٨/٢٠١٥.

(٣) أكد كذلك قرار الأمم المتحدة رقم ٥٩ الصادر في ١٤ نوفمبر ١٩٤٦ على ذات المفهوم حيث نص على أن "حرية تداول المعلومات من حقوق الانسان الأساسية وهي المعيار الذي يقاس به جميع الحريات التي تتركس الأمم المتحدة جهودها لحمايتها.

"الدستور لا يرمي من وراء ضمان حرية التعبير أن تكون مدخلاً إلى توافق عام، بل تفيًا بصونها أن يكون كافلاً لتعدد الآراء وإرسائها على قاعدة من حيده المعلومات ليكون ضوء الحقيقة منارًا لكل عمل، ومحددًا لكل اتجاه، ذلك أن حرية التعبير أبلغ ما تكون أثرًا في مجال اتصالها بالشئون العامة، وعرض أوضاعها تبيانًا لنواحي التقصير فيها... فالحقائق لا يجوز إخفاؤها، ومن غير المتصور أن يكون النفاذ إليها ممكنًا في غيبة حرية التعبير" (١).

وقد أكدت ذات المحكمة علي ذات المفهوم بأن قررت بأنه "... كما أن حق الاتصال في ذات السياق إنما يعني حق الفرد في الحصول على المعلومات والمعارف... وحقه في التعبير وإيصال الحقيقة للآخرين والاتصال بهم ومناقشتهم والتأثير في القيادات الاجتماعية والسياسية بما يخدم الفرد والجماعة، وهو في الوقت نفسه الحق في الاجتماع والمناقشة والمشاركة والحوار، لفهم ظروف المجتمع وإمكانيته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية" (٢).

ويؤكد تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على ذات المفهوم حيث قرر أنه : (حتى تكون المواطنة فعالة فإنه من الضروري أن يتوفر لها قدر من الوعي المستند إلى إمكانية الحصول على المعلومات في مصادرها المختلفة بحيث تصبح هذه المعرفة أو المعلومات قاعدة للقدرة على تحمل المسؤولية، كما تشكل أساس القدرة على المشاركة والمساءلة (٣)).

ومن المسلم به أن المشاركة البيئية تعالج قضايا البيئة على أفضل وجه تتم بمشاركة جميع المواطنين المعنيين على المستوى المناسب، وتوفر لكل فرد فرصة مناسبة على الصعيد الوطني للوصول إلى ما في حوزة السلطات العامة من معلومات متعلقة بالبيئة، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالمواد والأنشطة الخطرة في المجتمع، كما تتيح لكل فرد فرصة المشاركة في عمليات صنع القرار؛ وتقوم الدول بتيسير وتشجيع توعية الجمهور ومشاركته عن طريق

(١) حكم المحكمة الدستورية العليا في القضية رقم ٦ لسنة قضائية دستورية جلسة ١٥/٤/١٩٩٥.

(٢) الحكم السابق.

(٣) تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٠، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ص ٦٥، مشار إليه في: المواطنة وحقوق الإنسان في ظل المتغيرات الدولية الراهنة، القاهرة، الدار المصرية السعودية، ٢٠١٠، ص ٧٦.

إتاحة المعلومات على نطاق واسع، وتكفل فرص الوصول بفعالية إلى الإجراءات القضائية والإدارية بما في ذلك التعويض وسبل الإنصاف(١).

ومن أهم الأمثلة القضائية لتكريس الحق في المشاركة البيئية باعتباره من المحددات الإدارية للمواطنة البيئية تحدد موقف المحكمة الدستورية العليا من حماية ودعم حق النقد ومناقشة الشئون العامة فقد عبرت عنها بقولها : "أن حرية التعبير أبلغ ما تكون أثرًا في مجال اتصالها بالشئون العامة، وعرض أوضاعها تبيانًا لنواحي التقصير فيها وما الحق في الرقابة الشعبية النابعة من يقظة المواطنين المعنيين بالشئون العامة، الحريصين على متابعة جوانبها، وتقرير موقفهم من سلبياتها إلا فرع من حرية التعبير ونتاج لها"(٢).

أما فيما يتصل بحق مراقبة سلوك القائمين بالعمل العام ونقد تصرفاتهم التي يعتقد أنها غير متفقة مع الصالح العام أو لا تسعى على تحقيقها فقد عبرت بقولها: "... وكلما نكل القائمون بالعمل العام - تخاذلاً أو انحرافاً - عن حقيقة واجباتهم مهدين الثقة العامة المودعة فيهم كان تقويم اعوجاجهم حقاً وواجباً مرتبطاً ارتباطاً عميقاً بالمباشرة الفعالة للحقوق التي تركز في أساسها على المفهوم الديمقراطي لنظام الحكم، ويندرج تحتها محاسبة الحكومة ومساءلتها، وإلزامها مراعاة الحدود والخضوع للضوابط التي فرضها الدستور عليها... ومن ثم كان منطقيًا، بل وأمرًا محتومًا أن ينحاز الدستور إلى حرية النقاش والحوار في كل أمر يتصل بالشئون العامة، ولو تضمن انتقاداً حاداً للقائمين بالعمل العام"(٣).

(١) دكتور / أنور جمعة علي الطويل، مرجع سابق، ص ٣١٢.

(٢) انظر حكم المحكمة الدستورية العليا رقم ٣٤ لسنة ٧ ق بجلسة ١٩٨٨/٥/٧؛ ٨٦ لسنة ١٨ ق بجلسة ١٩٩٧/١٢/٦، ٧٧ لسنة ١٩٩٨/٢/٧ ق بجلسة ١٩٩٨/٢/٧ مشار لتلك الأحكام في: عاطف سالم عبد الرحمن، مرجع سابق، ص ٤٥٧، ٤٥٨.

(٣) انظر حكم المحكمة الدستورية العليا في الدعوتين ٣٤ لسنة ٧ ق بجلسة ١٩٨٨/٥/٧، ٤٢ لسنة ١٦ ق بجلسة ١٩٩٥/٥/٢٠، المرجع السابق، ص ٤٥٨.

أكدت اللجنة العربية لدراسة قضايا الإعلام والاتصال فى الوطن العربي أن الاتصال يعنى حق الانتفاع، وحق المشاركة لجميع الأفراد والجماعات والتنظيمات، مهما كان مستواها الاجتماعى أو الاقتصادى أو الثقافى، وبغض النظر عن الجنس أو اللغة أو الدين أو موقعها الجغرافى فى الانتفاع بوسائل الاتصال وموارد المعلومات على نحو متوازن، وتحقيق أكبر قدر من المشاركة العامة فى العملية الاتصالية، بحيث لا يقتصر دور الأفراد والفئات الاجتماعية المختلفة على مجرد التلقى للوسائل الإعلامية بل يمتد لتتحول إلى المشاركة الإيجابية فى التخطيط والتنفيذ أيضاً".

ومن أهم الأمثلة القضائية لتكريس الحق فى المشاركة البيئية واقعياً تعتبر قضية "أجريوم" مثالاً بارزاً على التحديات التى تواجهها الدول النامية فى تحقيق التنمية المستدامة، التى تعنى تحقيق النمو الاقتصادى بطريقة تضمن حماية البيئة للأجيال الحالية والمستقبلية على حد سواء حيث كان مشروعاً مشتركاً بين الحكومة المصرية وشركة أجريوم الكندية لإنشاء مصنع لإنتاج الأسمدة النيتروجينية فى مدينة دمياط، وقد أثار المشروع جدلاً كبيراً فى مصر بسبب المخاوف البيئية والاقتصادية.

وفى هذا السياق، أظهرت قضية "أجريوم" كيف يمكن أن يتعارض السعى للتنمية الاقتصادية مع الاعتبارات البيئية؛ لكن هذه القضية أيضاً تبرز أهمية تبنى معايير بيئية صارمة وضمان المشاركة المجتمعية فى مراحل التخطيط والتنفيذ للمشاريع الكبرى. وفى عام ٢٠١١، استأنف بناء المصنع مما أدى إلى اندلاع احتجاجات شعبية قوية قُتل فيها شخص واحد.

فى نهاية المطاف، تدخلت الحكومة المصرية وألغت المشروع، لكن الاتفاقية بين أجريوم ومصر لم تنته عند هذا الحد، فبعد سنوات من التحكيم الدولى، توصلت مصر ونيوترين إلى تسوية فى ديسمبر ٢٠٢٠. تضمنت التسوية إسقاط جميع القضايا المرفوعة فى محاكم التحكيم الدولية

ونقل حصة نيوترين فى شركة إنتاج الأسمدة المصرية (موبكو) إلى وزارة المالية المصرية مقابل ٥٤٠ مليون دولار(١).

(١) تم توقيع اتفاقية فى عام ٢٠٠٦ بين أجريوم والحكومة المصرية لبناء مصنع لإنتاج الأسمدة فى رأس البر بدمياط. ومع ذلك، بعد بدء البناء فى ٢٠٠٨، واجه المشروع اعتراضات شديدة من السكان المحليين والمسؤولين بسبب المخاوف البيئية المتعلقة بتلوث الهواء والمياه. هذه المخاوف تم طرحها فى البرلمان المصري.

أعلنت شركة نيوترين المدرجة فى بورصة نيويورك فى بيان اليوم الجمعة، أنها اتفقت مع الحكومة المصرية، من خلال وزارتي البترول والمالية، لبيع ١٠٠% من حصتها فى شركة مصر لإنتاج الأسمدة (موبكو) بقيمة إجمالية ٥٤٠ مليون دولار.

وقالت نيوترين فى البيان إنها ستبيع نحو ٥٩.٦ ألف سهم تمثل ملكيتها فى "موبكو" من خلال شركتها التابعة أجريوم اجبيشن هولدنغ بما نسبته ٢٦% من أسهم موبكو وفق أحدث هيكل مساهمين لموبكو فى ١٢ أكتوبر الماضي.

وسيتم تسوية جميع دعاوى التحكيم التى قدمتها أجريوم ضد الحكومة المصرية والشركة المصرية لمنتجات النيتروجين، التابعة لموبكو، بمجرد إتمام الصفقة، وفق بيان اليوم.

وقالت نيوترين إن إجمالي عائدات بيع الأسهم والتسويات التى ستتم ستبلغ ٥٤٠ مليون دولار، وإنها تتوقع استلامها بالكامل قبل نهاية ديسمبر الجارى.

وأضافت أن استثمارها فى موبكو ساهم فى أرباحها السنوية قبل خصم الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك بمكاسب تتراوح بين ١٥ و ٢٠ مليون دولار على مدار فترة الاستثمار.

وارتفعت أرباح شركة مصر لإنتاج الأسمدة - موبكو بنسبة ٣٤% خلال الـ ٩ الأولى من ٢٠٢٠، محققه صافي ربح قدره ١.٦٨ مليار جنيه خلال الفترة من يناير حتى سبتمبر ٢٠٢٠، مقابل أرباح بلغت ١.٢٥ مليار جنيه خلال الفترة المقارنة من ٢٠١٩.

للمزيد من المصادر العامة :

- ["أجريوم" .. إسدال الستار على قضية رأي عام انتهت بتسوية حكومية، مصراوي. الثلاثاء ٢٩ ديسمبر ٢٠٢٠.](#)
- ["موبكو" .. "أجريوم" سابقاً.. حكاية مصنع "أثار الجدل" افتتحه الرئيس مؤخرًا، مصراوي. الثلاثاء ٢٤ مايو ٢٠١٦.](#)
- [نتائج تقرير اللجنة العلمية، اليوم السابع. الإثنين، ٠٦ فبراير ٢٠١٢.](#)

ترجع أزمة موبكو-أجريوم إلى قبل نحو سنوات حينما رفض أهالي دمياط تدشين مصنع أجريوم لإنتاج الأسمدة وسط مخاوف من تأثيراته البيئية على مدينة رأس البر السياحية المطلة على البحر المتوسط (١).

تبرز كأحدى أكبر التحديات التي تواجه التوازن بين الحاجة للتنمية الاقتصادية والحفاظ على البيئة في مصر؛ المشروع الذي وُضع ليكون واحدًا من أكبر مشاريع إنتاج الأسمدة في المنطقة، قوبل بمعارضة شديدة من السكان المحليين (٢)، خوفًا من التلوث البيئي الذي قد يؤثر على صحة الإنسان والنظام البيئي المحلي؛ على الرغم من أن المشروع وُضع ليعزز النمو الاقتصادي ويوفر فرص عمل، إلا أن الأضرار المحتملة على البيئة وصحة المجتمع المحلي كانت أسبابًا كافية لإشعال الاحتجاجات والجدل.

ولقد ظهر جليا من خلال هذه القضية الحق في الاطلاع البيئي باعتباره من المحددات الإدارية للمواطنة البيئية ، حيث كان للمجتمع المدني دور فعال في تسليط الضوء على قضية مصنع "أجريوم".

▪ [نهاية أزمة مصنع أسمدة دمياط.. أجريوم تخارجت من موبكو مقابل ٥٤٠ مليون دولار، ايكونومي بلص.](#)

[١٨ ديسمبر، ٢٠٢٠.](#)

▪ [تقرير حكومي يبرئ «موبكو» من تلويث هواء ومياه دمياط. المصري اليوم، الثلاثاء ١٥-١١-٢٠١١.](#)

(١) في ٢٠٠٦ تم الإعلان عن إنشاء مصنع "أجريوم" للأسمدة في منطقة رأس البر بمحافظة دمياط. الشركة الكندية "أجريوم" كانت تهدف إلى إنتاج الأسمدة النيتروجينية لاستخدامها في الزراعة.

(٢) بدأت المقاومة ضد المشروع بعد الكشف عن موقعه المقترح في منطقة دمياط. نشأت حملات شعبية وبيئية قوية، شاركت فيها منظمات غير حكومية وسكان محليون، بهدف منع إنشاء المصنع في المنطقة المحددة. هؤلاء أشاروا إلى التأثيرات البيئية المحتملة مثل تلوث الهواء والماء، وتأثيره على صحة السكان وصناعة الصيد في دمياط.

فقد بدأت الاحتجاجات الشعبية في مدينة دمياط ضد إنشاء المصنع. السكان المحليون كانوا يخشون من الآثار البيئية السلبية للمصنع، خصوصاً فيما يتعلق بتلوث الهواء والمياه. الانتقادات كانت تتركز على اختيار الموقع بالقرب من المناطق السكنية والساحلية. استمرت الاحتجاجات وزادت حدتها، حيث نظم الأهالي وقفات احتجاجية واعتصامات. في أبريل ٢٠٠٨، بلغ التوتر ذروته عندما تجمع آلاف المواطنين في تظاهرات كبيرة للمطالبة بوقف المشروع.

قاد ناشطون بيئيون وحركات شعبية حملات واسعة النطاق تهدف إلى توعية السكان المحليين حول المخاطر البيئية والصحية المحتملة الناتجة عن إنشاء المصنع، هذه الحملات لم تقتصر على الاعتراضات اللفظية، بل تضمنت أيضًا مظاهرات واحتجاجات أمام مقر المشروع وفي مناطق أخرى.

ولقد ظهر جليا من خلال هذه القضية الحق في الإعلام البيئي باعتباره من المحددات الإدارية للمواطنة البيئية حيث لعبت وسائل الإعلام دورًا حاسمًا في تصعيد أزمة مصنع "أجريوم" في دمياط وزيادة الوعي العام بالمخاطر البيئية المحتملة للمشروع حيث إنه في بداية الاحتجاجات، قامت وسائل الإعلام بتغطية مكثفة لمظاهرات السكان المحليين والاحتجاجات الجماهيرية ضد المصنع، هذه التغطية شملت نشر صور وفيديوهات تظهر السكان وهم يقاومون قوات الأمن باستخدام الأعلام السوداء والشعارات المناهضة للمصنع، هذا الاهتمام الإعلامي ساعد في نشر قضية المصنع على نطاق أوسع، مما زاد الضغط على السلطات للتعامل مع الاحتجاجات.

بادئ ذي بدء تقدم عدد من المواطنين ببلاغات إلى المحامي العام ضد كل من رئيس مجلس إدارة شركة مصر لإنتاج الأسمدة (موبكو) ومحافظ دمياط ورئيس مجلس الوزراء ووزير البترول بصفته؛ وقد تضمن البلاغ أنه بالنسبة للمشكو في حقة الأول، وذلك لمخالفة قانون البيئة ومخالفة قرار وزير البيئة رقم ٢٦ لسنة ٢٠١١، وذلك بمخالفته في قيامه بسحب مياه من نهر النيل مباشرة بواسطة مواسير لضخ المياه، وذلك لاستخدامها في عملية التصنيع، وكذا قيامه بإلقاء مخلفات ضارة بالصحة بنهر النيل، وعدم التزامه بقرار اللجنة المشكلة بقرار من وزير البيئة، والتي تنص على أن تلتزم الشركة بتكيب محطة تحلية مياه البحر، وكذا التزام الشركة بإنشاء محطة معالجة لمياه الصرف، وكذلك مخالفة رئيس مجلس إدارة الشركة؛ وطالب البلاغ بسرعة فتح التحقيق واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة (١).

(١) تجاوزت الحكومة المصرية مع الأزمة بطرق متعددة. قررت الحكومة المصرية وقف المشروع مؤقتًا لمراجعة الآثار البيئية والاجتماعية. وتم تشكيل لجنة لدراسة وضع المصنع والبدائل الممكنة.

ذكرت اللجنة أن المصنع لا يمثل خطرًا بيئيًا كبيرًا كما كان يُعتقد سابقًا. تم التأكيد على أن الانبعاثات الغازية لا تشكل تهديدًا حقيقيًا للصحة العامة. إضافة إلى ذلك، أوضحت اللجنة أن البخار الأبيض المنبعث من المصنع هو بخار ماء ناتج عن عملية التبريد، ولا يحتوي على مواد ضارة، أشار التقرير إلى أن عملية إنتاج الأسمدة تتم داخل نظام مغلق تمامًا، مما يمنع تسرب أي مواد كيميائية سامة إلى البيئة المحيطة. وهذا النظام يساعد في الحد من أي تأثيرات سلبية محتملة على البيئة.

وذكر التقرير أن القياسات الخاصة بمؤشرات سوائل الصرف الصناعي والصحي، التي تمت من خلال شركة مياه الشرب والصرف الصحي، توضح أنه لا توجد أي تجاوزات للحدود المسموح بها للصرف على شبكات الصرف الصحي، وأن المخلفات الصلبة يتم تداولها طبقًا للاشتراطات والقوانين المنظمة، ويمكن التأكيد من انتفاء استدامة التأثير الحاد للتلوث البيئي الضار بالنباتات والطحالب الحية والنامية في البيئة المحيطة، والمتخللة للوحدات الصناعية لإنتاج الأسمدة وسماد اليوريا لمصنع موبكو، مضيفًا أن التأثير التراكمي للملوثات البيئية في حدوده الدنيا التي لا تؤثر سلبًا على نمو وفعالية تلك الكائنات، التي تمثل قاعدة الغذاء والطاقة في النظام البيئي.

أما ما يخص تناقص زريعة الأسماك في البيئة المائية المحيطة بالمنطقة، فيمكن القول إنه لا دخل لمصنع موبكو في تناقص الزريعة، حيث لم يثبت حتى الآن وجود مخارج للمصنع على القناة الملاحية، أو احتواء سوائل الصرف على ملوثات، في ضوء التقارير التي اطّلت عليها اللجنة والصادرة عن جهات رسمية. كما لم تتأثر صحة العاملين سلبًا بممارستهم العمل في المصنع، وكانت نسبة شكاوى العاملين من الأمراض التنفسية وأمراض العيون في الحدود الطبيعية، كما أن الصحة الإنجابية للموظفات بالمصنع تسير بصورة طبيعية.

وانتهت اللجنة إلى أنه لا يوجد ثمة تأثيرات سلبية للمصنع على البيئة المحيطة من "إنسان - هواء - مياه - تربة - حيوان - نبات"، وذلك في ضوء تحليل الشواهد والأدلة لمكونات البيئة، وأن جميع الانبعاثات الغازية وسوائل الصرف والمخلفات الصلبة مطابقة للحدود المسموح بها.

وبخصوص التوسعات، فإن دراسات تقييم الأثر البيئي لها مكتملة العناصر ومستوفية للشروط ومجازة من جهاز شئون البيئة، وقد تم الاطلاع على جميع أصول المستندات والموافقات الصادرة من جميع الجهات المعنية التي تجيز عملية التوسعات، والتي تضمنت موافقات الجهات الرسمية والشعبية ومؤسسات المجتمع المدني على تلك التوسعات، كما عاينت اللجنة المنشآت الخاصة بالتوسعات التي تمت بالفعل، والتي قد تزيد عن ٥٠ % من إجمالي حجم الأعمال.

وأوردت اللجنة بعض النتائج المسجلة، والواردة من جهاز شئون البيئة عن الفترة من يونيو ٢٠١١ وحتى سبتمبر ٢٠١١، وتبين أن متوسط نتائج الأتربة من مدخنة اليوريا في الفترة من ٢٠١١/٦/١٦ وحتى

بعد تصاعد الأزمة، أدركت الحكومة المصرية خطورة الموقف، مما دفعها إلى اتخاذ قرارات سريعة.

في البداية، حاولت الحكومة تهدئة الرأي العام من خلال تأكيدها على أن المصنع سيلتزم بأعلى معايير الأمان البيئي، ولكن مع استمرار الضغوط خصوصًا من جانب المجتمع المدني، اضطرت الحكومة إلى إعادة النظر في المشروع بشكل كامل، انتهى الأمر بنقل المصنع إلى موقع آخر وتغيير اسمه إلى "موبكو".

واستطردت الشركة أن رئيس الوزراء وجه - بناءً على كتاب محافظة دمياط - وزير شؤون البيئة بتشكيل لجنة لدراسة الآثار السلبية على البيئة المحيطة بالمنطقة الصناعية لميناء دمياط، ومارست هذه اللجنة مهامها وقدمت تقريرها، وأثبتت به أن نوعية الهواء بمدينة دمياط في ضوء النتائج جيدة، إلا أن توصيات اللجنة تضمنت أنه يلزم وقف الأعمال الإنشائية في التوسعات الخاصة بالشركة المدعية من الآن حتى انتهاء توفيق الأوضاع البيئية للشركة، ثم مراجعة الموافقة على التشغيل من قبل اللجنة، وفي حال عدم التنفيذ في المدة المحددة يتم إغلاق الشركة الأم وإلغاء التوسعات.

وأردفت الشركة أنه عندما تم عرض تقرير اللجنة على مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٦/١٠/٢٠١١ وافق على التوصيات التي انتهت إليها اللجنة والتي تضمنت توصية ضرورة وقف أية أعمال إنشائية في التوسعات الخاصة بشركة موبكو، وأضافت أن أهالي دمياط لما علموا بموافقة مجلس الوزراء على التوصية المذكورة تجمعوا أمام المنطقة الحرة للمطالبة بسرعة

٢٠١١/٦/٣٠ هو ٢٩ ملليجرام /م^٣، والحد الأقصى المسموح به هو ٢٠٠ ملليجرام/م^٣، وخلال الفترة من ٢٠١١/٧/١ وحتى ٢٠١١ /٩/٣٠ لم تتجاوز نسبة الأمونيا في مواقع الرصد البيئي الخمسة عن ٤,٦٦ ملليجرام /م^٣، والحد الأقصى المسموح به هو ٢٠٠ ملليجرام /م^٣.

كما ذكر التقرير أنه بفحص تقارير معهد الدراسات المعدنية بالتبين، وهو معهد تابع لوزارة الصناعة، بالرصد الدوري لنوعية الهواء في بيئة العمل استنادًا إلى العقد المبرم مع الشركة، وذلك عن غازات أول أكسيد الكربون وثاني أكسيد الكبريت وأكسيد النيتريك وثاني أكسيد النيتروجين، وأكاسيد النيتروجين والأمونيا والجسيمات العالقة، ومستوى الضوضاء، ودرجات الحرارة، التي تم قياسها بأماكن متفرقة ومختارة بطريقة منهجية ، وعند المداخل وأماكن الانبعاثات، أوضح الفحص أن جميع القيم في الحدود المسموح بها، وكان آخرها في أكتوبر ٢٠١١.

تنفيذ قرار مجلس الوزراء، فأصدر محافظ دمياط قراره المطعون فيه بوقف العمل في المصنع والتوسعات الخاصة به، وانصاعت الشركة فأوقفت العمل بتاريخ ٢٠١١/١١/١٣ وتم إخطار المحافظ بتمام التنفيذ، ونعت الشركة على القرارين المطعون فيهما مخالفتها القانون أن المصنع لا تتبعث منه غازات تضر بصحة مواطني دمياط أو غيرهم من المحافظات المجاورة، وأن ما يصدر عنه من انبعاثات في الحدود المسموح بها يؤكد ذلك ويعضده أنه لم تحدث مشكلة بيئية في مدينة دمياط منذ تشغيله عام ٢٠٠٨ حتى الآن، حيث لم تثبت المستشفيات العامة أو الخاصة بمدينة دمياط وجود أي أعراض مرضية مفاجئة على مواطني دمياط تنبئ بوجود طارئ جديد يتم البحث والكشف عنه، وما كانت وزارة الصحة والمستشفيات الجامعية لتسكت إذا تبين لها ذلك، كما لم تبلغ وزارة الزراعة بوجود تدهور في الإنتاج النباتي في البيئة المحيطة بالمصنع، وهي مؤشرات بسيطة لا تخفى على وزارة الزراعة ومراكز بحوثها الزراعية اكتشافها لو حدثت، وأخيراً لم تبلغ وزارة البيئة عن أي تأثير سلبي لنشاط المصنع على النحو المنصوص عليه في قانون البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤، بل أكدت التقارير الصادرة عن وزارة البيئة إبان تشغيل المصنع بأن الانبعاثات الصادرة عنه في الحدود المسموح بها، فضلاً عن أن المخلفات الصلبة يتم التعامل معها بواسطة شركات متخصصة كل في مجاله، ومن ثم فإنه لا توجد أية مشكلة بيئية تسبب فيها المصنع موضوع الدعوى، ولم توجد حالة الخطورة الداهمة على الأرواح والممتلكات (١).

(١) طعن المحكمة الإدارية العليا -الدائرة الأولى- رقم ١٠٠٦٤٨ لسنة ٦٢ ق. ع- بالجلسة المنعقدة يوم السبت ٢٨ من مايو ٢٠٢٢ ميلادية على الحكم الصادر عن محكمة القضاء الإداري بدمياط في الدعوى رقم ٢٣٢١ لسنة ١ ق بجلسة ٢٠١٩/٦/٢٤. الحكم الصادر عن محكمة القضاء الإداري بدمياط في الدعوى رقم ٢٣٢١ لسنة ١ ق بجلسة ٢٠١٩/٦/٢٤ والذي قضى أولاً: بإلغاء قرار رئيس مجلس الوزراء الصادر بجلسة ٢٠١١/١٠/٢٦ بإيقاف التوسعات الجديدة لمصنع موبكو لحين الانتهاء من إعادة توفيق الأوضاع البيئية للمصنع القائم وقرار محافظ دمياط الصادر بتاريخ ٢٠١١/١١/١٣ بإيقاف العمل بمصانع الشركة المدعية، مع ما يترتب على ذلك من آثار أخصها إعادة تشغيل المصنع القائم واستكمال الأعمال الإنشائية في التوسعات، وذلك على النحو المبين بالأسباب، وإلزام جهة الإدارة مصروفات هذا الطلب ورفض طلب التعويض، وإلزام الشركة

وأضافت المحكمة أنه لما كان القرار الصادر بإيقاف العمل بالمصنع موضوع الدعوى قد صدر عن محافظ دمياط، ولم يصدر عن رئيس مجلس الوزراء طبقاً لصريح نص المادة (١١) من قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧، ولما كان محافظ دمياط غير مختص بإصدار القرار الصادر بإيقاف العمل بمصنع " موبكو " باعتبار المصنع المذكور خاضعاً لأحكام قانون ضمانات وحوافز الاستثمار حسب البند الأول من شروط الترخيص، ومن ثم يكون القرار المطعون فيه صادرًا عن غير مختص بإصداره، واستطردت المحكمة أنه تبين عدم وجود أية خطورة على البيئة المحيطة بالمصنع إلى الآن، وتؤكد ذلك من خلال لجنة علمية من كبار الأساتذة الجامعيين برئاسة نائب رئيس جامعة المنصورة لشئون البيئة، لا يجادل أحد في حيادهم واستقلالهم، وما يُعضده أيضًا عدم ثبوت وجود مشكلة بيئية في بيئة مصنع دمياط أبلغت عنها الجهات المختصة من البيئة والشئون الصحية أو الزراعة، وأردفت المحكمة أن التوسعات الجارية بالمصنع والصادر بشأنها قرار رئيس مجلس الوزراء بإيقافها لم تنته بعد، ولم يتم تشغيل هذه التوسعات حتى يمكن القول بأنها تسبب ضررًا للبيئة المحيطة، وأن التوصيات التي أوصت بها اللجنة المشكلة بقرار وزير البيئة رقم ٢١٤ لسنة ٢٠١١ بخصوص مصنع " موبكو " لا صلة لها بإتمام التوسعات، وإنما كانت بخصوص المصنع القائم، حيث لم تشر اللجنة إلى وجود أي خطر داهم على الصحة العامة أو على البيئة من التوسعات في المصنع، ومن ثم لا توجد أية علاقة بين استكمال التوسعات ونشاط المصنع

المدعية مصروفاته. ثانيًا: بقبول طلب المتدخلين هجومياً التعويض شكلاً ورفضه موضوعاً، وإلزامهم مصروفاته.

وطلبت الجهة الإدارية الطاعنة الحكم بقبول الطعن شكلاً، وفي الموضوع بإلغاء الحكم المطعون فيه - فيما يخص الشق الأول منه - والقضاء مجدداً برفض الدعوى فيما يتعلق بطلب إلغاء قرار رئيس مجلس الوزراء الصادر بجلسة ٢٦/١٠/٢٠١١ بإيقاف التوسعات الجديدة لمصنع موبكو لحين الانتهاء من توفيق الأوضاع البيئية للمصنع القائم وقرار محافظ دمياط الصادر بتاريخ ١٣/١١/٢٠١١ بإيقاف العمل بمصانع الشركة المطعون ضدها الأولى، مع إلزام الشركة المطعون ضدها المصروفات عن درجتي التقاضي. التشغيل من قبل اللجنة، وفي حال عدم التنفيذ في المدة المحددة يتم إغلاق الشركة الأم وإلغاء التوسعات، ووقف تنفيذ وإلغاء قرار محافظ دمياط الصادر بتاريخ ١٣/١١/٢٠١١ بإيقاف العمل بمصانع الشركة

القائم حيث إن الاحتياطات التي ارتأتها اللجنة كانت بخصوص المصنع القائم، وبناءً عليه خلصت المحكمة إلى حكمها المطعون فيه. ومن حيث إن مبنى الطعن المائل يتحصل في النعي على الحكم المطعون فيه مخالفته للقانون والخطأ في تطبيقه وتأويله؛ لأن سبب صدور قرار مجلس الوزراء المطعون فيه هو توصية اللجنة العلمية التي تم تشكيلها بقرار وزير البيئة رقم ٢١٤ لسنة ٢٠١١، وأن قرار محافظ دمياط المطعون فيه الصادر بإيقاف العمل بالمصنع الخاص بالشركة لم يتم تنفيذه، ومن ثم فإن العمل بالمصنع لم يتوقف، وأن المصنع الحالي به العديد من المخالفات التي تستوجب غلقه، وينسحب هذا بحكم اللزوم على التوسعات الخاصة به والتي تجري فيه (١).

(١) طعن المحكمة الإدارية العليا -الدائرة الأولى- رقم ١٠٠٦٤٨ لسنة ٦٢ ق.ع- بالجلسة المنعقدة يوم السبت ٢٨ من مايو ٢٠٢٢ ميلادية على الحكم الصادر عن محكمة القضاء الإداري بدمياط في الدعوى رقم ٢٣٢١ لسنة ١ ق بجلسة ٢٤/٦/٢٠١٩.

الخاتمة:

من خلال هذا البحث تناولنا محددات القانون العام فى المواطنة البيئية من خلال محددات القانون الدستوري أولاً ، ثم على النطاق الدولي فى بعض المواثيق الدولية ثانياً ، كالاتفاقية الخاصة بإتاحة فرص الحصول على المعلومات عن البيئة ومشاركة الجمهور فى اتخاذ القرارات بشأنها والاحتكام إلى القضاء فى المسائل المتعلقة بها اتفاقية الأمم المتحدة الاقتصادية و(اتفاقية آرهوس) ولهذا تم التمهيد لظهور فكرة المواطنة البيئية العالمية وحقوق الأجيال القادمة.

كما تناولنا فكرة المواطنة البيئية كفكرة قانونية وعملية تتصل بالقانون الإداري البيئي أفرزت ظهور مفاهيم جديدة كمثل (الأمنة البيئية) ، ولأن القانون الإداري والمواطنة البيئية صنوان فقد تشكلت الكثير من القوانين البيئية فى قالب القانون الإداري ؛، ومن ناحية أخرى لا يمكن الحديث عن وجود شراكة بيئية حقيقية بين الدولة ممثلة فى سلطاتها المعنية بالبيئة، وبين المواطنين إلا إذا تحققت ركائز : حق الاطلاع البيئي وحق الإعلام البيئي والشراكة البيئية

وعلى المستوى التطبيقي خلصنا إلى أن الشراكة البيئية تعد بعداً من أبعاد المواطنة البيئية ويقصد بها مشاركة الأفراد والمسؤولين والحكومات والمجتمع فى اتخاذ القرارات البيئية التي تساهم فى تحقيق العدالة البيئية، وذلك لأنها الحل الأنسب والأجح لجبر الضرر البيئي .

وفى السياق التطبيقي ذاته ولأهمية وضع المسؤولية البيئية موضع الاعتبار تم التطرق إلى المحددات القضائية التي نجد صداها فى بريطانيا و فى مصر ، وتأسيساً على ذلك شهدت الرقابة القضائية فى بريطانيا فى سياق القانون البيئي نموًا هائلًا على الرغم من أن إجراءات الرقابة القضائية تعد الأكثر تعقيدًا فى المملكة المتحدة ، وغالباً ما تتطلب من المحكمة فهم العمليات أو النماذج العلمية المعقدة ، كما تتصل أسسها بعدة تحديات

متصلة بالقانون العام، فالقضاة هناك مطالبون بالتعامل مع الحقائق البيئية وهذا أحد أسباب وجود محكمة بيئية متخصصة .

وعليه خلصنا إلى عدة نتائج وتوصيات من أبرزها ما يلي:

النتائج

١. تتلخص المواطنة البيئية، فى أن المواطن يعد جزءاً لا يتجزأ من النظام الأيكولوجي وهو مسؤول عن البيئة وعن مستقبل الأجيال القادمة من خلال تفعيل انتمائه ومواطنته للبيئة، وبذلك فإنّ المواطنة تسعى إلى تمكين المواطن من التمتع بالحقوق البيئية المؤيدة بالقوانين انطلاقاً من تكافؤ الفرص لكل المواطنين ، وتمكينه من المشاركة فى صياغة الاستراتيجيات والخطط وبرامج العمل.
٢. المواطنة البيئية العالمية يمكن تعريفها، بأنها المشاركة الإنسانية القائمة على تغير مركز المواطن العالمي من كونه جزءاً من المجتمع الوطني إلى كونه جزءاً من المجتمع العالمي، وانعكس هذا الطرح على حقوقه و واجباته على الصعيد الدولي.
٣. تتوافق المواطنة البيئية مع الحوكمة البيئية التي تقترض توسيع الفئات القانونية لتشمل حقوق ومصالح الأقليات، والنساء، والشركات، ويجب أيضاً أن تُوسع لتشمل حقوق المشاركة التي تعزز الشفافية والمشاركة والمساءلة، وهي الأسس التي تقوم عليها الحوكمة البيئية.
٤. تشكلت الكثير من القوانين البيئية فى قالب القانون إداري و هذا لسببين: أولاًتطلب إنشاء القانون البيئي إنشاء مؤسسات عامة جديدة يمكنها جمع وتقييم المعلومات، واتخاذ القرارات،

وانفاذ القانون. ثانياً نظراً للحاجة إلى الخبرة في تنفيذ هذه المهام تم إنشاء هذه المؤسسات من قبل الهيئات التشريعية التي فوضت السلطة التقديرية للمؤسسات التنفيذية ، وبالتالي يحكم القانون الإداري تصرفات صناع القرار كأنظمة القانون العام .

٥. تعد الأمانة البيئية أحد مبررات تكريس المواطنة البيئية وذلك لأن نطاق المشاركة السياسية في المواطنة الرسمية تعتمد على أن يحيى الفقراء حياة خالية من الحريات الأساسية كحرية التصرف، وحرية اتخاذ القرار .

٦. تتباين المواقف الدستورية بشأن تكريس المواطنة البيئية وقد مر مفهوم الحقوق البيئية في الدستور المصري بشكل عام والمواطنة البيئية بشكل خاص في الدساتير المصرية بمراحل متعاقبة تبلورت في الدستور الحالي الذي تم إقراره في ٢٠١٤م وقد تبني القضاء المصري التوازن بين حق المواطن في الاطلاع البيئي وحق الإدارة في تقييد هذا الحق ويرجع ذلك إلى التردد الدستوري في الاعتراف بحق الاطلاع البيئي في دستور عام ١٩٧١ أو في ظل التعديلات التي ادخلت عليه عام ٢٠٠٧ وعدم الاعتراف بالحق في الإعلام البيئي بشكل كامل ومن أهم الأمثلة القضائية لتكريس الحق في المشاركة البيئية واقعياً تعتبر قضية "أجربوم" كذلك مثالاً بارزاً على تحديات المواطنة البيئية والتي تعني تحقيق النمو الاقتصادي بطريقة تضمن حماية البيئة للأجيال الحالية والمستقبلية على حد سواء، ولقد ظهر جلياً من خلال هذه القضية الحق في الإعلام البيئي والاطلاع البيئي.

٧. تتباين المواقف الدولية بشأن تكريس المواطنة البيئية ومن الموثيق الدولية المهمة التي تعد إطاراً شاملاً للتفكير في اتخاذ القرارات البيئية في سياق القانون العام الاتفاقيّة الخاصة بإتاحة فرص الحصول على المعلومات عن البيئة ومشاركة الجمهور في اتخاذ القرارات بشأنها والاحتكام إلى القضاء في المسائل المتعلقة بها اتفاقية الأمم المتحدة الاقتصادية

لأوروبا ، (UNECE) و(اتفاقية آرهوس) وتقدم الأدوات القانونية الراسخة مثل الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان لعام ١٩٥٠ (ECHR) حقوقاً إجرائية وحقوقاً جوهرية .

٨. الحق في الاطلاع البيئي أحد ركائز المواطنة البيئية وهو الحق القانوني لكل من يعيش على إقليم الدولة بأن يطلب معلومات بيئية لم يتم الإعلان عنها أو لم توفرها السلطات المختصة بأي صورة من صور الإعلام ، وبرز الحق في الإعلام البيئي من خلال النصوص الدولية الأخرى .

٩. تعتبر المشاركة البيئية بعداً من أبعاد المواطنة البيئية ويقصد بها مشاركة الأفراد والمسؤولين والحكومات والمجتمع في اتخاذ القرارات البيئية التي تساهم في تحقيق العدالة البيئية، ومن أهم ركائزها إقرار العدالة البيئية والتي تستند على مبدأ مفاده حق الجميع في العيش في بيئة صحية ونظيفة خالية من الأمراض والتلوث ، ولهم الحق في توزيع عادل للموارد البيئية.

١٠. من المحددات القضائية للمواطنة البيئية في بريطانيا مطالبات الرقابة القضائية البيئية وتعد هذه المطالبات من بين إجراءات الرقابة القضائية الأكثر تعقيداً من الناحية الواقعية ، وغالبا ما تتطلب من المحكمة فهم العمليات أو النماذج العلمية المعقدة، وهذا لا يهدد فقط بتقويض سرعة وكفاءة اختصاص الرقابة القضائية، بل قد يؤدي أيضاً إلى إخراج المحاكم إلى ما هو أبعد من وظيفتها الدستورية.

١١. تتصل أسس الرقابة القضائية في بريطانيا بالمحددات القضائية للمواطنة البيئية حيث يوفر القانون البيئي تحديات محددة للقانون العام فالقضاة مطالبون بالتعامل مع الحقائق البيئية وهذا أحد أسباب وجود محكمة بيئية متخصصة وهناك تطور لآليات الرقابة القضائية في القانون البيئي البريطاني

١٢. تشكلت الكثير من القوانين البيئية فى قالب القانون إدارى و هذا لأمرين: أولاً تطلب إنشاء القانون البيئى إنشاء مؤسسات عامة جديدة يمكنها جمع وتقييم المعلومات، واتخاذ القرارات، وإنفاذ القانون. ثانياً نظراً للحاجة إلى الخبرة فى تنفيذ هذه المهام تم إنشاء هذه المؤسسات من قبل الهيئات التشريعية التى فوضت السلطة التقديرية للمؤسسات التنفيذية. وبالتالي يحكم القانون الإدارى تصرفات، صناع القرار، كأنظمة القانون العام .

ثانياً: التوصيات:

١. نهيب بالمشروع الدستورى تكريس المواطنة البيئية فى الدستور المصرى بنصوص واضحة وأكثر إلزاماً تتضمن حقوق المشاركة البيئية والإطلاع والإعلام البيئيين.
٢. نهيب بالمشروع المصرى لمعالجة إشكاليات المواطنة البيئية ترسيخ المسؤولية الشخصية البيئية من خلال قدرة المواطن على اتخاذ القرار لتحمل مسؤولياته البيئية بوعى وبالتعاون مع الآخرين من ناحية التخطيط لاستخدام الموارد الطبيعية ، ومن ناحية أخرى أن تتضمن التشريعات بوجه خاص مبدأ مسؤولية الملوّث، والمبدأ الوقائى فى مجال حماية البيئة، ومبدأ تقييم الأثر البيئى لجميع أوجه النشاط البشرى، ومبدأ المشاركة فى صنع القرارات ذات الأثر البيئى، وضمان حق الحصول على العدالة البيئية .
٣. يقترح أن تأخذ الدراسات البيئية المتخصصة فى الاعتبار الحق فى حرية التعبير عن الشأن البيئى، بما يتلائم مع الحق فى المعلومة البيئية والحق فى الإعلام بها باعتبارها تتصل بهذه الحرية فالحق يعود حتماً بالنفع على المواطن الذى يقوم عادة بدفع ضرائبه وبممارسته لحقه فى المواطنة، كذا مصالح الأجيال القادمة ولكن الحق فى العلم بالشأن البيئى يتطلب الإعلام به من قبل المختصين فى الإعلام وحتى من غير المختصين، وبدون قيود.

٤. نوصي الجهات الإدارية عند إصدارها القرارات البيئية الأخذ في الاعتبار أنها كقرارات إدارية تتألف من مزيج من الحقائق والقانون والسياسة والسلطة التقديرية، وبالتالي فإن الرقابة القضائية على هذه القرارات تعد عملية دقيقة تتطلب فحص الجوانب الدقيقة للقرارات و فهم العمليات أو النماذج العلمية المعقدة ، وهذا لا يهدد فقط بتقويض سرعة وكفاءة اختصاص الرقابة القضائية، بل قد يؤدي أيضًا إلى إخراج المحاكم إلى ما هو أبعد من وظيفتها الدستورية.

٥. نوصي بالنظر في استحداث محكمة بيئية متخصصة كي يتعامل القضاة مع الحقائق البيئية وذلك لترسيخ العدالة البيئية والتي يمكن أن تكون على وجهين : أولهما حق الفرد في مواجهة السلطات الادارية المختصة ، وثانيهما الحق في اللجوء للقضاء حيث إن فكرة العدالة البيئية لم تعد تقتصر على حق الانسان في اللجوء الى القضاء أو التظلم أمام الجهات الادارية دفاعاً عن حقوقه و في سياق الرقابة القضائية، يرتبط عدم الحصول على حقوق المواطنة البيئية بمناقشات حول العدالة الإجرائية وأسباب الرقابة الأخرى ذات الصلة مثل واجب تقديم الأسباب و"التوقعات الإجرائية المشروعة.

المراجع

أولاً : المؤلفات العامة

١. أحمد الدسوقي، **المواطنة** وحقوق الانسان في ضوء التشريعات الوطنية والمواثيق والاتفاقيات الدولية، مقال منشور بمؤلف المواطنة وحقوق الانسان الصادر عن جامعة ٦ أكتوبر
٢. الشافعي محمد بشير، قانون حقوق الإنسان مصادره وتطبيقاته الوطنية والدولية، الإسكندرية منشأة المعارف ٢٠٠٤.
٣. ابن منظور لسان العرب ، دار المعارف، بيروت، ١٩٦٨، مجلد ١٣.

٤. جون سكوت وجوردن مارشال: موسوعة علم الاجتماع.:

ثانياً : المؤلفات المتخصصة

١. أحمد أحمد الموفى، المواطنة على ضوء التعديلات الدستورية في جمهورية مصر العربية، "دراسة مقارنة" دار النهضة العربية ٢٠٠٨
٢. أحمد الدسوقي، المواطنة وحقوق الانسان في ضوء التشريعات الوطنية والمواثيق والاتفاقيات الدولية، مقال منشور بمؤلف المواطنة وحقوق الانسان الصادر عن جامعة ٦ أكتوبر.
٣. د. أحمد عبد الوهاب، التشريعات البيئية، سلسلة دائرة المعارف البيئية، القاهرة ١٩٩١،
٤. أحمد مبارك سالم- الاستعدادات والأدوات القانونية اللازمة لكفالة تنفيذ التشريعات البيئية في دول مجلس التعاون مجلس التعاون الدول الخليج العربية الأمانة العامة - إعداد قطاع الشؤون الثقافية والإعلامية أكتوبر ٢٠١٣ م
٥. أحمد مجدى حجازي ، وفاء لطفى، غزلان محمود، المواطنة بين النظرية والتطبيق، في: أحمد مجدى حجازي (محرر): المواطنة وحقوق الإنسان فى ظل المتغيرات الدولية الراهنة، القاهرة، الدار المصرية السعودية، ٢٠١٠.
٦. توماس ماير، أو دهورهلت، المجتمع المدني والعدالة: ترجمة راندا النشار، ماجده مذكور، عمار نخيلة وعلا عاد عبد الجواد، الهيئة المصرية العامة للكتاب ٢٠١٠.
٧. حسين بن محمد القحطاني، الإعلام البيئي من المفهوم إلى التدريب، جدة، دار عكاظ للطباعة والنشر ٢٠٠٣.

٨. د. داود عبد الرزاق الباز الاساس الدستوري لحماية البيئة من التلوث، دراسة تحليلية في اطار المفهوم القانوني- للبيئة والتلوث، دار الفكر الجامعي ٢٠٠٧
٩. رجب محمود طاجن، الإطار الدستوري للحق في البيئة، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة ٢٠٠٨م،
١٠. زينب محمد زهران، حول مفهوم المواطنة، بدون دار وتاريخ نشر.
١١. سناء محمد الجبور: الإعلام البيئي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى ٢٠١١.
١٢. طارق عزيزة: العلمانية،سلسلة التربية المدنية - بيت المواطن للنشر والتوزيع سوريا الطبعة الأولى عام ٢٠١٤.
١٣. فيصل شطناي- كتاب حقوق الانسان والقانون الدولي الانساني دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع ؛ سنة النشر، ٢٠٠١ .
١٤. كرم علي حافظ ،الإعلام وقضايا البيئة، الجنادرية للنشر والتوزيع، عمان ٢٠٠٧.
١٥. لورد توم بينغهام: "حكم القانون" ترجمة أ. عثمان نصيري - الهيئة المصرية العامة للكتاب ٢٠١٤.
١٦. محمد أحمد عبد المنعم، مبدأ المواطنة والإصلاح الدستوري، دراسة تحليلية، دار النهضة العربية، ١٩٥٧.
١٧. محمد محمود الروبي محمد :الضبط الإداري ودوره في حماية البيئة دراسة مقارنة الطبعة الأولى مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض الطبعة الأولى ٢٠١٤.
١٨. د/ محمود شريف بسيوني، القاضي خالد محي الدين "الوثائق الدولية والإقليمية المعنية بحقوق الإنسان - المجلد الأول (الوثائق العالمية) - دار النهضة العربية.

١٩. محي الدين عبد الحليم: الإعلام الإسلامى وتطبيقاته العملية، مكتبة الخانجى، القاهرة مصر، الطبعة الثانية ١٩٨٤.
٢٠. ناصر أمين: دور القضاء فى دعم حقوق الإنسان، مدخل فى العدالة الانتقالية، ٢٠٠٨.
٢١. د. نبيله عبد الحليم كامل، نحو قانون موحد لحماية البيئة، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٩٣.
٢٢. نجيبه الزاير، حماية البيئة بين القانون وحقوق الإنسان، مجمع الأطرش لنشر وتوزيع الكتاب ٢٠١٩
٢٣. نعيم عطية، النظرية العامة للحرية الفردية، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٥.

ثالثا : المقالات و الدوريات العلمية:

١. د/ أحمد مصطفى ناصف، نحو إنشاء قاعدة بيانات قانونية للتشريعات البيئية فى مصر، المؤتمر العلمى الأول للقانونيين المصريين: الحماية القانونية للبيئة فى مصر ١٩٩٢.
٢. -د/ أحمد المهتدي بالله، الطبيعة القانونية للتنمية المستدامة فى إطار أحكام القانون الدولى العام -مجلة القانون والاقتصاد-كلية الحقوق جامعة القاهرة ٢٠١٩
٣. الحسين عمروش، المواطنة البيئية العالمية المصدر: مجلة الجنان لحقوق الإنسان . ٢٠١٤ .

٤. إبراهيم الذهبي، أشواق بن عمار - دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز مبادئ المواطنة البيئية - مجلة الشامل للعلوم التربوية والاجتماعية، المجلد ١٤ العدد ٠٢، ديسمبر ٢٠٢١ .
٥. بن حمو أمينة - حقوق الأجيال القادمة هل من دسترة؟ على ضوء التعديل الدستوري لعام ٢٠١٦ - العدد العاشر - المجلد الأول يونيو ٢٠١٨
٦. بوزيان عليان، تفعيل فكرة المواطنة البيئية في السياسات التشريعية: دراسة مقارنة. "مجلة القانون الدولي والتنمية ٢٠١٤.
٧. الدكتور المستشار تامر ريمون فهميم :حقوق المواطنة بين الدستور المصري والمواثيق الدولية. مجلة المحكمة الدستورية العليا المصرية العدد: ٢٨
٨. جعفر شيخ دريس، المواطنة والهوية، مجلة البيان العدد رقم ٢١١ الصادر في ربيع الأول ١٤٢٦ منشور على شبكة المعلومات الدولية موقع <http://www.Jaafaridris.com>
٩. خالد شبلي، دسترة الحق في بيئة سليمة نحو تحقيق الأمن البيئي في القضاء المغربي، مجلة المجلس الدستوري، العدد ٥ لسنة ٢٠١٥.
١٠. خلاف محمد عبد الرحيم ، أسمره بوسطيلة -الأمن البيئي من منظور الأمن الإنساني ٥٧ المجلة الجزائرية للأمن والتنمية العدد التاسع (٠٩) يوليو ٢٠١٦ .
١١. سامح فوزي، حقوق المواطنة في دستور إسلامي ديمقراطي.. وكيف ولماذا؟ جريدة القاهرة؛ س ٨، ع ٣٨٨ الصادر في ١٨/٩/٢٠٠٧ .
١٢. د/ سعيد بن علي بن حسن العمري: دسترة الحق في البيئة في النظام الأساسي للدولة في سلطنة عمان-مجلة البحوث القانونية والاقتصادية بجامعة المنصورة عدد ٧٥ مارس ٢٠٢١

١٣. شاكِر عبد الكريم فاضل، المواطنة البيئية العالمية، مقارنة اجتماعية- سياسية لمواجهة التغيرات المناخية والتلوث البيئي، المؤتمر العلمي الدولي الرابع-العراق، مجلة العلوم القانونية والسياسية ٢٠٢٢
١٤. د. عبد العزيز محمد سالم اصول الحريات العامة في مملكة البحرين دراسة مقارنة بالدساتير العربية والفقهاء وأحكام القضاء، مركز البحرين للدراسات والبحوث الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م.
١٥. عبد الناصر هياجنة، الامن البيئي، مقال منشور علي الانترنت ي ٧/تشرين الثاني ٢٠٠٩ علي الرابط <http://abdelnaserhayajneh.maktoobblog.com>
١٦. عبد المنعم أحمد سلطان عيد، المواطنة بين الفقه الإسلامي و القانون الوضعي (دراسة مقارنة) دار النهضة العربية - بدون سنة نشر.
١٧. علي خليفه الكواري، المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية ط٢، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت.
١٨. علي عيسي، المواطنة البيئية والسياحة المستدامة. مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة، مج٧، ٢٠٢٢.
١٩. علي ليلة، المواطنة على خلفية السياق القومي والعالمية: تأمل في حراك المفهوم ومقوماته، مقال في: مؤلف المواطنة وحقوق الانسان الصادر عن جامعة ٦ أكتوبر
٢٠. -فاروق عبد البر، المواطنة وحق المعرفة والتعبير، مركز البحوث والدراسات السياسية، أعمال المؤتمر السنوي السابع عشر للبحوث السياسية، المواطنة المصرية

- ومستقبل الديمقراطية، رؤى جديدة لعالم متغير، ٢١_٢٣ ديسمبر ٢٠٠٣، المجلد الأول، ٢٠٠٥، مكتبة الشروق الدولية.
٢١. فضيلة عرابيية، خالد حامد، آفاق تعزيز أبعاد المواطنة البيئية كآلية لحماية البيئة، مجلة العلوم الإنسانية، مج ٨، ٢٠٢١.
٢٢. د. ماجد راغب الحلو : السرية فى اعمال السلطة التنفيذية ، مجلة الحقوق ، المقالة ٣، المجلد ١٩٧٥، العدد ١، يناير ١٩٧٥.
٢٣. محمد الأمين بن عودة، واقع المواطنة البيئية فى الدول الأوروبية بين التشريعات الوطنية والتباين فى التوجيهات المجتمعية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، مج ٩، عدد ٢، ٢٠٢٠.
٢٤. محمد حامد الجمل وآخرين، مقال جماعي تحت عنوان: "التعديلات الدستورية والبيئة" بجريدة الوفد، العدد رقم ٦٢٥٤ بتاريخ ١/٣/٢٠٠٧ م.
٢٥. محمد فيض الحامدي، تلوث البيئة فساد فى البر والبحر، بحث منشور فى مجلة نهج الاسلام عن عدد ١٩٩٦ .
٢٦. محسن عبودي، الأبعاد القانونية للمواطنة وحقوق الانسان: مقالة منشورة فى مؤلف المواطنة وحقوق الإنسان الصادر عن جامعة ٦ أكتوبر الدار المصرية السعودية.
٢٧. مصباح مقدادي، دسترة الحق فى بيئة سليمة وأثرها على حقوق الإنسان، بحث منشور فى مجلة الفقه والقانون، العدد الثالث والستين، يناير ٢٠١٨ م.
٢٨. د. منى رمضان محمد بطيخ: المواطنة التصورات النظرية والممارسات العملية- دراسة فى النظم السياسية والدستورية المصرية والمقارنة -مجلة البحوث القانونية والاقتصادية-جامعة المنوفية - كلية الحقوق العدد: ٢٠١٩.

٢٩. - هشام بنحزار: المواطنة والوطن (سفارة فرنسا لدى البحرين، المنامة) منشور

على شبكة المعلومات الدولية موقع <http://www.tanmia.ma>

٣٠. - وداد غزلاني : دور آليات وقواعد الشراكة فى حماية البيئة فى الجزائر،

مداخلة فى ملتقى البيئة الدولى، جامعة قالمة-، الجزائر، ٢٠١٣.

٣١. - وفاء العريط، وآخرون ،المواطنة البيئية كبعد حضارى للحراك السياسى

الجزائرى، مجلة الفكر القانونى والسياسى مج ٣، ٢٠٢٠.

٣٢. - د/ياسر محمد عبد السلام رجب: تداول المعلومات والمواطنة الرسمية-(أزمة

المواطنة) بحث مقدم للمؤتمر السنوى الثانى عشر-المواطنة والقانون- بكلية الحقوق-

جامعة بنها عام ٢٠١٨.

رابعاً: الرسائل العلمية:

١- أميرة عبدالله السيد، الدور الوقائى للإدارة فى حماية البيئة، أطروحة مقدمة لنيل درجة

الدكتوراه فى القانون -كلية الحقوق جامعة المنصورة- ٢٠١٣

٢- أنور جمعة على الطويل : دعوى المسؤولية المدنية عن الأضرار البيئية - دراسة

مقارنة - أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه فى القانون -كلية الحقوق جامعة المنصورة-

٢٠١٤

٣- إسماعيل مخفى، الحماية القانونية والدولية للمناخ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير،

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، كلية الحقوق، الجزائر، سنة ٢٠١٩.

٤- شيماء صالح ناجي: الاطار الدستورى للحق فى سلامة البيئة- المحقق الحلى للعلوم

القانونية والسياسية-مجلة علمية فصلية تصدر عن كلية القانون جامعة بابل - (دراسة مقارنة

2021

٥- لطفى محمد لطفى منصور : الحماية الدستورية لحق الانسان فى البيئة، أطروحة مقدمة لنيل

درجة الدكتوراه فى القانون -كلية الحقوق جامعة عين شمس ٢٠١٦

- ٦- محمد غريبي :مجلة المستقبل للدراسات القانونية والسياسية" دور التشريع الوطني في إقامة التوازن بين مقتضيات حماية البيئة ومتطلبات التنمية المستدامة، المجلد ٤ العدد ١ يونيو ٢٠٢٠.
- ٧- مسعودي رشيد : الرشادة البيئية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف، الجزائر، ٢٠١٣
- ٨- مهرة بن نسيمة، العالم البيئي ودوره في المحافظة علي البيئة، رسالة ماجستير في العلوم القانونية والإدارية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر ٢٠٢١

خامسا: بعض الدساتير والتشريعات :

١. الدستور البرازيلي.
٢. الدستور التونسي.
٣. الدستور الجزائري.
٤. الدستور العراقي.
٥. الدستور المصري.
٦. الدستور الكيني عام ٢٠١٠م
٧. الدستور النرويجي.
٨. دستور جمهورية السودان الصادر في ٩ يوليو ٢٠٠٥.
٩. دستور جنوب أفريقيا الصادر في ٤ فبراير ١٩٩٧، وتم تعديله عام ٢٠٠٣.
١٠. دستور جمهورية مصر العربية لسنة ١٩٧١م.
١١. دستور غينيا الصادر عام ١٩٨٤
١٢. الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥
١٣. الدستور القطري الصادر في ٢٩ أبريل ٢٠٠٣
١٤. دستور فرنسا ١٩٥٨ (المعدل ٢٠٠٨)
١٥. الدستور البرتغالي الصادر عام ١٩٧٦
١٦. دستور جمهورية مصر العربية لسنة ١٩٧١م.

١٧. الدستور البرتغالي الصادر عام ١٩٧٦ و المعدل عام ٢٠٠٥
١٨. الدستور البولندي الصادر عام ١٩٩٧ و المعدل عام ٢٠٠٩
١٩. الدستور التركي لعام ١٩٨٢ (المعدل ٢٠١٧)
٢٠. الدستور النرويجي ١٨١٤ (المعدل ٢٠١٦)
٢١. الدستور البرازيلي ١٩٨٨ (المعدل ٢٠١٧)
٢٢. قانون البيئة المصري لسنة ١٩٩٤ المعدل بالقانون (٩) لسنة ٢٠٠٩ وبالقانون (١٠٥) لسنة ٢٠١٥.

سادساً: التقارير والمواثيق والقرارات:

١. تقرير الامم المتحدة، الدورة السبعون، البندان ١٥ و ١١٦ من جدول الأعمال، قرار اتخذته الجمعية العامة في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، تحويل عالماً: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. المنشور علي الموقع الإلكتروني :
<https://www.un.org/ar/conferences/environment/stockholm1972>
٢. تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٠، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
٣. الميثاق الأمريكي لحقوق الإنسان، المادة ١٣ . لجنة الوزراء بالمجلس الأوروبي سنة ١٩٨١.
٤. قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٤٤/٥٣ المؤرخ في ٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ مشار إليه في مؤلف أ.د/ محمود شريف بسيوني، القاضي خالد محي الدين "الوثائق الدولية والإقليمية المعنية بحقوق الإنسان - المجلد الأول (الوثائق العالمية) - دار النهضة العربية.

سابعاً: الأحكام القضائية:

- الدعوى رقم ٣٧ لسنة ٩٩ق دستورية، بتاريخ ١٩ مايو ١٩٩٢، مجموعة أحكام المحكمة الدستورية العليا، السنة الرابعة، قاعدة رقم ٣٣ .
- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٣٨ لسنة ١٩٩٥ " بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون البيئة الصادر بالقانون ٤ لسنة ١٩٩٤".
- حكم الدائرة الخامسة المحكمة الإدارية العليا الصادر فى الدعوي رقم ٨٥٢٤١ لسنة ٦٧ ق فى جلسة ٢٧/٥/٢٠٢٣م
- حكم المحكمة الدستورية العليا فى الدعوي رقم ٣٤ لسنة ٧ ق بجلسة ٧/٥/١٩٨٨، رقم ١٧ لسنة ١٤ ق بجلسة ١٤/١/١٩٩٥، ٢٥ لسنة ٢٢ ق بجلسة ٥/٥/٥٠٠١
- الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري - دائرة المنازعات الاقتصادية والاستثمار فى الدعوي رقم ٣٤٥٤ لسنة ٦٥ ق مشار إليه فى مؤلف د.م. أحمد نصير "المواطنة والتحول الديمقراطي المرجع السابق ص ٧٨٢
- حكم المحكمة الدستورية العليا فى الدعوي رقم ٢: لسنة ١٦ فى جلسة ٢٠/٥/١٩٩٥ والدعوي رقم ٧٧ لسنة ١٩ ق بجلسة ٧/٢/١٩٩٨ مشار إليهما فى المرجع السابق ص ٤٥٣.
- حكم المحكمة الدستورية العليا فى الطعن رقم ٦ لسنة ١٥ قضائية - جلسة ١٥/٤/١٩٩٥ مشار إليه فى مؤلف د.م/ أحمد محمد نصير "المواطنة والتحول الديمقراطي" "المجلد الثاني" المرجع السابق ٢٠١٣ ص ٧٨٦، ص ٧٨٧.
- حكم محكمة القضاء الإداري الصادر فى الدعوي رقم ٢٤٠٢ لسنة ٦٩ ق فى جلسة ١٩/١/٢٠١٦م

- حكم المحكمة الدستورية العليا تاريخ ٤ يناير سنة ١٩٩٢، الدعوى رقم ٢٧ لسنة ٨ قضائية "دستورية"، مجموعة أحكام الدستورية العليا، ج ٥/١، قاعدة رقم ١٥، ص ١٠٣ .
- حكم محكمة القضاء الإداري في الدعوى رقم ٥٧٩٣٣ لسنة ٦٨ ق في جلسة ٢٠١٥/٨/٢٥ .
- حكم المحكمة الدستورية العليا في القضية رقم ٦ لسنة قضائية دستورية جلسة ١٩٩٥/٤/١٥ .
- حكم المحكمة الدستورية العليا رقم ٣٤ لسنة ٧ ق بجلسته ١٩٨٨/٥/٧؛ ٨٦ لسنة ١٨ ق بجلسته ١٩٩٧/١٢/٦، ٧٧ لسنة ١٩ ق بجلسته ١٩٩٨/٢/٧ .
- حكم المحكمة الدستورية العليا في الدعوتين ٣٤ لسنة ٧ ق بجلسته ١٩٨٨/٥/٧، ٤٢ لسنة ١٦ ق بجلسته ١٩٩٥/٥/٢٠، المرجع السابق، ص ٤٥٨ .
- طعن المحكمة الإدارية العليا -الدائرة الأولى- رقم ١٠٠٦٤٨ لسنة ٦٢ ق. ع- بالجلسة المنعقدة يوم السبت ٢٨ من مايو ٢٠٢٢ ميلادية على الحكم الصادر عن محكمة القضاء الإداري بدمياط في الدعوى رقم ٢٣٢١ لسنة ١ ق بجلسته ٢٠١٩/٦/٢٤ .

ثامناً: المواقع الالكترونية :

- موقع، تعزيز المواطنة: وسائل الإعلام والحوار والتعليم:

<http://www.unesco.org/new/ar/unesco/events/prizesandcelebrations/celebrations/internationaldays/world-press-freedomday/previouscelebrations/worldpressfreedomday200900/themes//empoweringcitizenship-media-dialogue-and-education>

- موقع الحكومة السيرلانكية علي الإنترنت www.echr.coe.int/echr

د. ياسر محمد عبدالسلام رجب _____ محددات القانون العام فى المواطنة البيئية " دراسة مقارنة "

- موقع حملة هيئة المواطن العالمي في رفع مستوى الوعي في مسائل التغيرات المناخية والطقس، موقع منظمة عالم الإنسان و المواطنة العالمية.
- موقع مبادرة مواطنين عالميين . <http://theglobalcitizensinitiative.org>
- موقع عهد المواطنة العالمية، . www.globalcitizencorps.org
- موقع عهد المواطنة العالمية، www.globalcitizencorps.org :
- موقع مركز معلومات اللجنة الدولية للصليب الأحمر:
- موقع معهد ليفين لتعزيز فهم أكبر للعولمة (Globalization 101) الخاص بالصحة
- موقع www.world-human.org/content/205
- www.globalization101.org/infectious-diseases-and-global-public-health
- الموقع الرسمي الإلكتروني للمؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، الدستور الكيني عام ٢٠١٠م
- [//www.constituteproject.org/constitution/kenya_2010.pdf?lang=r،https](https://www.constituteproject.org/constitution/kenya_2010.pdf?lang=r)
- موقع هيئة المواطن العالمي: www.globalcitizencorps.org/about

تاسعا: المراجع الأجنبية:

١. ACL Davies, Accountability: A Public Law Analysis of Government by Contract (OUP 2001) .
٢. Adamou, A., Georgiou, Y., Paraskeva–Hadjichambi, D., & Hadjichambis, A. C. (2021). Environmental Citizen Science Initiatives as a Springboard towards the Education for Environmental Citizenship: A Systematic Literature Review of Empirical Research. Sustainability, 13(24), 13692. [.https://doi.org/10.3390/su132413692](https://doi.org/10.3390/su132413692)
٣. Adam Tomkins, Public Law (Clarendon Press 2003) .
٤. , Environnent and Citizenship in Latin Hannah Wittman ،Alex Latta America: Natures, Subjects and Struggles.
٥. Anna Mravcová, Environmental Awareness and Environmental Citizenship Dimension, Politics, Energy and Environmental Studies, Environmental interactions, Globalization, Journal: Slovenská politologická revueby: Univerzita sv. Cyrila a Metoda v Trnave, Katedra politológie.
٦. Andrea Ross, Sustainable Development Law in the UK: From Rhetoric to Reality? (Routledge 2011) Ch. 10.

Anthony Chamboredon, "Du droit de l'environnement au droit a .٧

l'environnement: A la recherché d'un juste milieu",

L'hrmahan, Paris, 2010

Bell, D. R. (2005). Liberal Environmental Citizenship. .٨

Environmental Politics, 14(2), 1

<https://doi.org/10.1080/09644010500054863>

Burgess, J., Harrison, C. M., & Filius, P. (1998). Environmental .٩

Communication and the Cultural Politics of Environmental

Citizenship. Environment and Planning A: Economy and Space,

30(8), 1445–1460. <https://doi.org/10.1068/a301445>

Carol Harlow and Richard Rawlings, Law and .١٠

Administration (3rd Ed, CUP 2009) .

Cao, B. (2015). Environment and Citizenship (1st ed.). .١١

Routledge. <https://doi.org/10.4324/9780203084335>.

David Roberts, Victorian Origins of the British Welfare .١٢

State (Yale UP 1960).

David Weir and David Beetham, Political Power and .١٣

Democratic Control in Britain (Routledge 1999).

Derek Bell, Chapter Environmental citizenship Global, local .١٤

and individual, Book Routledge Handbook of Global

Environmental Politics, 1st Edition First Published 2014

Imprint Routledge.

Dobson, A. Environmental citizenship and the .١٥

administration of life.

https://d1wqtxts1xzle7.cloudfront.net/25890782/Environmental_

Citizenship_and_the_Administration_of_Life-

Elizabeth Fisher and others, Maturity and Methodology: .١٦

Starting a Debate about Environmental Law Scholarship (2009)

21 JEL

Flynn, R., Bellaby, P., & Ricci, M. (2008). Environmental .١٧

citizenship and public attitudes to hydrogen energy technologies.

Environmental Politics, 17(5),

<https://doi.org/10.1080/09644010802421539>

Freedom of Information and Transparency Gemma John, .١٨

in Scotland: Disclosing Persons as things and vice versa,

. Anthropology to day Vol. 27 No 3 (June 2011)

James R. May and Erin Daly, Global Environmental .١٩
Constitutionalism, Intergenerational Justice Review, Issue
2/2016.

Journal of Environmental Planning and Management , .٢٠
Volume 61, 2018 – Issue 5–6: Human–nature relationships and
their implications for environmental management.

LAN Bache and others, 'Symbolic Meta–Policy: (Not) .٢١
Tackling Climate Change in the Transport Sector (2015) 63
Political Studies.

Lawrence Rosenthal, the statement and A count clause as .٢٢
a national security freedom of Information Act, Loyola university
Chicago law Journal vol 47, Issue, 1 (Fall 2015).

Le droit Francais J.Morand–Duviller,Le droit de .٢٣
l`environnement. De L`environnement Rev.»Al qanon wal iqtisad»
Li Annee.1981.

Les association, l,environment et le droit –Travaux et .٢٤
Recherches. Faculte de droit.Universite de Nantes sous la
direction de J.c Melin et R. Hostiou–Economica–parise–1984.

Louis J Kotzé, Environmental law and governance for the .٢٥
Anthropocene / edited by Louis J Kotzé, 2017. Oxford ; London.

Madelyn Rose sanfilippo, Digital open Access to Publicly. .٢٦
A Review of the status of :funded Research and national security
Work For Evaluation of security Access to and a Frame
Research Results, Journal of Information Policy, vol .4 (2014).

Maria Lee and Carolyn Abbot, 'The Usual Suspects? .٢٧
Public Participation under the Aarhus Convention (2003) 66 MLR

Michael Beloff, Judicial Review-2001: A Prophetic .٢٨
Odyssey (1995) 58 MLR 143, 150.

May, James and Daly, Erin, Learning from Constitutional .٢٩
Environmental Rights (January 01, 2018). Daly E, May JR.
Learning from Constitutional Environmental Rights. In: Knox JH,
Pejan R, eds. The Human Right to a Healthy Environment.
Cambridge University Press; 2018:42-58., Available at SSRN:
<https://ssrn.com/abstract=4998850>

M.M. senwal and sunil Khosla , Right to information and .٣٠
Judiciary, the Indian Journal of political science , vol.69,no 4
(Dec.2008).

Morton H. Halperin, freedom of information and national security, Journal of peace research, vol. 20, No. 1 (April 1983) .٣١

Nathalie Berny, Failing to Preach by Example! The EU and the Aarhus Convention (2018) 27 Environmental Politics . .٣٢

National security controls on scientific Information, vol. 23 no. 1 (fall 1982) published by American Bar Association. .٣٣

Parker, J., & Wade, R. (2020). Chapter 5. In Conceptualizing Environmental Citizenship for 21st Century Education Springer. .٣٤

https://library.oapen.org/bitstream/handle/20.500.12657/39551/2020_Book_ConceptualizingEnvironmentalCi.pdf?sequence=1

Patrick Birkin shaw, Freedom of Information , the law , the Practice and the Ideal , combridge university Press 2010 .٣٥

Paul Craig, Public Law and Democracy in the United Kingdom and the United States of America (Clarendon Press 1990) .٣٦

Philip Coppel, Information Rights (4th edn, Bloomsbury 2014). .٣٧

Richard Moules, Environmental Judicial Review (Hart Publishing 2011) 15-16 . ٣٨

Richard Macrory, ENVIRONMENTAL CITIZENSHIP AND THE LAW: REPAIRING THE EUROPEAN ROAD , Journal of Environmental Law, Volume 8, Issue 2, 1996 . ٣٩

Robert L. Saloschin, the Department of justice and the explosion of freedom of information actlitigation, Administrative law review Vol. 52, No. 4 (fall 2000) . ٤٠

Rosemary o' leary, The Emergency Planning and Community Right – to – Know Act . Ten Public Management Challenges For state and local Governments, Public Productivity & Management Review, Vo 1 . 18 , No 3 (1995) . ٤١

Silverman, Matthew silverman, national security and the first amendment. A judicial role in maximizing public access to information Indiana law journal 2003 vol. 79. . ٤٢

Susan Owens, Knowledge, Policy and Expertise: The UK Royal Commission on Environmental Pollution 1970–2011 (OUP 2015). . ٤٣

- Shannon M.Roesler , The nature of the Environmental . ٤٤
Right to Know , Ecology law Quarterly 2012, P.989 , Regents of
university of California.
- Shekhar singh , Administrative Reforms commission and . ٤٥
Right to information , Economic and Political weekly , vol . 41 no
. 39 (2006).
- Thomas, Deprofesionalisation and the Postmodern State of . ٤٦
Administrative Law Pedagogy (1992).
- Tim Jewell, "Public Law and the Alaking (Clarendon Press . ٤٧
1998)
- Thomas, Hennings , Constitutional Law : The people's . ٤٨
Right To Know , American Bar Association Journal , Vol.45 ,
No.7 (July 1959).
- Vanessa Barbé,"Le droit de l'environnement en droit . ٤٩
constitutionnel comparé : contribution à l'étude des effets de la
constitutionnalisation",Actes du VIIe Congrès français de droit
constitutionnel, AFDC septembre 2008, Paris
- Xiao, W. Freedom of Information reform in China: . ٥٠
Information flow analysis. London: Routledge.Google Scholar
(2012).